دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سرت

كلية الآداب – قسم اللغة العربية

الدراسات العليا – شعبة اللغويات

بحث مقدم استكمالًا لمتطلبات الحصول على الدرجة العلمية (الماجستير) بعنوان

الاختيارات النحوية لمحيي الدين درويش في كتابه إعراب القرآن الكريم وبيانه

إعـداد الباحثة:

ربيعة خليفة عمر الغزال

إشراف الدكتور / حسين الهادي محمد الشريف

للعام الجامعي:

2025/2024م.

أَعوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

سورة المجادلة الآية (11)

الإهداء

إلى جميع الباحثين، وطلبة العلم

أهدي إليكم ثمرة جهدي

الباحثة

الشكر والتقدير

الحمد الله والشكر له على نعمه، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه وسلم، أتوجه بالشكر والتقدير إلى جامعة سرت الصرح العلمي الشامخ ، و الأساتذة الأفاضل بقسم اللغة العربية – كلية الآداب – كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى إدارة **الدراسات العليا ، وإلى عمادة كلية الآداب، ورئيس قسم اللغة العربية،** ولا يفوتني أنْ أتقدّم بالشكر إلى كل من قدم لي المساعدة والمعلومة .

وأخيرًا لا أنسى دور زوجي وعائلتي على دعمي فترة البحث والدراسة ، فجزاهم الله عني خير الجزاء .

الباحثة

المقدمـــــة:

الحمد لله الذي فضلنا بالقرآن على الأمم أجمعين، وأتانا به ما لم يؤتِ أحداً من العالمين، وأنزله هداية، وجعله للشرائع السماوية خاتمة، ثم جعله حجة على الدهر قائمة.

والصلاة والسلام على من كان خُلقه القرآن، ووصيته وميراثه القرآن، القائل: "خيركم من تعلّم القرآن وعلمه" وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، أمّا بعد:

فعُنيت اللغة العربية بالقرآن الكريم المبين كتابها الأوحد، وحارسها الخالد الأمين، ومما لا سبيل إلى الشك فيه أنّ القرآن الكريم كتاب العربية الأول في متانة الأسلوب، وسمو المعنى، وقوة الدلالة، يمثّل نصه الخالد بحرًا زاخرًا بالظواهر اللغوية، والقضايا النحوية، وتوافر علماؤنا على خدمة القرآن الكريم، فظهرت مؤلفات كثيرة درست النص القرآني من جوانبه كافة؛ لإبراز معانيه وتأصيل قواعد النحو، وتناولت كثيرًا من آي التنزيل بالإعراب المجمل، وتفسير المعنى، عُرفت باسم معاني القرآن، ثم عُني جمهرة من العلماء بعد ذلك بإعراب القرآن خاصة، وأُلفت كتب مستقلة تحمل اسم (إعراب القرآن)، منها: (كتاب إعراب القرآن وبيانه) لمحيي الدين الدرويش الذي لقي رواجًا واسعًا، مما جعلني أتقدّم بموضوع الدراسة بعنوان: (الاختيارات النحوية لمحيي الدين الدرويش في كتابه إعراب القرآن وبيانه).

فبدأتُ بالعمل متوكلة على الله، ومستضيئة بتوجيهات **الأستاذ الدكتور: حسين الشريف**، الذي أعطاني من وقته الثمين، والذي كان له دور في إغناء هذه الرسالة وسد ثغراتها.

أهمية الموضوع:

مستمدة من الكتاب الذي يدرسه ويعرب أجزاءه ويفسرها، وهو خير كتاب مُنزل على خاتم الأنبياء والرُسل:

1. انتماء البحث لجهود المحدثين في دراسة النحو، وما لمحيي الدين الدرويش من أثر في ذلك، يُلحقهُ بركب من سبقه في خدمة العربية وعلومها وطلبتها.

2. أهمية الوقوف على الخلاف المتعلق بالإعراب، وبيان الأوجه منه.

3. توضيح منهج محيي الدين الدرويش، وأسلوبه في التعامل مع المسائل النحوية المتعلقة بإعراب القرآن الكريم.

أسباب اختيار الموضوع:

1. تحقق هذه الدراسة ما تصبو إليه الباحثة (نيل شهادة الماجستير).

2. يُعدّ الكتاب موسوعة ضخمة ضمت بين دفتيها أغلب الآراء النحوية بين متقدمين ومتأخرين.

3. ما يتميز به المؤلف في هذا الكتاب من حسن عرض أقوال النحاة، ومناقشتها والترجيح، والاختيار فيما بينها، وهكذا يكسب قارؤه والباحث في كتابه معرفة الطريقة الحسنة، في التعامل مع الأقوال المختلفة والمتعارضة.

4. محاولة الوقوف على جهود محيي الدين الدرويش النحوية، وما تضمنته من آراء النحاة.

5. استخلاص الأسس والمقاييس التي انطلق منها محيي الدين الدرويش في إعرابه للقرآن الكريم بعد دراسة جملة من أقوال النحاة.

6. بيان مدى استيعاب القواعد التي وضعها النحاة للعربية في الاستعمال، وخاصة في أعلى نظام لغوي في العربية.

مشكلة البحث:

يُعدّ كتاب (إعراب القرآن وبيانه) لمحيي الدين الدرويش من أوسع المؤلفات؛ لأنّه ضم عددًا من أقوال النحاة والمعربين، واستطرد الدرويش في بيانها، ومناقشتها، وترجيحها بالعلة، وأحيانًا من غير علة، وهنا يكون التساؤل: **هل كان الدرويش مقلدًا لآراء النحاة السابقين، أم أنّ له آراء واختيارات ؟**

أهداف البحث:

1. جمع اختيارات الدرويش المتعلقة بالنحو في كتابه **(إعراب القرآن الكريم وبيانه)** كاملة.
2. بيان مكانته النحوية، فله جهود تستحق الدراسة.
3. بيان منهجه في اختياره النحوي في الكتاب وترجيحه.
4. الإسهام في الكشف عن موقف النحاة المحدثين من جهود أسلافهم في المسائل، والمناهج، والنتائج.
5. سرد أقوال النحاة ومقارنة الاختيارات، ومعرفة منهج الدرويش الذي ألّف كتابه عليه.
6. إبراز جهود المحدثين من علماء اللغة، وإظهار نتاجهم.
7. الوقوف على حقبة من تاريخ النحو من جهود عَلَم من أعلامه في العصر الحديث.

حدود الدراسة:

يتصل البحث باختيارات الدرويش النحوية، وما يرتبط بها من أقوال النحاة في كتابه (إعراب القرآن الكريم وبيانه) في مجلداته التسعة، واعتمدت الطبعة العاشرة، وتاريخها 1430هـ- 2009م بعد أنْ قمت بجمع كل المسائل النحوية، ولمّا كان البحث يقتضي تعريفًا لاختيارات الدرويش، وترجيحاته آثرتْ أنْ أسجل ما وقعت عليه من خلال استقرائي الكتاب، وعلى ما يظهر من اختيارات هذا العالم الفذ؛ فوجدتْه يقول عند **اختياراته:** (هذا أولى- الذي نراه- هذا أرجح- وعلى الأصح- وأوردنا ما اخترناه- وهذا ما وقع

عليه اختيارنا- في رأينا- وإنّما قدرنا- وإنّما ألمعنا- والأولى- وما ذكرنا- والأظهر لنا) فجعلت هذا أساسًا للدراسة، وحتى تتقيد بجهوده، التي أَعْمَل فيها فكره، وجعلها اختياره وترجيحه.

و لقد استسقيت في هذه الدراسة بمادة علمية من مصادر القرآن، والتفسير، والنحو، والأصول وما وجدت لذلك سبيلًا، فتنوعت مصادرها إذ جمعت بين كتب التفسير، والنحو، واللغة، ومعاني القرآن وإعرابه، وإعجاز القرآن، وغريبه، وكتب التراجم، وكتب الخلاف النحوي، فضلًا عن الاستعانة بالدراسات السابقة التي لها فضل السبق في هذا الميدان، واعتمدت في دراستها هذه نسخة الكتاب المنشورة في دار ابن كثير دمشق –حلبوني- جادة ابن سينا ، دار اليمامة بيروت- برج أبي حيدر–الطبعة العاشرة، 1430 هـ- 2009م.

الدراسات السابقة:

بعد سؤال المتخصصين، والبحث في المكتبات والمواقع الإلكترونية، لم أقف – فيما أعلم- على من درس هذه الترجيحات مع وجود دراسة مقاربة لهذه الدراسة، وتتمثّل في:

1- رسالة ماجستير مقدمة من الطالب أيمن بن مرعي غرمان العمري إلى كلية اللغة العربية وآدابها جامعة أم القرى سنة 1429 هـ (الاختيارات النحوية والصرفية لابن الحفيد، من خلال مجموعة الدر النضيد) ضمت فصلين يحويان مباحث عدة، تحت كل مبحث مسائله الخاصة به، الفصل الأول: المسائل النحوية، وفيه عدة مباحث، الأول: المقدمات النحوية، الثاني: المرفوعات، الثالث: المنصوبات، الرابع: المجرورات، الخامس التوابع، وضم الفصل الثاني: المسائل الصوتية والصرفية، وفيه عدة مباحث، الأول: الهمزة والتخفيف، الثاني: معاني صيغ الزوائد، الثالث: التضمين، الرابع: المصادر، الخامس: التأنيث، السادس: التصغير.

2- رسالة للطالبة غادة بنت صالح الحربي بعنوان: (عبد الكريم الأسعد وجهوده النحوية والصرفية دراسة وصفية تحليلية نقدية) قُدمت هذه الرسالة لجامعة القصيم في المملكة العربية السعودية، واحتوت على

تمهيد وأربعة فصول، شمل التمهيد اتجاهات الدرس النحوي والصرفي في العصر الحديث وموقف الأسعد منه، أمّا الفصل الأول فتحدثت فيه عن حياة الأسعد وسيرته وآثاره العلمية، وضم الفصل الثاني جهوده النحوية، وشمل ثلاثة مباحث، وهي: الأول: جهود الأسعد في التاريخ النحوي، الثاني: جهوده في النقد النحوي، الثالث: اختياراته النحوية، أمّا الفصل الثالث: فكان في جهوده الصرفية، وضم ثلاثة مباحث، الأول: منها تحدث عن جهوده في التأريخ الصرفي، والثاني: عن جهوده في النقد الصرفي، والثالث: عن اختياراته الصرفية، ويقدّم الفصل الرابع: تقويمًا موضوعيًا لهذه الجهود التي قدمها الأسعد في الدرس النحوي والصرفي، وشمل أيضًا ثلاثة مباحث، الأول: بعنوان آراء الأسعد بين الاجتهاد والتقليد، الثاني: يتحدث عن أبرز جوانب القوة والضعف في بحوثه، الثالث: يوضح القيمة العلمية لآرائه ومؤلفاته.

3- القراءات القرآنية في كتاب (إعراب القرآن وبيانه) لمحيي الدين الدرويش رسالة ماجستير مقدمة من حيدر محمد، جامعة كربلاء، كلية العلوم الإسلامية 2019 م، 1440هـ.

4- الترجيح الإعرابي في (كتاب إعراب القرآن وبيانه) لمحيي الدين الدرويش، لسانيات تطبيقية، جامعة آكلي، البويرة، الجزائر، شهرزاد الدرويش، 2023 م.

5- التعريف والتنكير في (كتاب إعراب القرآن وبيانه) لمحيي الدين الدرويش، محمد بن سعد، عيسى بن الطيب، مجلة المحترف للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد10/ العدد/2023م.

6- التهميش على إعراب الدرويش ، محمد حلمي عبد السلام ، بحث مقدم جامعة الرياضة ، 2006 ، دار النشر مجلة الدراسات اللغوية ، السعودية ، مجلة الجامعة الأسمرية سنة 2009 ، المجلد/10/ العدد3. استعرض فيها الكاتب التعريف بالكتاب، ثم تعليقاته على بعض المسائل النحوية الواردة في كتاب محيي الدين الدرويش وهمش عليها وكتب ملاحظاته.

وتُعنى الدراسة الحالية بالجهود النحوية، فتتفق معهم في أنّها تدرس المسائل النحوية لمحيي الدين الدرويش، وتختلف في أنّها تدرس اختيارات الدرويش متتبعًا أقوال النحاة والمعربين للقواعد النحوية وبيان سبب اختيارات الدرويش لآراء النحاة.

منهجية البحث:

اقتضت هذه الدراسة أنْ يكون المنهج المتبع المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع الحقائق والمعلومات مع الاستعانة بالمنهج الاستقرائي.

خطة البحث:

جاءت خطة البحث في مقدمة وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع، أمّا المقدمة فذكرت فيها عنوان البحث وأردفته التمهيد: تحدثت فيه عن حياة المؤلف بما تسمح به المصادر، ووصف الكتاب، وتعريف كلمة الاختيارات في اللغة والاصطلاح، ومدى التوافق بينها، وبين الترجيحات.

وكانت الفصول كالآتي:

الفصل الأول: الاختيارات النحوية في الأسماء، ويضم ثلاثة مباحث، اتبعت فيها تقسيم ابن مالك، وهي:

المبحث الأول: المرفوعات.

المبحث الثاني: المنصوبات.

المبحث الثالث: المجرورات.

الفصل الثاني: الاختيارات النحوية في الجمل، وأشباه الجمل، ويشمل مبحثين هما:

المبحث الأول: الاختيارات النحوية في الجمل.

المبحث الثاني: الاختيارات النحوية في أشباه الجمل.

الفصل الثالث: يشمل الاختيارات النحوية في الحروف، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الحروف غير العاملة.

المبحث الثاني: الحروف العاملة.

ويأتي بعد ذلك مجموعة الفهارس وتتضمن:

1. فهرس المصادر والمراجع.
2. فهرس الآيات القرآنية.
3. فهرس الأحاديث النبوية.
4. فهرس الأبيات الشعرية.
5. فهرس الموضوعات، وفي نهاية البحث فهرس المحتويات.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات التي توصّلت إليها الدراسة.

التمهيد

العلاّمة الدرويش من العلماء المعاصرين؛ لذلك لم تستطع الحصول على أخباره بما يشفي الغليل؛ إذ أنّ أخباره لا تكاد تُذكر، فأصحاب الطبقات والتراجم الذين ترجموا له لم يتحدثوا عن حياته كثيراً، بل ما جاءوا به هو عبارة عن إشارة مقتضبة عنه في مقالات، أو مجلات، أو ندوات، أو مؤتمرات علمية، وعلى الرغم من كثرة مؤلفاته التي أهمها وأشهرها كتابه (إعراب القرآن وبيانه) الذي لمع اسمه، وكان مرجعًا لنا في الدراسة الجامعية؛ فهو من كتب الإعراب المشهورة؛ لأنّه ضم آراء القدماء والمعاصرين.

مولده ونشأته:

محيي الدين بن أحمد مصطفى الدرويش "ولد في مدينة حمص السورية، سنة 1326 هـ/ 1908 م تلقّى علومه في مدارس حمص، حيث كانت في ذلك الوقت عبارة عن كتاتيب يتلقى فيها طلاب العلم القرآن الكريم وعلومه، ظهرت نجابته، فأنهى دراسته للقرآن الكريم، وهو في سن العاشرة."[1]

والتحق بمدرسة دار المعلمين العليا في دمشق، عمل مدرسًا للأدب العربي في مدارس حمص التجهيزية، بعد أنْ اختارته وزارة المعارف لهذا العمل 1932 م، وعام 1963 م وأصدر مجلة الخمائل، وكان قد رأس تحرير عدد من الجرائد،[2] وكان عضواً في المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.

أعماله:

- تحقيق ديوان ديك الجن بالاشتراك – مطابع الفجر–، حمص، 1960م.
- الشريف الرضي في غزله، العدد 21، سبتمبر/1962م.
- الصور الفنية المقتبسة من القرآن، العدد 14، يناير/1963م.

---

(1) معجم المؤلفين السوريين في القرن العشرين، ص190

(2) إعراب القرآن وبيانه، 1/1

- أبو العلاء المعري في رسالة الغفران في عشر حلقات منذ عام 1964م.
- العددان (27–28) حمص، مارس/ 1969م.
- إعراب القرآن وبيانه – دار ابن كثير– ، دمشق، 1988م.
- الرواد الأوائل للشعر في مدينة حمص، مجلة العمران.
- نشرت له مجلة الخمائل عدداً من المقالات.[1]

الإنتاج الشعري:

- أورد له كتاب "الحركة الشعرية المعاصرة في حمص العديد من النماذج الشعرية.
- أورد له كتاب "من أعلام حمص نماذج من شعره.
- نشرت له مجلة "الرسالة" عددًا من القصائد منها:

1. "بقية حلم" العدد 166، القاهرة، سبتمبر 1936م.
2. "مساء القرية" العدد 173، القاهرة، أكتوبر 1936م.
3. "اليتيم" العددان (25–26) حمص، ديسمبر 1964م.[2]

وفاته:

توفي العلامة الكبير محـيي الدين الدرويش 1403هـ /1982م في مدينة حمص.[3]

التعريف بكتب إعراب القرآن وتطورها:

الحمد لله الذي جعلنا عربًا نتلوا كتابه، وصلى الله على النبي، وارتضى عن كل الصحابة وأهل القرابة

وبعد:

---

(1) معجم المؤلفين السوريين في القرن العشرين، ص 190.
(2) ينظر المصدر السابق، ص191.
(3) أعلام الأدب والفن، 285/2.

فإنّ كتب إعراب القرآن الكريم جاءت لتقويم اللسان، وصونه عن الخطأ واللحن، كيف لا وقد كتبها جهابذة الأمة، وفطاحل علمائها الكبار، علماء لا يشق لهم غبار، ولهم في أقوالهم هيبة ووقار، فلابد من الإشارة إلى كتب النحو التي تناولت إعراب آيات القرآن الكريم، وأوجه الاختلاف في إعرابها، ومن أبرز هذه الكتب كتاب سيبويه الذي ضم الكثير من التخريجات النحوية، وعرض فيه مؤلفه أقوال شيوخه، وآراءه الخاصة في إعراب آيات القرآن الكريم، وممن سار على هذا النهج ابن هشام الأنصاري (761هـ) وكتابه (مغني اللبيب)، وأيضًا كتابه (شذور الذهب) تلك الكتب لا تخلو صفحاتها من آيات القرآن، وكذلك تضمن إعراب القرآن ضمن محاور عديدة من كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة ت (210هـ) الذي يضم كثيرًا من مسائل النحو، وكتاب معاني القرآن للفراء ت (207هـ)، وكتاب معاني القرآن للأخفش ت (210هـ)، وكتاب معاني القرآن للكسائي ت (189هـ)، ومعاني القرآن لأبي جعفر النحاس ت (380هـ)، وكتب أخرى في معاني القرآن. وذكر صاحب البرهان[1] أنّ أكبر أهل المعاني، الفراء، والزجاج، وابن الأنباري، وكتب معاني القرآن كثيرة أحصاها أحد الباحثين وأوصلها إلى أربعة وثلاثين كتابًا، بدأها بواصل بن عطاء (ت 131هـ) وختمها بـ(نجم الدين أبي القاسم النيسابوري) (ت 553هـ)[2] وظل هذا العنوان متداولًا ما يزيد عن أربعة قرون إلى آخر تأليف به سنة (553هـ)، ثم أخذ التأليف في كتب (إعراب القرآن) بشكل مستقل، وأول من ألّف في إعراب القرآن تأليفًا مستقلًا أبو علي محمد المستنير الملقب بقطرب ت (207هـ).

وكانت للعلماء الذين اشتغلوا بالكشف عن وجوه إعراب القرآن الكريم اتجاهات مختلفة فبعضهم اقتصر على إعراب مشكله كما فعل مكي القيسي[3] ت (437هـ)، ومنهم من عرض لإعراب غريبه كما فعل أبو البركات الأنباري في كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن)، ومنهم من تناول سورا معينة كما فعل ابن

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن، 147/2.

(2) ينظر: النحو وكتب التفسير، 112/1-129.

(3) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، 365/1.

خالويه ت (370هـ) في كتابه (إعراب ثلاثين سورة من القرآن)، ومنهم من عرض أشكال الإعراب وجعل لكل شكل بابًا على نحو ما فعل الباقولي ت (543هـ) في كتابه (الجواهر) المسمى خطأً بإعراب القرآن، المنسوب للزجاج.

أولاً: المصنفات في إعراب القرآن

أول من صنّف في إعراب القرآن خالصًا لهذا الغرض، قطرب أبو علي، محمد بن المستنير **(206هـ)**، ثم أبو مروان، عبد الملك بن حمد القطبي **(239هـ)**، ومن بعدهما أبو حاتم، سهل بن محمد السجستاني **(248هـ)**، وأبو العباس، أحمد بن يحيى ثعلب **(219هـ)**، وأبو البركات، الأنباري **(328هـ)**، وأبو جعفر النحاس **(338هـ)**، وأبو عبيدة، معمر بن المثنى ت (209هـ)، الحسين بن أحمد خالويه **(370هـ)**، ومكي بن أبي طالب القيسي **(437هـ)**، وأبو زكريا، التبريزي **(502هـ)**، وأبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني (535هـ)، وأبو الحسن، علي بن إبراهيم الحوفي **(562هـ)**، وأبو البقاء العكبري **(616هـ)**، ومنتجب الدين الهمذاني **(643هـ)**، وأبو إسحاق الصفاقسي (القيسي) **(742هـ)**.[1]

وعكف العلماء في وقت مبكر على التأليف في إعراب القرآن الكريم، وأبرز ما أُلِف في إعراب القرآن كتاب (التبيان في إعراب القرآن) لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري **(ت616هـ)**، والذي يُعدّ من أبرز كتب إعراب القرآن الكريم الميسرة التي عُنيت بإعراب القرآن الكريم وصرفه، ويتميز هذا الكتاب بشموليته، وتخصصه، وإحاطته بمواضع الإعراب، والبحث العميق عن المفردات ومحلها من الإعراب، وحقق هذا الكتاب علي بن محمد البجاوي، ويقع الكتاب في مجلدين، واقتصر عمل هذا الكتاب على ذكر

(1) ينظر كشف الظنون، 205.

الإعراب ووجوه القراءات [1]، ولقد كان للمنتجب الهمذاني الأثر الكبير في كتابه (الفريد في إعراب القرآن المجيد) الذي جمع العلوم الشرعية، وتناول شرح وتفسير السور بادئا بالفاتحة ومنتهيا بالناس.[2]

ثبت بأسماء مؤلفي كتب إعراب القرآن الكريم:

1. أبو علي، محمد بن المستنير الملقب بقطرب **(ت 206هـ)**، أخذ عن سيبويه وعن جماعة من العلماء البصريين له (كتاب في إعراب القرآن).[3]

2. أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي **(ت210هـ)**، من مؤلفاته كتاب (إعراب القرآن) واستنار الزركلي إلى أنّه مازال مخطوطًا.[4]

3. عبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي القرطبي **(ت239هـ)** كان نحويًا عروضيًا حافظًا للأخبار والأنساب، ذكرت المظان أنّ له كتابًا في إعراب القرآن سماه حاجي خليفة بـ(الواضح في إعراب القرآن).[5]

4. سهل بن محمد، أبو حاتم السجستاني **(ت255هـ)**، كان كثير الرواية عن أبي زيد وأبي عبيدة، والأصمعي وكان إماماً في غريب القرآن، صنف (إعراب القرآن).[6]

5. عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد الكاتب الدينوري **(ت276هـ)**، كان رأساً في العربية واللغة والأخبار وأيام العرب، من مؤلفاته إعراب القرآن.[7]

6. إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حّماد الأزدي (ت282هـ).

---

(1) ينظر المصدر السابق ، 23.
(2) ينظر العقد الفريد، 135/1
(3) ينظر: معجم الأدباء 53/19. وإنباه الرواة، 219/3. وكشف الظنون، 58/1.
(4) ينظر: الأعلام، 191/1.
(5) ينظر: كشف الظنون، 625/2.
(6) ينظر: معجم الأدباء، 265/11. وكشف الظنون، 123/1.
(7) ينظر: إنباه الرواة، 143/2-146.

7. محمد بن يزيد أبو العباس المبرد **(ت 285هـ)**، أخذ النحو عن الجرمي، والمازني، من مؤلفاته (إعراب القرآن).

8. أحمد بن يحيى بن زيد، أبو العباس المعروف بثعلب **(ت291هـ)**، إمام الكوفيين في النحو له كتاب (إعراب القرآن).

9. إبراهيم محمد السري بن سهل، أبو إسحاق الزجّاج **(ت311هـ)** عالم بالنحو واللغة، من مؤلفاته (معاني القرآن وإعرابه).

10. أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب، أبو الحسن **(ت395هـ)** نُسِب إليه كتاب (غريب إعراب القرآن). وغيرهم كثير لا يسع المجال لذكرهم.

ثانيًا: إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في شهر جمادى الأول من العام 1400هـ/1980م في حمص. ونصَّ ذلك في مقدمة الطبعة الأولى من كتابه. والجدير بالذكر أنّ المؤلف –رحمه الله تعالى– أمضى من عمره عشرين عاماً لإنجاز هذا الكتاب كما صرّح بذلك في مقدمته يوسف علي بديوي محقق النسخة، وما يخطر للناظر فيه أنّه لا ينظر في إعراب القرآن فقط، إنّما تضمن دائرة معارف القرآن شرحاً وتفسيراً، ثم تاريخاً وأدباً وفهماً وأحكاماً، سوى الأصل الذي بُني عليه الكتاب وهو إعراب القرآن.

وقبل الحديث في شأن فحوى الكتاب، ندع صاحبه يصفه: "فهذا كتاب يظهر بعد أنْ طال احتجابه، وكثر طلابه، ولعله أول كتاب جمع البيان فأوعى ... وقد جعلته بعدد أجزاء القرآن الكريم ليسهل تناوله فلا يحتاجُ مقتنيه إلى كتاب في الإعراب والبيان وقد قطعت جهيزة قول كل خطيب بعد الآن."[1]

ونجد هذا الكتاب ضمّ اللغة، والتفسير، والإعراب، والبلاغة، وشذوراً من الملامح والفوائد تاريخية أم دينية كأسباب النزول وغيرها.

(1) إعراب القرآن وبيانه في مقدمته.

في التفسير:

اعتمد في كتابه على تفاسير عديدة منها جامع البيان، والمحرر الوجيز، والكشاف، والبحر المحيط، والدر المصون، مورداً الآراء ومناقشاً لها، مزيناً ذلك باستحساناته، وتوجيهاته، واستدراكاته من الاختصار، كما في **﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ ﴾ [سورة البقرة، الآية255]**. في عرض آراء المفسرين في هذه الآية والاختلاف في (كرسيه). إذ اختلف أهل التأويل في تفسيرها، فمنهم من فسرها بمعنى العلم، ومنهم من فسرها بالعرش، ومنهم من فسرها بموضع القدم، ومنهم من فسرها بالصخرة التي يقف عليها العرش، ومنهم من فسرها بالقدرة التي يُمسك بها السموات والأرض، وأشار أبو حيان[1] إلى تفسير الكرسي بأنّه جسم عظيم يسع السماوات والأرض. وفسرها الضحاك وسعيد بن جبير[2] بأنّ الكرسي هو العلم، ونجد أنّ السدي[3] خالفهم في التفسير حيت فسرها بالصخرة التي عليها الأرض السابعة، ومنتهى الخلق على أرجائها، وأشار ابن عاشور إلى أنّ الكرسي هو غير العرش، وفسرها البيضاوي[4] بأنّه الفلك.

في النحو:

قام محيي الدين الدرويش بتدوين الفوائد الإعرابية معتمداً على أمهات كتب النحو ذاكراً آراء المعربين ذكراً ونسبة، كسيبويه، والفراء، والزمخشري، والكسائي، وابن هشام من كتابه مغني اللبيب، والعكبري من كتابه التبيان، وهي من المصادر المعتمدة في تراثنا النحوي في كتب الإعراب.

فيجد القارئ نفعاً كبيراً في الفوائد الإعرابية التي دوّنها الدرويش واستسقاها من المصادر المهمة، وهو بذلك يختار ما هو أكثر ملائمة للمنطق والذوق من تراكيب العربية وتوجيهها نحو ما يتفق مع معاني الآية القرآنية، وسيأتي ذكر العديد من المسائل النحوية في فصول البحث.

---

(1) ينظر: البحر المحيط، 612/2.

(2) ينظر: تفسير القرآن العظيم، 13/2.

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 277/3 ، السنن الكبرى، 149/2.

(4) ينظر: أنوار التنزيل، 153/1.

في علم الصرف:

كان يطيل البحث –أحيانًا– في المسائل الصرفية، ويبسطها بالقدر الذي يحتاج فيه إلى فهمها، فنجدهُ يورد بعض الشروح اللغوية، مظهراً براعته في تفصيلها، وفي إبداع بعض الآراء التي فاتت من سبقه.

كما ورد في مسألة المصدر واسم المصدر في قوله تعالى: **﴿ وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاء بَعْدَ ضَرَّاء مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ﴾ [سورة هود، الآية 10].** (السرّاء، والنعمّاء، والضرّاء) قال الدرويش: "السرّاء والنعمّاء والضرّاء، قيل إنّها مصادر، بمعنى المسرة والمضرة، والصواب أنّها أسماء مصادر، وليست نفسها مصادر، فالسراء الرخاء، والنعماء النعمة، والضرَّاء الشدة؛ فهي أسماءٌ لهذه المعاني."[1]

في البلاغة:

استدعى فحوى بعض المسائل النحوية والبلاغية مزيداً من البسط والتدليل على فهمها وتوضيحها، فأسهب الدرويش في سرد المسائل البلاغية، بما تحمله من أسرار القرآن الكريم، فهي من الدقة والحسن بمكان يستحق البسط؛ فعرض التشبيه التمثيلي، قال تعالى: **﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ ﴾ [سورة البقرة، الآية 17]**، وحقيقة التشبيه التمثيلي أنْ يكون وجه الشبه فيه صورة منتزعة من متعدّد، أي أنّ حال المنافقين في نفقاتهم وإظهار خلاف ما يسترونه من كفر كحال الذي استوقد ناراً ليستضيء بها، ثم انطفأت فلم يبصر شيئًا، وهكذا يبدو أنّ التشبيه التمثيلي يعمل عمل السحر في تأليف المتباينين،[2] ومن أمثلته في الشعر قول بشار بن برد:

---

(1) إعراب القرآن وبيانه، 397/3.

(2) إعراب القرآن وبيانه، 56/1.

كأنَّ مُثارَ النَّقْعِ فَوقَ رُؤُوسِنا

وأَسيافَنا ليلٌ تَهاوَى كواكبُه [1]

لذلك نجد أنّ محيي الدين الدرويش ذكر الشواهد الشعرية عند الإعراب، والبلاغة، والفوائد النحوية فقد كان مقرّاً بها، وكان مهتماً بالشعر الجاهلي وكذلك العباسي وغيره، فذكر أبياتا للمتنبي وابن الرومي.

وبذلك يُعدّ هذا الكتاب من أجلّ ما صُنِف في العصر الحديث، وأنّه ليفيد الطالب والأستاذ؛ لأنّ مؤلفه جمع مكتبة قرآنية في (كتاب) مع صفاء الأسلوب، وسهولة المعنى، والبعد عن التكلف.

الاختيار والترجيح:

الاختيار لغة: الاصطفاء وكذلك التخيير،[2] والخاء والياء والراء، خير: الخاء، والياء، والراء: أصلهُ العطف والميل، ثم يحمل عليه فالخير خلاف الشر؛ لأنّ كل أحد يميل إليه.[3]

اصطلاحاً: عُرّف بعدة تعريفات منها:

- الاختيار هو طلب ما هو خير فعله.[4]

- الاختيار ترجيح الشيء وتخصيصه وتقديمه على غيره.[5]

- الاختيار الإرادة مع ملاحظة ما للظرف الآخر، كان المختار وينظر إلى الطرفين ويميل إلى أحدهما.

وورد الاختيار في القرآن يراد به الانتقاء والاصطفاء، كما قال تعالى: **﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾ [سورة طه، الآية11-13]**

---

(1) البيت من البحر الطويل، الديوان العصر العباسي، بشار بن برد، جفا وده، 525/1.

(2) الصحاح، 2/ 652 مادة (خ ي ر).

(3) مقاييس اللغة، 232/2.

(4) الكليات، 62.

(5) كشاف اصطلاحات الفنون، 119.

وقال – صلى الله عليه وسلم– : "(تخيروا لنُطفكم فانكحوا الأكفاء، وأنكحوا إليهم)، أخرجه ابن ماجه (1968)، والحاكم (2687)، والبيهقي (14130) أي: تكلَّفوا طلب ما هو خير المناكح، وأزكاها، وأبعدها عن الخبث والفجور"[1]، فالاختيار إذن هو تكلُّف طلب ما هو خير، أو هو طلب ما فعله خير.[2] ومن هذه النظرة السريعة على تعريف الاختيار تجد أنّ تعريف الاختيار بالترجيح لا يستقيم إنْ عرفْنا أنّ معنى الترجيح أخص من الاختيار، ويتضح هذا جليّاً بالوقوف على معنى الترجيح في اللغة والاصطلاح.

الترجيح في اللغة: مصدر رجح يقال رجَح الشيء، إذا زاد وزنُه ورجحت الشيء بالتثقيل فضلته وقويته، وأرجحت الرجل: بالألف: أعطيته راجحاً.[3] وذكر ابن فارس: "الراء والجيم والحاء: أصل واحد يدُّل على رزانة وزيادة؛ يقال: رجح الشيء وهو راجح، إذ رزن، وهو من الرجحان."[4]

الترجيح في الاصطلاح: "هو تقوية أحد الطرفين على الآخر؛ ليعلم الأقوى فيعمل به ويطرح الآخر.[5]

وبالنظر في تعريف الاختيار والترجيح تجد أنّ لفظ الاختيار أعم من لفظ الترجيح، فبينهما عموم وخصوص مطلق؛ فكل ترجيح اختيار، وليس كل اختيار ترجيحاً؛ ذلك لأنّ الاختيار هو مطلق الميل إلى أحد الأقوال دون ذكر ما له من مزية على القول الآخر، بينما الترجيح هو تقوية أحد الطرفين على الآخر، ولابد أنْ يكون لهذه التقوية من دليل، أو ذكر ما له على الآخر من مزية، ليُطرح ويسلَم الأول، واصطلاح الفقهيين لهذا التعريف مترددون بين الوجود والعدم بترجيح أحد الجانبين على الآخر[6]

والاختيار عند العسكري[7] إرادة الشيء بدلا من غيره مع وجود الكثير من الاختيارات .

---

(1) لسان العرب، 264/4، (خ ي ر) القاموس المحيط 497/1، (خ، ي، ر).

(2) فيض القدير شرح الجامع الصغير، 273/3.

(3) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، 219/1، (ر، ج ،ح).

(4) مقاييس اللغة، 489/2.

(5) المحصول في علم أصول الفقه، ص5.

6() ينظر: معجم المصطلحات 100/1

7() ينظر الفروق اللغوية 124

- **أسباب الاختيار النحوي:**

1. تعدد القراءات القرآنية المتواترة عن النبي – صلى الله عليه وسلم– وجمع القرآن في عهد عثمان– رضي الله عنه–.

2. الرغبة في التسهيل على الناس في أخذ القرآن الكريم.

3. تأثر نحاة القرن الثالث الهجري –ومنهم: المبّرد، والفرّاء، وابن السراج، وابن جني، والرماني– بالانفتاح على حضارات العالم القديم، وخاصة ما أبدع اليونانيون في الدراسات الفلسفية والمنطقية، ويظهر ذلك جلياً في تناولهم القضايا والمسائل النحوية، ثم في طريقة تأليفهم التي امتازت بالتعليل، والقياس، والاستدلال.

4. تتمثّل نتائج هذا التأثير في اختيار النحويين آراء خاصة بهم تمثّل شخصياتهم يخالفون بها من سبقهم في تقسيم بعض الكلمات بين الاسمية، والفعلية، والحرفية، ثم في إمعانهم بنظرية العامل، فخالفوا النحويين المتقدمين في بعض الأمور المتعلقة بالعامل والمعمول."[1] وأسباب الاختيار النحوي كثيرة ذكرنا جزء قليلا منها.

وممّا ذُكر، وبعد استقراء كتاب إعراب القرآن وبيانه، وقفت على أكثر من **تسعين موطناً** ما بين اختيار بذكر علة، أو سبب، واختيار من غير ذكر علة.

(1) ينظر اختيارات سعد الدين التفتازني النحوية في حاشيته على الكشاف جمعاً ودراسة ص18–19.

الـــفـصل الأول

اختياراته في الأسماء

- المبحث الأول: المرفوعات.
- المبحث الثاني: المنصوبات.
- المبحث الثالث: المجرورات.

الاختيارات النحوية في الأسماء:

يمثّل هذا الجزء من الدراسة الجزء الأوسع؛ لأنّ الأسماء أكثر أقسام الكلم تغييراً لآخرها تبعاً لمواقعها الإعرابية، ومن عملية الحصر للمسائل النحوية في هذا الكتاب، وجدت أكثر من خمسين موضعاً اختار فيها الدرويش اختياراً صريحاً، وسيرد ذكرها.

واختلف النحاة في حد الاسم على أقوال كثيرة، فنذكر رأي سيبويه **(ت 180هـ)**: "فالاسم: رجل، وفرس، وحائط "[1] ؛ فنجدهُ لم يحد الاسم في كتابه

وذكر الفرّاء **(ت 207هـ)** أنّ الاسم اسمان: اسم ظاهر، واسم مكنى.[2] وذكر الأخفش سعيد بن مسعدة **(ت 215هـ)** في تعريفه: "الاسم ما جاز لك أنْ تدخله حرف الجر، أو تجعله فاعلاً أو مفعولاً."[3]

وذكر المبرد **(ت 285هـ)**: الاسم ما دل على مسمى تحته، الاسم ما استحق الإعراب في أول وضعه، أو ما استحق التنوين في أول وضعه.[4]

---

(1) الكتاب، 12/1.

(2) ينظر: الإيضاح في علل النحو، 48.

(3) البيان في شرح اللمع، 9.

(4) ينظر: المقتضب، 56/4، 57.

المبحث الأول:

المرفوعـــــــات

توطئــة:

قُدِمَت المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لسببين:

السبب الأول: تبعاً لتقسيم ابن مالك **(ت 672هـ)** ألفيته، وسلكت مسلكه في ترتيب المسائل، وآثرته دون غيره؛ لما لا يخفى على الجميع من اهتمام الدارسين بهذه الألفية البديعة، إذ تناولها الدارسون قديماَ وحديثاً، وهذا يدل على أهميتها في مجال النحو والصرف.

السبب الثاني: لأنّ المرفوعات هي الأصل، وهي العُمد كما عبّر عنها النحاة.

وذكر ابن آجُرُّوم الصنهاجي **(ت723هـ)** عمد الكلام المرفوعات، وبعد استقراء كامل الكتاب وجدت الباحثة عدداً كبيراً من المرفوعات، وإذا ما تحدثت عن مصادر البحث التي أخذت منها، فهي كثيرة ومتنوعة، ويأتي في طليعة هذه المصادر كتب النحو والصرف.[1]

كما أخذت من كتب التفسير والقراءات؛ لاشتمالها على كثير من المسائل النحوية، كما رجعت إلى الكثير من الكتب اللغوية والمعاجم؛ للاستعانة بها في شرح الألفاظ الغربية.

(1) ينظر: نظم الآجرومية أحمد بن الحازمي، 632.

الرفع على الابتداء:

1. قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾ [سورة الرعد، الآية 29].

عرض المسألة وتحريرها: (طُوبَى).

المعنى اللغوي:

الطيب كان أصله طيبى، فقلبوا الياء واوا للضمة قبلها، ويقال: طوبى لك، وطوبى، شجرة في الجنة.[1]

قال الدرويش: " أنَّ (طوبى) مبتدأ و(لهم) خبر، وساغ الابتداء بها لما فيها من معنى الدعاء، وقيل: (طوبى) خبر لمبتدأ محذوف، واللام في لهم للبيان، مثل: سقياً لك، ورعيا لك، أو مفعول لفعل محذوف، أي: أصبت خيراً طيباً."[2]

ومن الواضح أنَّ الدرويش أعرب (طوبى) بالرفع على أنّها مبتدأ، فوافق مذهب الأخفش[3] على رفعها بالابتداء، ونجد أنّ سيبويه[4] فصّل القول في باب ما يجري مجرى ما فيه الألف، واللام من المصادر والأسماء، ورفع النكرة بالابتداء بمسوغ بمعنى الدعاء، وذهب الأخفش والزمخشري[5] إلى ما ذهب إليه سيبويه في(طوبى) موضع رفع، ووجَّه العكبري[6] حلولاً وآراء أُخرى، فذكر في إعرابها وجهين:

---

(1) ينظر: لسان العرب 565/1، مادة (ط ،ي، ب).
(2) إعراب القرآن وبيانه، 94/4
(3) معاني القرآن للأخفش، 405/2.
(4) ينظر: الكتاب، 330/1.
(5) ينظر، الكشاف، 528/2.
(6) ينظر: التبيان، 2 /758

الوجه الأول: (الذين آمنو وعملوا الصالحات) مبتدأ، و(طوبى لهم) مبتدأ ثانٍ وخبرٌ في موضع الخبر الأول.

الوجه الثاني: أنْ يكون (طوبى) في موضع نصب على تقدير جعل، وواوها مبدلة من ياء؛ لأنّها من الطيب، أبدلت واوا للضمة قبلها.

أمّا أبو حيان ففصّل المسألة أكثر بقوله: "إنْ كانت طوبى اسم علم لشجرة في الجنة، فلا كلام في جواز الابتداء، وإنْ كانت نكرة فمسوغ الابتداء مذهب الدعاء."[1]

كما تبع رأي العكبري (ت 616هـ) السمين الحلبي[2] **(ت 756هـ)** بأنّ (طوبى لهم) جملة خبرية وأنْ يكون خبر المبتدأ مضمر، وأنْ يكون منصوباً بإضمار فعل، والجملة من (طوبى لهم) على وجهين حالٌ من مقدرة العامل فيها آمنوا وعملوا.

واستشهد ابن مالك[3] بهذه الآية على الدعاء الذي يلازم رفعها الابتداء، ولا تدخله النواسخ، وأورد ابن عادل[4] **(ت 775 هـ)** نقلاً عن قوم أنّها مفعولٌ به بإضمار جعل، ويؤيده عنده (حُسن مآب) بدليل قراءة عيسى الثقفي (وحسنَ مآب) بنصب النون، ويشير إليه ابن عادل والزمخشري من قبل – أعني– نصب حُسنَ هو قراءةُ ابن أبي عبلة.[5]

خلاصة القول:

إنّ في المسألة أوجهًا، أصوبها –كما أرى– ما ذهب إليه سيبويه وتبعهُ أكثر المعربين على مدى العصور، وهو ما اختاره الدرويش، لذلك نجد أنّ الدرويش اختار أصوب الأوجه وأبعدها عن التكلّف وهو رفع (طوبى) على أنّها مبتدأ .

---

(1) البحر المحيط، 386/6.

(2) ينظر: الدر المصون، 47/7.

(3) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، 336/1.

(4) ينظر: اللباب، 302/11.

(5) ينظر: الكامل في القراءات، 579. وينظر: المحتسب، 1 /355 .

2. قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة المائدة، الآية 69].

عرض المسالة وتحريرها: (الصَّابِؤُونَ)

المعنى اللغوي: صبَأَ يَصبَأ ، صُبوءًا ، فهو صابِئ

صبَأَ الرَّجُلُ :ترك دينَه ودَان بدين آخر

كما تصبأ النجوم، أي: تخرج من مطلعها.[1]

قال الدرويش: " الواو استئنافية، و(الصَابئون) رفع على الابتداء، وخبره محذوف، والنية به التأخير عمّا في (إنّ) من اسمها وخبرها، كأنّه قيل: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذلك، هذا ما رجحه سيبويه في مخالفة الإعراب ...ويكون العطف من باب عطف الجمل، فالصابئون وخبره المحذوف جملة معطوفة على جملة قوله: إنّ الذين آمنوا ،...وإنّما قدّم الصابئون تنبيهاً على أنّ هؤلاء أشد إيغالًا في الضلالة... قدّمنا الوجه المختار الذي ذهب إليه الخليل، وسيبويه، ونحاة البصرة في إعراب الصابئون."[2] ولخّص الدرويش كلام ابن هشام[3] حول الآية في أمرين:

الأول: أنْ يكون خبر إنّ محذوفاً، وتقديره (مأجورون أو آمنون)، والصابئون مبتدأ وما بعد الخبر، وضَعّفه ابن هشام؛ لأنّ فيه حذف الأول لدلالة الثاني عليه، والكثير في اللغة عكس ذلك، إذ يحذف الثاني لدلالة الأول عليه.

الثاني: أنْ يكون الخبر المذكور لـ(إنَّ)، وخبر الصابئون محذوف، وهذا رأي سيبويه.[4]

---

(1) ينظر: لسان العرب 108/1، مادة (ص، ب، أ)

(2) إعراب القرآن وبيانه، 269/2-270.

(3) ينظر: مُغني اللبيب، 617-618.

(4) ينظر: الكتاب، 154/2-155.

وما عُرض هو كلام الدرويش بتصرّف، والآن نعود لنبحث المسألة من كتب العلماء، إذ لا تُغني الإشارة في البحث العلمي.

قال سيبويه: "وأمّا قوله عز وجل: (الصابئون) فعلى التقديم والتأخير، كأنّه ابتدأ على قوله: (والصابئون)، بعدما مضي الخبر، وقال الشاعر، بشر بن أبي خازم:

وَإلاَّ فَاعْلَمُوا أنَّا وَأنْتُـــــــمْ بُغاةٌ، ما بَقينا في شِقـــــاقِ[1]

كأنّه قال: بُغاة ما بقينا وأنتم."[2] هنا نجد أنّ سيبويه فسّر المسألة بأنّ (الصابئون) ابتدأ بها الكلام.

وأورد الفرّاء[3] هذا القول: فإنّ رفع (الصابئون) على أنّه عطف على (الذين)، والذين حرف على جهة واحدة في رفعه، ونصبه، وخفضه (أي مبني).

وما قدَّمه الفرّاء هنا لم يشر إليه الدرويش عندما نسب رأيًا للفرّاء، فقد يكون له رأيان في المسألة، ثم جعلها الأخفش[4] مرفوعة على وجهين: العطف على محل إنّ واسمها، وهو الابتداء، أو الرفع على المجاورة.

وردَّ الزجَّاج على الفرّاء بقوله: "اختلف أهل العربية في تفسير رفع (الصابئون)، فقال بعضهم: نصبُ (إنّ) ضَعُف فنسقَ بـ (الصابئون) على (الذين) ؛لأنّ الأصل فيهم الرفع، وهو قول الكسائي، وقال الفراء مثل ذلك إلّا أنّه ذكر أنَّ هذا يجوز في النسق على مثل (الذين) وعلى المضمر، يجوز إنّي وزيدٌ قائمان... و(إنَّ) عملت عملين النصب والرفع، وليس في العربية ناصب ليس معه مرفوع؛ لأنّ كل منصوب مُتشبه بالمفعول لا يكون بغير فاعل إلّا فيما لم يسم

---

(1) ينظر: ديوانه، 116/1، البيت من البحر الوافر في شرح أبيات سيبويه 31/2، تفسير القرطبي ص 21، شرح الرضي، 836/3، الشاهد (بغاة ما بقينا)، خزانة الأدب، 323/10.

(2) الكتاب، 290/1، ينظر: الأصمعيات، 183.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء ،311/1.

(4) ينظر: معاني القرآن للأخفش، 281/1-282.

فاعله، وكيف يكون نصبُ (إنَّ) ضعيفاً وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها، نحو قوله سبحانه: **﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة، الآية 22].**"[1] وسبق وعرضنا رأي سيبويه في البداية.

ويبدو أنّ لمكي[2] رأيًا مخالفًا للبصريين في هذه المسألة، حيث ذكر (الصابئون) مرفوع على العطف على موضع إنّ وما عملت فيه، وخبر أنّ منوي قبل الصابئون، فلذلك جاز العطف على الموضع، والخبر هو(من آمن) ينوي به التقديم فحق والصابئون والنصارى أنْ يقعا بعد يحزنون؛ لأنّ العطف في أنَّ على الموضع لا يجوز إلّا بعد تمام الكلام، وانقصاء اسم أنّ وخبرها؛ فيعطف على موضع الجملة، وأشار إلى رأي الفرّاء: هو عطف على المضمر في (هادوا) وهو غلطٌ؛ لأنّه يوجب أنْ يكون الصابئون والنصارى يهوداً.

أمّا الزمخشري[3] فتبع البصريين، ونقل كلام سيبويه مع الإشارة إليه فذكر: الصابئون رفع على الابتداء، وخبره محذوف، والقصد به التأخير عمّا في خبر إنَّ من اسمها، وخبرها كأنّه قيل: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم هكذا، أمّا ابن عطية[4] فنقل لنا رأي الخليل وسيبويه، ثم رأي الفراء ورد الزجاج عليه، ثم رد ابن عطية على القائلين بعطفه على ضمير الرفع في (هادوا) مُعللاً ذلك بأنّ المعنى يزده، فهو يقتضي أنّ (الصابئون) هادوا.

وفسّر الرازي[5] الخلاف في رفعها؛ إذ نقل رأي الخليل وسيبويه، ونقل قول الكسّائي والفرَّاء وجعله أولى من رأي البصريين، بعد أنْ ذكر رأي الفرّاء: "إذا ثبت هذا فنقول: إنّه إذا كان اسمُ إنّ بحيثُ لا يظهرُ فيه أثرُ الإعراب... فجازَ الرَّفعُ بمقتضى الحكم الثابت قبل دخول هذا الحرف

---

(1) معاني القرآن وإعرابه، الزجَّاج، 192/2-193.
(2) مشكل إعراب القرآن، 232/1.
(3) الكشّاف، 660/1.
(4) ينظر: المحرر الوجيز، 219/2.
(5) ينظر: مفاتيح الغيب، 402/12.

عليه، وهو كونه مبتدأ، فهذا تقرير قول الفرَّاء، وهو حسنُ، وأولى من مذهب البصريين؛ لأنَّ الذي قالوه يقتضي أنّ كلام الله على الترتيب الذي ورد عليه ليس بصحيح، وإنَّما تحصل الصَّحَةُ عند تفكيك هذا النَّظم، وأمَّا على قول الفرَّاء فلا حاجة إليه، فكان ذلك أولى."[1]

وأشار الزمخشري[2] إلى رفعها، وقرأ ابن كثير، وقرأ الحسن، والزهري: والصابِؤون بكسر الباء وضم الياء، وهو من تخفيف الهمزة كقراءة: (يستهزئون)، وقرأ القراءُ السبعة و(الصابئون) بالرفع ...، وفي توجيه هذه القراءة وجوه، أحدها: مذهب سيبويه، والخليل، ونحاة البصرة، أنّه مرفوع بالابتداء.

"والصابئين هي قراءة ابن كثير، و(الصابِئون) بكسر الباء، وضم الياء، وهو تخفيف الهمزة، وهي قراءة الحسن والزهري، و(الصابئون) وهي قراءة القرّاء السبعة."[3]

أمّا العكبري[4] فأطال في عرض الآراء والرد عليها، وهذا ما لم نألفهُ عند العكبري كثيراً، فعرض رأى سيبويه أولاً ولم يرد عليه، ثم عرض الرأي القائل بعطفه على موضع إنّ، واعتبره خطأً؛ لأنَّ خبر إنَّ لم يتم، ثم عرض الرأي القائل بعطفه على الضمير في (هادوا) وبين أنَّهُ فاسدٌ لوجهين، **الأول:** يوجبُ كون الصابئين هوداً. و**الثاني:** أنَّ الضمير لم يؤكَّد، وعرض رأيًا لم أجده عند السابقين، وهو أنْ يكون خبرُ (الصابئين) محذوفاً من غير أنْ ينوي به التأخير، وضعفه لما فيه من لزوم الحذف والفصل.

---

(1) مفاتيح الغيب، 403/12.

(2) ينظر: الكشاف، 660/1.

(3) ينظر: الحجة في القراءات السبع، 201/1. الموسوعة القرآنية، 398/7.

(4) ينظر: التبيان، 415/1.

واختار ابن عاشور[1] أنْ يكون خبرُ إنَّ محذوفاً، وجملة (الذين هادوا) معطوفة على الجملة قبلها، وموطن (الذين) الرفع بالابتداء، ورفع(الصابئون)؛لأنّه معطوف عليه، ثم بيّن أنّه أولى من رأي سيبويه الذي قال به الأكثرون معللاً ذلك بأنّ رأي سيبويه يُفضي إلى اختلاف المتعاطفات وتشتيتها مع إمكان العدول عن ذلك.

وأشار ابن عاشور إلى أنّ موقع الآية دقيق، وفسّر ذلك لدقة الأمرين؛ فموقعها أدق من موقع نظريتها المتقدمة في سورة البقرة، فلم يكن ما تقدّم من البيان في نظيرتها بِمُغْنٍ عن بيان ما يختص بموقع هذه، وإعرابها ينعقد إشكالهُ بوقوع قوله (والصابئون) بحالة رفع الواو في حين أنّه معطوف على اسم إنّ في ظاهر الكلام.[2]

خلاصة القول:

بعد عرض هذه الآراء يتبيّن أنّ الدرويش تبع البصريين في اختياره، ونقل عبارة الزمخشري دون تغيير، ولكنه لم يشر إلى ذلك.

3. قال تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلاَّ مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ [سورة الأنعام، الآية146].

عرض المسألة وتحريرها: (ذَلِكَ)

(1) التحرير والتنوير، 6/267-269.

(2) ينظر : التحرير والتنوير، 6/269.

ذكر الدرويش[1] في كتابه أنّ إعراب (ذلك) مبتدأ، وعرض الآراء الأخرى في باب الفوائد دون مناقشتها. ذكر أبو البقاء: أنّ (ذلك) في موضع نصب بجزيناهم، وقيل: مبتدأ، والتقدير (جزيناهموه) وقيل: هو خبر لمحذوف، أي: الأمر ذلك، ويلاحظ أنّ أبا البقاء[2] لم يبيّن على أي شيء انتصب، هل على المصدر أو على المفعول به ؟

وأشار الزمخشري[3] إلى إعراب (ذلك) الجزاء جزنياهم، وظاهره أنّه منتصب انتصاب المصدر.

قال أبو حيان: "زعم ابن مالك أنّ اسم الإشارة لا ينتصب مشاراً به إلى المصدر إلّا وأُتبع بالمصدر فتقول: قمت هذا القيام، وقعدت ذلك القعود، ولا يجوز قمت هذا ولا قعدت ذلك، فعلى هذا لا يصح انتصاب ذلك على أنّه إشارة إلى المصدر... على هذا مذهب البصريين لا يجيزون ذلك بغير فصل إلّا في الشعر، ومذهب الكوفيين جواز ذلك وهو عندهم فصيح في الكلام."[4]

وتحدّث الفرّاء[5] عن الآية في (سورة سبأ) وجعل اسم الإشارة في موضع نصب، وهي مشابهة لهذه الآية، ونستطيع أنْ تقول: إنّ هذا رأيه منها.

أمّا النحاس[6] فهي عنده خبر لمحذوف، أي: ذلك جزيناهم: الأمر ذلك، واختار مكي القيسي[7] أنْ يكون في موضع رفع خبر لمحذوف، والتقدير (الأمر ذلك)، مع أنّه أجاز النصب بجزيناهم.

واختار ابن عطية الرفع، ولكنه لم يبيّن علام رُفعت، وتبعه القرطبي.[8]

---

(1) إعراب القرآن وبيانه،2 /482.

(2) ينظر: التبيان، 546/1.

(3) ينظر: الكشاف، 75/2.

(4)ينظر: شرح تسهيل الفوائد، 182/2 ، ينظر: البحر المحيط، 679/4-681،

(5) ينظر: معاني القرآن للفرّاء، 359/2.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 38/2.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 277/1.

(8) ينظر: المحرر الوجيز، 358/2. ينظر : الجامع لأحكام القرآن، 127/7.

أمّا السمّين الحلبي[1] فعرض المسألة بشكل مفصل، حيث ذكر آراء جل النحاة والمفسرين، فذكر منها رأي الحوفي، ومكي، وأبي البقاء، حيت أعربوا (ذلك) على أنّها خبر المبتدأ المحذوف، أي: (الأمر ذلك).

وذكر الرأي الآخر، وهو أنّه مبتدأ، والخبر ما بعده، والعائد محذوف (أي ذلك جزيناهموه) وهذا رأي أبي البقاء، إلّا أنّه قدّر العائد، وفسّر السمين الحلبي رأي الزمخشري ورجحه –وعرضناه سابقا في بداية عرض المسألة– أي: (ذلك الجزاء جزيناهم) وهو تحريم الطيبات، وأشار إلى قول المتنبي:

هَذي بَرزَتِ لنا فَهُجتِ رَسيسا

ثُمَّ اِنثَنَيتِ وَما شَفَيتِ نَسيسا[2]

الأصل والشاهد (يا هذي) فحذف حرف النداء من اسم الإشارة. ورد ابن مالك بأنّ هذا الجواب لا ينتصب اسم الإشارة مشارًا به إلى المصدر إلّا وهو متبوع بالمصدر، وأشار السمين الحلبي إلى أنّ هذا ظاهر قول الزمخشري ورد بقول الشاعر:

يا عمرُو إنّك قد مَلِلْت صَحابتي

وصحابَتيك إخالُ ذاك قليل[3]

وفسّر السمين آراء النحاة، وقدّم الرأي الآخر القائل بالنصب على أنّه مفعول ثانٍ، لأنّ جزى تنصب مفعولين والتقدير: (جزيناهم).

---

(1) ينظر: الدر المصون، 5/207–208–209.

(2) شرح ديوان المتنبي، 2/301، ينظر: الكتاب،2/220، وهو من شواهد خزانة الأدب، 8/566 والشاهد(هذي)، والبيت من البحر الكامل.

(3) لم يعرف قائله البيت من البحر المديد، ينظر: شرح الكافية الشافية، 2/559، وشرح شواهد المغني، 2/932. والمعجم المفصل، 6/348. الشاهد (ذاك).

وذكر ابن النسفي وابن عاشور [1] بالرأي الرابع الذي أشار إليه السمين الحلبي حيث ذكرا: واسم الإشارة في قوله: (ذلك جزيناهم) مقصود به التحريم المأخوذ من قوله: (حرّمنا)، فهو في موضع مفعول ثانٍ ل(جزيناهم)، قُدِم على عامله ومفعوله الأول للاهتمام به.

4. قال تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُواْ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴾ [سورة إبراهيم، الآية 10].

عرض المسألة وتحريرها: (شَكٌّ)

قال الدرويش: " وفي الله خبر مقدم، و(شك) مبتدأ مؤخر، وقيل(شك) فاعل (أفي الله)؛ لاعتماده على الاستفهام، ورجحهُ النحاةُ القدامى وجميع المعربين؛ لئلا يلزم على الوجه الأول الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المبتدأ بخلاف الفاعل الذي هو كالجزء من رافعه، والحق أنَّ هذا كله لا أساس له، والوجه هو الأول."[2]

وذهب العُكبري[3] إلى إعرابها فاعلاً للظرف؛ لأنّه اعتمد على الهمزة.

وتبع البيضاوي[4] ما ذهب إليه العكبري في إعراب (شك) بالظرف؛ لأنّه اعتمد على الهمزة.

---

(1) ينظر: ومدارك التنزيل، 545/1، التحرير والتنوير، 144/8.
(2) إعراب القرآن وبيانه، 130/4.
(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 764/2.
(4) ينظر: أنوار التنزيل، 194/3.

أمّا ابن مالك[1] فله رأي مخالف للقائلين بإعرابها فاعلاً؛ لأنّ الفاصل عنده ليس بأجنبي، بل هو فاصل حسن، وبيّن في شرح التسهيل أنَّ الموصوف إذا كان غير مبهم، ولا شبيه به بما يدعو إلى اللبس جاز الفصل بينه وبيّن صفته، واستشهد بهذه الآية.

أمّا أبو حيان[2] فأعربها مبتدأ كابن مالك وبنفس التعليل، إذ بيّن أنّ الفاصل لا يظهر بمثل هذا المبتدأ.

وحصر السمين الحلبي المسألة في وجهين، ثم رجّح الفاعلية إذ قال: "يجوز في (شك) وجهان أظهرهما: أنّه فاعل بالجار قبلهُ، وجاز ذلك لاعتماده على الاستفهام، **والثاني:** أنّه مبتدأ وخبره الجار، والأول أولى بل كان ينبغي أنْ يتعين؛ لأنّه يلزم من الرأي الثاني الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المبتدأ، وهذا بخلاف الأول، فإنّ الفاصل ليس أجنبياً؛ إذ هو فاعل، والفاعل كالجزء من رافعه."[3]

ووافق ابن هشام[4] على الاختيار القائل بإعرابها فاعل، ولكن بتعليل مغاير عمّا ألفناه عند القائلين بهذا الرأي وهو الفاصل الأجنبي، فذكر يجوز في المرفوع من نحو: (أفي الله شكُ) الابتدائية والفاعلية وهي أرجح؛ لأنّ الأصل عدم التقديم والتأخير.

وتبع ابن عادل[5] كلام السمين الحلبي حرفياً، ولم يشر إليه، واختار أبو السعود والألوسي[6] وجه الفاعلية وبالتعليل المشهور عند العلماء.

---

(1) ينظر: شرح التسهيل، 287/3.
(2) ينظر: البحر المحيط، 414/6.
(3) الدر المصون، 74/7.
(4) مُغني اللبيب، 722/1.
(5) ينظر: اللباب 185/7.
(6) ينظر: إرشاد العقل السليم، 36/5، روح المعاني، 185/7.

أمّا المحدثون كالخّراط[1] فذهبوا في المسألة مذهب البعد عن التكلف والإعراب الأوضح، فساروا خلف الدرويش في اختياره الابتداء.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ هذه المسألة من المسائل المختلف فيها بين البصريين والكوفيين، ونقلها الأنباري في الإنصاف[2] وانتصر فيها للبصريين القائلين بالابتداء، وهو ما يقوي الرأي الذاهب إلى إعرابها مبتدأ.

خلاصة القول:

بعد عرض المسألة تبّين أنَّ الدرويش تبع رأي البصريين؛ لسهولة الرأي، وبُعده عن التأويل، مع أنّه ذكر أنَّ جميع المعربين رجّحوا إعرابها فاعلاً، وفي كلامه نظرٌ؛ لأنّ فيمن اطلعنا عليهم وجدنا ابن مالك، وأبا حيان أعرباها مبتدأ، وهما من أشهر النحاة، ولا يغيب رأيهم عن مثل الدرويش.

5. قال تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [سورةالتوبة، الآية 3].

عرض المسألة وتحريرها: (وَرَسُولِهِ)

(1) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن، 540/2.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف، 45/1.

ذكر الدرويش: "(ورسوله) فيه أوجه، أحدها: أنّه مبتدأ، والخبر محذوف، أي: (ورسوله بريء منهم)؛ وإنّما حذف لدلالة الأول عليه، وهذا أصح الأوجه، وقيل: هو معطوف على محل اسم أنّ، أو معطوف على الضمير المستتر في الخبر."[1]

وذهب سيبويه إلى إعرابها مبتدأ فقال: "فأما ما حُمل على الابتداء فقولك: إن زيدا ظريفٌ وعمرٌو، وإن زيدا منطلقٌ وسعيدٌ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحدُ الوجهين حسنٌ، والآخر ضعيف، فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولا على الابتداء...وفي القرآن مثله: " إنَّ الله بَرَئٌ مِنَ المُشْرِكينَ ورسولُه، وأما الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولا على الاسم المضمَر في المنطلق والظريف،."[2]

وإلى مثله ذهب الزجَّاج[3] إذ شبه هذه الآية بقوله تعالى: **﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي لا أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِي وَأَخِي﴾ [سورة المائدة، الآية 25]**، حيث اعرب (أخي) مبتدأ.

قال النحاس إعراب: "ورسولهُ عطف على الموضع، وإنْ شئنا على المضمر كلاهما حسنٌ؛ لأنّه قد طال الكلامُ."[4]

وذكر الزمخشري[5] بعض الأوجه في إعراب (رسوله)، حيث أورد إعراب: (رسوله) عطف على المنَويّ في بَرِيء، أو على محلِّ إنَّ المكسورة واسمها، وقُرِئ بالنصب.

وذكر الرازي[6] الأوجه التي قدّمها الزمخشري ثم زاد عليها الرفع بالابتداء مع حذف الخبر، وفسَّر لنا القسم الذي أشار إليه الزمخشري إذ المعنى عنده، وحقِّ رسوله.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه،177/3.

(2) الكتاب، 144/2، المقتضب، 112/4، الأصول في النحو، 1 /372.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، 164/2.

(4) إعراب القرآن للنحاس، 109/2.

(5) ينظر: الكشاف، 245/2.

(6) ينظر: مفاتيح الغيب، 526/15.

وذكر العكبري[1] الأوجه التي تقدّمت عند الزمخشري وزاد عليها العطف على موضع الابتداء، مع (أنّ) المفتوحة، ثم بيّن أنّه غير جائز عند المحققين؛ لأنَّ المفتوحة لها موضع غير الابتداء بخلاف المكسورة، قلت: وهذا ما يفسّر لنا حصر الزمخشري هذا الرأي بالمكسورة الهمزة، ووصف العكبري الجر بأنّها شاذة.

وبيّن أبو حيان[2] الآراء التي تقدّمت، وزاد عليها حمل قراءة الجر الشاذة على المجاورة لا على القسم، وذكر أنّ العطف على الضمير المُستكن في(بريء) وحسنه، معللاً ذلك بوجود الفاصل، وهو (من المشركين) بين متحمله والمعطوف، ثم بيّن أنَّ من أجاز العطف على موضع إنّ المكسورة أجازه مع المفتوحة، كابن الحاجب، وابن مالك[3] على أنْ يتقدمها علمٌ أو نحوه، ومنهم من أجاز مع المكسورة دون المفتوحة، ثم ذكر مثالاً عن القائلين بمنع العطف على موضع المفتوحة ما نقله ابن عطية[4] عن ابن الباذش ومفاده حمل (أنَّ) على ليت وكأنّ، ولعل، حيث لا يجوز في المعطوف مع هذه الثلاثة إلّا النصب؛ لزوال معنى الابتداء معها وتعقبهُ أبو حيان مستعيناً برأي الفراء[5] القائل بخفاء الإعراب.

خلاصة القول:

الدرويش تبع رأي الجمهور، وهو الرأي الذي قال به سيبويه، ويتفق تماماً مع المعنى العام للآية، وأكثر المفسرين من القدماء والمتأخرين والمحدثين عليه، ولا رد عليه كما هو الحال في الآراء الأخرى، فالعطف على موضع (أنّ) واسمها مُعترض عليه كما تقدّم، والعطف على الضمير المعنوي يحتاج إلى إظهار ضمير يكون توكيداً قبل العطف.

---

(1) ينظر: التبيان، 635/2، ومدارك التنزيل، 663/1.

(2) ينظر: البحر المحيط، 367/5.

(3) ينظر: أمالي ابن الحاجب، 182/1. شرح التسهيل، 50/2.

(4) ينظر: المحرر الوجيز، 7/3.

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء، 420/1.

6. قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [سورة البقرة، الآية175].

عرض المسألة وتحريرها: (فَمَا أَصْبَرَهُمْ).

نشب خلاف واسع بين العلماء حول (ما) في هذه الآية، فمنهم من يَعدُّها تعجبَّية بمعنى شيء، ومنهم من يَعدّها استفهامية بمعنى "أي"، أو استفهامية تحمل معنى التعجب، وأدلى الدرويش بدلوه في المسألة فقال: "(ما) نكرة تامة، بمعنى شيء للتعجب في محل رفع مبتدأ على الأصح، وإنّما قلنا على الأصح دفعاً لما تخبط به النحاةُ من أوجهٍ لا طائل تحتها إلّا التكلّف."[1]

وذكر سيبويه في **باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل:** "وذلك قولك ما أحسن عبد الله، زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسن عبد الله."[2]

وذهب الفرّاءُ[3] إلى عَدِّ (ما) في القول المبارك استفهامية؛ حيث أشار إلى إعرابها وقوله:(فما أصبرهم على النار) فيه **وجهان، أحدهما:** فما الذي صَبَّرهم على النار، **والوجه الآخر:** فما أجرأهم على النار. وتبع المبرد الفراء[4] في جعلها استفهامية، ونفى أنْ تكون من باب التعجب، فما أصبرهم على النَّارِ فليس من هذا (يعني التعجب)، ولكنهُ رجّح أنْ يكون من باب التوبيخ والتقرير، بمعنى أي شيء أصبرهم على النار.

وأشار الزجّاج[5] إلى هذه الآية مرتين، الأولى في حديثه عن هذه الآية، واكتفى بالإشارة إلى أنّ فيها أكثر من وجه، والثانية عند حديثه عن قوله سبحانه (قُتل الإنسانُ ما أكفرهُ)، ومالَ إلى أنْ

(1) إعراب القرآن وبيانه، 223/1.
(2) الكتاب، 72/1.
(3) ينظر: معاني القرآن للفرّاء، 103/1.
(4) ينظر: المقتضب، 183/4.
(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، 245/1.

تكون تعجبية في هذا الموطن. ولم يقطع فيها مكي القيسيّ[1] فأعربها مبتدأ، وجوّز أنْ تكون استفهامية أو تعجّبية.

وجعل ابن عطية[2] التعجب أظهر من الاستفهام، وإنْ كان المعنى يتجهُ للثاني؛ حيث أورد أنّ ما تعجب ... وقيل: ما استفهام معناه، أي شيء أصبرهم على النار، ومعناه أيضاً جعلهم ذوي صبرٍ، وكلا المعنيين متجهٌ في الآية إلى القول بالاستفهام حسب أقوال جل النحاة.

ونسب أبو البركات الأنباري[3] رأياً للأخفش يفيد أنّ (ما) في التعجب موصولة في محل رفع على الابتداء، وجملة (أصبرهم) صلة، والخبر محذوف تقديره شيءٌ.

ووقف أبو حيان عند المسألة طويلاً، وفصّلها إعرابياً برِد الآراء إلى أصحابها، والأظهر عنده التعجب؛ حيث قال: "اختلف في (ما)، فالأظهر أنّها تعجبية، وهو قول الجمهور من المفسرين... وأجمع النحويون على أنّ (ما) التعجبية في موضع رفع بالابتداء، واختلفوا أهي نكرة تامة، والفعل بعدها في موضع الخبر، أو استفهامية صحبها معنى التعجب، والفعل بعدها في موضع الخبر؟ أو موصولة والفعل بعدها صلة والخبر محذوف ؟ أو موصوفة والفعل بعدها صفة والخبر محذوف؟ أقوال أربعة ذكرت في النحو، الأول قول سيبويه والجمهور، والثاني قول الفرّاء وابن درستويه، والثالث، والرابع للأخفش."[4]

وأخذ ابن عقيل[5] هذا الكلام وجعله رأياً لسيبويه في سياق كلامه ما أحسن زيداً (ما مبتدأ) وهي نكرة تامة عند سيبويه، وأحسن فعل ماضي فاعله ضمير مستتر عائد على ما، وزيداً مفعول أحسن، والجملة خبر عن (ما)، والتقدير: شيءٌ أحسن زيداً، أي: جعلهُ حسنا.

---

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 117/1.

(2) المحرر الوجيز، 242/1.

(3) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، 138/1.

(4) البحر المحيط، 124/2، وينظر: وإرشاد العقل السليم، 1 /192.

(5) ينظر: شرح ابن عقيل، 148/3.

وذكر السيوطي[1] نقلاً عن السُّدي في هذه الآية أنّه من وجه الاستفهام.

وجدير بالذكر في هذه المسألة وما يؤدي إلى معرفة سبب اختيار العلماء وعدول بعضهم عن القول بالتعجب هو ما ذهب إليه بعض النحاة من أنّ التعجب لا يكون من قِبل الله؛ لأنّ فيه خفاءً والله لا تخفى عليه خافية، ولكن الردَّ على هذه المسألة ما قاله الصبَّان (ت 1206هـ)وهي مسألة خلافية "وأمَّا التعجب الوارد في القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه، كما في قوله: فما أصبرهم على النار، وذكرهُ الدماميني وغيره"[2]، واختار ابن عاشور[3] التعجب من شدة صبرهم على النار.

خلاصة القول:

تُوجز المسألة في جوانب، الأول: مذهب سيبويه وأكثر البصريين على أنّها نكرة تامة غير موصوفة بمعنى شيء، والثاني: أنْ تكون استفهامية وعلى رأس القائلين به الفراء، وتبعه جمعٌ غفير من أصحاب التفاسير، والثالث: أنْ تكون موصولة، ولا صدى له في كتب الإعراب، والرابع أنْ تكون نافية، ولم أجده إلّا في كلام العكبري بصيغة التضعيف.

ولهذا أجد أنَّ الدرويش تبع رأي البصريين، وعَدّ الآراء الأخرى ضرباً من التكلّف، وبيّن الكوفيون ما ذهب إليه سيبويه ضرباً من الهذيان، وردوا عليه بعشر حجج نقلها الرازي[4] وردّ عليها ولا مجال لذكرها.

---

(1) ينظر: الدر المنثور، 137/2.

(2) حاشية الصبان، 23/3.

(3) ينظر: التحرير والتنوير، 125/2.

(4) ينظر مفاتيح الغيب 207/5

الرفع على أنّه خبر:

1. قال تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ﴾ [سورة آل عمران، الآية25].

عرض المسألة وتحريرها: (كَيْفَ)

قال الدرويش: "هذا التركيب من المشكلات، ويتلخص من الأوجه التي أوردها المعربون وجهان جديران بالاعتبار.

الوجه الأول:(كيف)، اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، والمبتدأ محذوف تقديره حالهم، وتكون جملة قائمة بذاتها.

الوجه الثاني: (كيف) اسم استفهام في محل نصب حال من فعل محذوف هو جواب إذا، أي: استقرت...وقد رجّح أبو البقاء[1] وابن هشام' الحالية، ونحن نرى الوجه الأول أبعد عن التكلّف؛ لأنّنا لا نرى أثرا للشرطية في (إذا) بهذا التركيب العجيب."[2]

واجتهد العلماء في تأويل هذا التركيب، ولعل بعضهم أخذ عن بعض، أو من وضع لنفسه مساراً منفرداً، إذ ذهب الزجاج[3] إلى تأويل تبعهُ فيه جمع من العلماء بعده، ونسبه أبو حيان إلى الحوفي **(ت430هـ)** وهو النصب عَلَى الْحَالِ، وَالتَّقْدِيرُ: كَيْفَ يَصْنَعُونَ؟ وَقَدَّرَهُ الْحُوفِيُّ: كَيْفَ يَكُونُ حَالُهُمْ؟ فَإِنْ أَرَادَ كَانَ التَّامَّةَ كَانَتْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، وَإِنْ كَانَتِ النَّاقِصَةَ كَانَتْ

(1) ينظر التبيان في إعراب القرآن،251/1

(2) إعراب القرآن وبيانه، 417/1.

(3) ينظر: معاني القرآن للزجَّاج، 392/1.

فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى خَبَرِ كَانَ، وعند أبي حيان[1] فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرٍ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى، ولكنّ الزجَّاج هو أول من قال به ونصه، بمعنى كيف يكون حالهم في ذلك الوقت. ولمكي القيسي[2] رأي غريب فيها لم أجدهُ عند غيره؛ إذ أعربها نصباً على الظرف والعامل فيها المعنى الذي دلت عليه كيف، وقدّر الكلام: فعلى أي حال يكونون حين يجمعون ليوم لا شك فيه.

أمّا الزمخشري فذكر فيها رأيين، حيث قال: " فكيف يصنعون، أو فكيف تكون حالهم وهو استعظام لما أُعِد لهم وتهويل لهم."[3]

وتبع الباقولي، والنسفيّ[4] ما ذكره الزجاج، ونُسِب للحوفي وهو تقدير الآية بـ (كيف يكون حالهم). أمّا الرازي[5] فاختلف معهم في تقدير (كيف صورتهم وحالتهم)؛ حيث أشار إلى حذف الحال كثيراً، مع كيف لدلالتها عليه، وأنّ هذا الحذف يوجب من ناحية البلاغية.

وتبع ابن عاشور القائلين بإعرابها خبر المحذوف.

خلاصة القول:

بعد هذا العرض تبيّن أنَّ جميع المعربين أعربوها تبعاً لتقدير (يرونه) فهي بين إعرابين هما الأوضح، الأول: أنْ يُقدر ما بعدها اسماً فتكون خبراً، والثاني: أنْ يقدر ما بعدها فعلاً تاماً، فتكون حالاً، ومنهم ما جعلها خبراً للفعل الناقص؛ إذ قدروا بعدها فعلاً ناقصاً لم يستوفِ خبره، وعلل الدرويش اختياره بأنّه الأبعد عن التكلّف، والأقرب إلى الفهم، وهذا التعليل مكررٌ في أكثر اختياراته.

1() ينظر البحر المحيط 83/3

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 154/1.

(3) الكشاف، 349/1.

(4) ينظر: إعراب القرآن للباقولي، 30، ومدارك التنزيل، 153/1.

(5) مفاتيح الغيب، 180/7.

2. قال تعالى: ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاء وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [سورة النحل، من الآية 21].

عرض المسألة وتحريرها: (أَمْواتٌ).

ذكر الدرويش: "أي: هم (أموات) فهو خبرٌ لمبتدأ محذوف، وهو أولى من جعله خبراً، ثانياً لـ(الذين) وإنْ كان لا يمتنعُ."[1]

وأورد الطبري[2] وفي رفع (أموات) وجهان، أحدهما: أنْ يكون خبراً لـ (الذين)، والآخر على الاستئناف، واختار الزجّاج[3] الاستئناف فـ (أموات) عندهُ خبرٌ لمحذوف، أي: وهم أمواتٌ غير أحياء.

وأشار ابن عطية[4] إلى الرأيين مع تقديمه للاستئناف.

أمَّا العكبري[5] ففصّل المسألة أكثر وذكر أوجهًا أخرى بجعل خبراً ثانياً لـ (هم)؛ أي وهم يخلقون ويموتون)، وجوّز أنْ يكون (يخلقون وأموات) خبراً واحداً، وجوّز أنْ يكون الخبر محذوفا أي: (هم أموات). واختار البيضاوي، والنسفي، وأبو حيان[6] الاستئناف فـ(أموات) عندهم خبر لمبتدأ محـذوف تقديــره هم.

خلاصة القول:

أرى- كما يبدو لي من العرض السابق- أنّ المسألة واضحةٌ، وفيها سعةٌ، والإعرابان جائزان فيها، ولم يعلل الدرويش أولوية الرأي الذي قال به.

---

(1) إعراب القرآن بيانه، 232/45.
(2) ينظر: جامع البيان عن تأويل القرآن، 196/14.
(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، 193/3.
(4) ينظر: المحرر الوجيز، 386/3.
(5) التبيان في إعراب القرآن، 792/2.
(6) ينظر: أنوار التنزيل، 386/3، ومدارك التنزيل، 236/2، والبحر المحيط، 517/6.

3. قال تعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَآؤُونَ كَذَلِكَ يَجْزِي اللهُ الْمُتَّقِين﴾ [سورة النحل، الآية 30].

عرض المسألة وتحريرها: (جَنَّاتُ عَدْنٍ)

قال الدرويش: "(جنات)خبرٌ لمبتدأ محذوف، ويجوز أن تكون هي المخصوص بالمدح، فتعرب مبتدأ، خبره جملة (نعم دار المتقين)، أو خبرا لمبتدأ محذوف، والأول أرجح وأقل تكلفاً."[1]

وذكر الفرّاء[2] في رفع (جنات عدن) أوجهاً ثلاثة، الأول منها: الرفع على أنّها مخصوص المدح، والثاني: على تمام الآية الأولى، والرفع على الاستئناف، وهو اختيار الدرويش، والثالث: الرفع بما عاد من ذكرها في (يدخلونها).

واختار الزجَّاج[3] الرفع على الاستئناف؛ فتكون خبراً لمبتدأ محذوف، أي على تقدير: (هي جنات عدن)، وأجاز رفعها على الابتداء بتقدير جنات عدنٍ نعم دار المتقين.

وذكر الطبري، والرازي، والعكبري، والبيضاوي[4] الأوجه المتقدمة.

وأمّا أبو حيّان[5] فالأظهر عندهُ إعرابها مخصوص نعم، ولم يهمل كلام الزمخشري[6] القائل إنّها ليست مخصوصاً للمدح، ومن ثم نُسِب للزجاج قوله: إنّ (جنات عدن) مبتدأ، والخبر جملة يدخلونها. وهو ما لم نجده في سياق كلام الزجاج عن هذه الآية، وذُكر عند ابن عطية، والرازي، والعكبري، والقرطبي.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه، 240/4.

(2) ينظر: معاني القرآن للفرّاء، 99/2.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، 196/3.

(4) ينظر: جامع البيان، 211/14، ومفاتيح الغيب، 202/20، والتبيان في إعراب القرآن، 794/2، وأنوار التنزيل، 225/3.

(5) ينظر: البحر المحيط، 526/6.

(6) ينظر: الكشاف، 603/2.

ونقل القرطبي[1] أنّ الجمهور على حذف المخصوص للدلالة عليه، والتقدير: (نعم دار المتقين الآخرة) فأعرب على ضوء تمام الآية الأولى، مع مخصوص جنات عدن بدلاً من دار المتقين، ثم عرض الآراء المتقدمة، وإعراب جنات عدن بدلاً هو ما لم أجده عند غيره ممن وقفت على كتبهم. واختار ابن عاشور إعرابها خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هي جنات عدن.

خلاصة القول:

بعد الاطلاع على أقوال العلماء تبيّن أنّ المسألة تدور في عدة محاور، وهي:

1. كون الجملة مستأنفة، وفيها على هذا أعاريب، الأول: أنْ تكون جنات خبرا لمبتدأ محذوف وأكثر المعُربين عليه، واختاره الدرويش.

2. أنْ تكون جنات مبتدأ، خبره جملة يدخلونها.

3. أنْ تكون جنات مبتدأ مؤخر، والخبر محذوف على تقدير (لهم جنات عدن)، ولم أجده عند غير ابن عطية، والوجه الثاني القريب من الاستئناف ما قاله القرطبي من إعرابها بدلاً من دار المتقين خبر، وجنات عدن مبتدأ، وهو الوجه الذي منعه الزمخشري، ومما يلاحظ على رأي الدرويش قوله: (الأول أرجح وأقل تكلفاً)، فكلامه يدل على أنَّ في جميع الآراء شيئاً من التكلّف بما في ذلك الرأي الذي أخذ به، وفي هذا الكلام نظرٌ؛ لأنّ أغلب الآراء التي عرضوها لا تكلّف فيها ألبتة.

(1) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 100/10.

4. قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [سورة القصص، الآية 9].

عرض المسألة وتحريرها: (قُرّتُ عَيْنٍ).

قال الدرويش: "(قرة أعين) خبر مبتدأ مضمر ولي ولك صفتان، وقد أجاز بعضهم وجها لا يجوز إيراده البتة وهو أن تكون(قرة أعين) مبتدأ، والخبر جملة لا تقتلوه لأن فيه الإخبار بالانشاء عن الخبر ...ونقل ابن الأنباري عن ابن عباس سنده أنّه وقف على عين لي فقط ليس هو (قرّت عين) (لا) أي هو قرّت ثم يبتدأ بقوله (لا تقتلوه) وهذا مضحك، ... ولذلك قال الفراء هو لحن."[1]

وذكر الزجَّاج[2] رفع (قرّتُ عين) على إضمار (هو)، ويقبح رفعه على الابتداء وأنْ يكون الخبر (لا تقتلوه)، فيكون كأنّه عرف أنّه قرّت عين له ويجوز رفعه على الابتداء على بُعدٍ على معنى إذا كانت(قُرَّت عين لي ولك)، فلا تقتله.

وما ذهب إليه الزجَّاج هو الذي عليه أكثر المعربين فيما بعد، وأمّا الرَّأي الذي أجازه فكثر الكلام حوله بالقدح، وأشار إليه الدرويش آنفاً، وكلّما ذُكر هذا الرأي أشير إلى الزجَّاج معه حتى لم يَعدْ يذكر اختياره أكثر المعربين، ومن الذين قدموا به النحاس[3] عندما نقل القول برفع (قرّتُ عين) على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، أي: (هذا قرّتُ عين) ونسبهُ إلى الكسائي، ثم نقل كلام الزجَّاج في جواز إعرابها مبتدأ مع الإشارة إلى بعده.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه،574/5، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن، 884/3.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجَّاج، 133/4.

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 483/1.

وذكر الشوكاني[1] بعد أنْ عرض القول بإعرابها خبر المبتدأ المحذوف، وأشار إلى قول الزجاج السابق ورجح أنْ تكون خبرا للمبتدأ المحذوف.

أمّا الرأي الذي نُسِبَ إلى ابن عباس: فردّه الفراء بعبارة كافية وافية مفادها أنّ (القول لحن)،[2] وكذلك أشار إليه تاج القُراء بقوله: " ما كانت تتجاسر على أن تخاطب فرعون بمثل هذا، كيف وهي تستميل قلبه بقولها (عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا) "[3]

وأورد الزمخشري(قرّت عين) خبر مبتدأ محذوف، ولا يقوى أنْ تجعله مبتدأ، ولا تقتلوه خبراً، وما اختاره الزجاج، والزمخشري هو اختيار أغلب المعربين منهم الرازي، والقرطبي، والنسفي، وأبو حيان وتاج القُراء، والشوكاني[4]، وغيرهم.

خلاصة القول:

بعد العرض تبيّن أنّ رأي الدرويش موافق لأغلب المعربين والله أعلم.

5. قال تعالى: ﴿حم، تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [سورة فصلت، الآيات 1-2].

عرض المسألة وتحريرها: (تَنزِيلٌ).

قال الدرويش: "(تنزيل) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، وأجاز الزجاج أنْ يكون (تنزيل) مبتدأ، خبره كتاب، وساغ الابتداء بـ (تنزيل)، مع أنّه نكرة؛ لأنّه تخصص بالصفة، وعليه درج الجلال وشراحه، وما ذكرناه أولى."[5]

---

(1) ينظر: فتح القدير، 185/4.

(2) معاني القرآن للفرّاء، 302/2، ومجاز القرآن، 98/2.

(3) ينظر: غرائب التفسير، 863/2.

(4) ينظر: مفاتيح الغيب، 192/1، والجامع لأحكام القرآن، 253/13، ومدارك التنزيل، 183/3، والبحر المحيط، 288/8، وفتح القدير: 98/4.

(5) إعراب القرآن وبيانه، 608/6.

جعل الزجَّاج[1]: (تنزيل) رفع بالابتداء، وخبره (كتاب فصلت آياته)، فأشار إلى أنّ هذا مذهب البصريين، وذكر الفراء[2] أنّه يجوز أنْ يكون تنزيل مرتفعاً بـ(حم)، ويجوز أنْ يرتفع بإضمار (هذا). وما ذكره الزجَّاج تناقلهُ أهل الإعراب من بعدهِ، فلا تكاد تقف على إعراب هذه الآية إلّا وقول الزجاج أمامك، وأول من أخذه النحاس،[3] ومن ثم تتابع المعربون، ومما يلاحظ على كلام الزجاج أنّه ذكر رأيًا للفرّاء، وكلام الفرّاء لم يكن حول هذه الآية، إنّما حول آية الزمر وليس بينهما فرق شاسع إلّا في التعريف والتنكير، والذي يكون التنكير في آية فصلت أنّها تخصصت بالوصف عن طريق الجار والمجرور.

ومما يعمق الخلاف في إعراب (تنزيل)، هو الخلاف في (حم) أهي اسمٌ للسورة، أم حروف متقطعة لا إعراب لها ؟ فإذا كانت اسمًا للسورة أعربت مبتدأ، و(تنزيل) خبره، وإنْ لم تكن اسمًا، أعرب (تنزيل) خبراً لمحذوف، وإلى هذا جنح ابن عطية، والرازي، والعكبري[4] وذهب الطبري، ومكي، والبيضاوي من المحدثين إلى إعراب (تنزيل) مبتدأ، خبره كتاب.

خلاصة القول:

اكتفى القرطبي وأبو حيان بعرض الآراء من دون ترجيح بينهما، ويتضح من هذه الأوجه أنَّ الدرويش تبع رأي الفرّاء، وهو عنده أولى من قول البصريين.

---

(1) معاني القرآن للزجّاج، 379/4.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء، 414/2.

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 34/4.

(4) ينظر: الكشاف 184/4، والمحرر الوجيز 3/5، ومفاتيح الغيب، 537/27، والتبيان في إعراب القرآن، 123/1.

6. قال تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة، الآية2].

عرض المسألة وتحريرها: (الْكِتَابُ).

قال الدرويش: "(الكتاب) خبرُ ذلك، وهو أولى من جعله بدلاً من اسم الإشارة؛ لأنّه قصد به الإخبار بأنَّه الكتاب المقدس... على أنّه يجُوزُ جَعله بدلاً من اسم الإشارة، فتكون جملة (لا ريب فيه) خبراً لاسم الإشارة."[1]

واختار الزجَّاج[2] أنْ تكون (الكتاب) عطف بيان؛ حيث يسميه النحويون عطف البيان نحو، قولك: هذا الرجل أخوك، فالرجل عطف البيان.

وقال الزمخشري: "إنْ قلت لِمَ ذُكر اسم الإشارة والمشار إليه مؤنث وهي السورة ؟ قلت: لا أخلو من أنْ أجعل (الكتاب) خبره، أو صفته؛ فإنْ جعلتهُ خبرهُ كان ذلك في معناهُ، ومسماهُ مُسمَّاهُ، فجاز إجراءُ حُكمه عليه في التذكير، كما أُجري عليه في التأنيث في قولهم من كانت أمَّك، وإنْ جعلتهُ صفتهُ فإنّما أشيرُ به إلى الكتاب صريحاً؛ لأنّ اسم الإشارة مشار به إلى الجنس."[3]

ويظهر بوضوح أنّ الزمخشري لم يبتْ في إعرابها، وإنّما يجيز الوجهين في أنْ تكون صفة أو خبراً، ثم إنَّ التغيير قد حصل للخلاف حول إعراب (ألم) فإنْ جُعلتْ اسماً، صحَّ أنْ تُعرب مبتدأ، ويكون اسم الإشارة مبتدأ ثانياً، خبره (الكتاب) والجملة خبرٌ للأول، والمعنى أنَّ هذا هو الكتاب الكاملُ كأنْ قد قصرنا الكمال عليه دون غيره، أو أنْ تُعرب (ألم) خبراً، والمبتدأ محذوف على تقدير هذه (ألم)، ويكون ذلك الكتاب خبراً ثانياً، أو بدلاً على أنَّ الكتاب صفةٌ، أمَّا إذا جعلت (ألم) بمنزلة الصوت فكان المبتدأ ذلك، خبرهُ الكتاب.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه 38/1.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجَّاج، 68/1.

(3) الكشاف، 32/1.

وتبع الإمام الرازي[1] ما قاله الزمخشري حرفياً مع الإشارة إليه، واكتفى بذلك من دون أنْ يرجّح إعراباً على غيره.

وذهب ابن عطية[2] إلى أنّ رفع الكتاب يتوجه على البدل، أو على خبر الابتداء، أو على عطف البيان. وفصّل العكبري[3] المسألة بجانبين؛ حيث أشار إلى ذلك ها هنا بمعنى هذا، وموضعهُ رفع، إمّا على أنّه خبرُ (ألم) والكتاب عطف بيان، و(لا ريب) في موضع نصب على الحال، وعندهُ يكون (ذلك) مبتدأ والكتاب خبره، و(لا ريب) حال، ويجوز على أنْ يكون الكتاب عطف بيان ولا ريب فيه الخبر.

واختار أبو حيان أنْ تكون جملة، و(ذلك الكتاب) جملة مستقلة من المبتدأ والخبر، وعلل اختيارهُ بأنَّهُ متى أمكن حملُ الكلام على غير إضمار ولا افتقار كان أولى، وأنكر على من ركَّب على هذا الكلام وجوهاً في الإعراب، ولا نُنكرُ أنّ في الكلام قسوة عهدناها عنه، ولكن ينبغي أنْ يُحمل كلام الله على أحسن الوجوه، وأبعدها عن التكلف، وهاك بعضاً من قوله: " ولسنا كمن جعل كلام الله تعالى كشعرِ امرِئ القيس، وشعر الأعشى."[4]

وذهب الخراط[5] إلى إعرابها بدلاً، أو عطف بيان على أن يكون خبرُ المبتدأ جملة (لا ريب).

خلاصة القول:

بعد عرض المسألة والاطلاع على آراء العلماء، أستطيع أنْ أقول إنَّ جميع الآراء التي عرضوها صواب من الجانب النحوي، وأقربها إلى الإفهام، وأبعدها عن التكلّف.

---

(1) ينظر: مفاتيح الغيب، 265/2.
(2) ينظر: المحرر الوجيز، 83/1.
(3) التبيان في إعراب القرآن، 15/1.
(4) ينظر: البحر المحيط، 61/1.
(5) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن، 6/1.

الرفع على البدلية:

1. قال تعالى: ﴿لاَّ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاًّ وَعَدَ اللّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [سورة النساء، من الآية95].

عرض المسألة وتحريرها: (غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ).

قال الدرويش: "(غيرُ) بدل من (القاعدون)، ولم نجعلها صفة؛ لأنّ (غيرا) لا تتعرف بالإضافة لإيغالها في التنكير، ولا يجوز اختلاف الصفة والموصوف، ولم يأبه الزمخشري لما تقرر في علم النحو فجعلها صفة، ويجوز نصبها على الاستثناء، والأول أرجح، كما هو مقررٌ في كتب النحو؛ لأنّ الكلام منفي، وقد قُرئ به، ويجوز جرها على أنّها صفة للمؤمنين."[1]

اختار الفرّاء " يرفع (غير) لتكون كالنعت للقاعدين كما قال: صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ وكما قال أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجالِ، وقد ذكر أن (غير) نزلت بعد أن ذكر فضل المجاهد على القاعد، فكان الوجه فِيهِ الاستثناء والنصب، إلا أن اقتران (غير) بالقاعدين يكاد يوجب الرفع... وقد يكون نصباً على أنّهُ حال ... ولو قُرئت خفضاً[2]، لكان وجهاً: تجعل من صفة المؤمنين."[3]، وذكر الزجَّاج[4] قُرئت (غيرُ أولي الضَّرر) بالرفع، وغيرَ بالنصب، فأمّا الرفع فمن جهتين، إحداهما: أنْ يكون غير صفة للقاعدين، وإنْ كان أصلها أنْ يكون صفة للنكرة، ويجوز عندهُ أنْ يكون رفعاً على جهة الاستثناء.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه، 2/91-92.
2() ينظر البحر المحيط ، 3/330.
(3) ينظر معاني القرآن للفراء،1 /283.
(4) معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، 2/92.

وأشار النحاس[1] إلى أن نصبهُ على الاستثناء، وهو بهذا لا يشير إلى قراءة الرفع، وجوَّز نصبهُ على الحال من (القاعدون)، ونقل رأي المبرد الذي يقول برفعه على البدل لا الصفة؛ لأنّه نكرة والأول معرفة.

أمَّا الزمخشري[2] فأعربهُ صفة من دون أنْ يناقش تنكيره، وغير أولي الضرر قُرِئ بالحركات الثلاث، فالرفع صفةٌ لـ (القاعدون)، والنصب استثناء عنهم، والجر صفة للمؤمنين.

وإلى مثله ذهب العُكبري[3] إذ جعلهُ صفة لـ(القاعدون)، أو بدلاً عنهم، أو بالنصب على الاستثناء، أو حالاً، وبالجرِّ على أنّه صفة للمؤمنين، وبيّن المُسوِّغ الذي سَهَّل مجيء غير صفة عن المعرفة وهي نكرةٌ بأنّه لم يُحدد بـ (القاعدون) أناساً بأعيانهم، فهو وإنْ كان لفظهُ معرفةً إلّا أنّهُ قريب من النكرة، ووقف عند هذا المعنى في سورة الفاتحة وبينّه، والموطنُ هُنا مشابهٌ لذلك الموطن، وذكر الرازيُّ[4] الآرَاءَ التي عرضناها بتفصيلها من دون أنْ يُرجّح رأياً على آخر.

وأمّا أبو حيان[5] فذكر أنَّ أكثر المعربين على إعرابها صفة، ونسبه إلى سيبويه[6]؛ لأنّه أعرب ﴿عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ ﴾سورة الفاتحة الآية (7) ، صفة وأجاز بعضهم البدل، وبيّن أنّهُ أولى من الصفة لوجهين، أحدهما: أنَّهم نصوا على أنَّ الأفصح في النفي البدلُ، ثم النصب على الاستثناء، ثم الوصف في رتبة ثالثة، والثاني: أنّه تقرر أنّ (غير) نكرة في أصل الوضع ولا تتعرف، وهو مذهب الجمهور، وعليه سيبويه وإنْ كانت قد تتعرف في بعض المواضع، والذي يسوغ مجيئها صفة، اعتقادُ التعريف فيها، أو لأنّهُ لم يُقصد بـ (القاعدون) أناساً معَيّنين، وأنَّ

(1) ينظر إعراب القرآن للنحّاس، 483/1.
(2) ينظر الكشاف، 553/1.
(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 38/1.
(4) ينظر: مفاتيح الغيب، 192/11.
(5) ينظر: البحر المحيط، 35/4.
(6) ينظر: الكتاب لسيبويه، 232/2.

الألف واللام فيه للجنس، فأجري مُجرى النكرات حتى وصف بالنكرة، ثم بيّن أنَّ هذه الآراء كُلَّها ضعيفةُ.

خلاصة القول:

بعد عرض المسألة تبيّن أنَّ في إعراب (غير) وجوها عديدة، وذلك تبعٌ لحركتها الإعرابية، وبعض الآراء تحت الحركة الواحدة أولى من بعض، فالذي عليه المبرّد[1]، وأبو حيان، والدرويش، من جعل (غير) بدلاً لا صفة أولى إذا تبعنا قواعد النحاة، ولكن أكثر المعربين على أنّها صفة، فليس من المعقول أنْ يكونوا مخطئين بإجماعهم، وإنّما جعلوها صفة؛ لمسوغات تقدم ذكرها، ومما يلاحظ على كلام الدرويش قوله: إنّ الزمخشري لم يأبه لقواعد النحاة فأعربها صفة، وفي كلام الدرويش نظرٌ؛ لأنّ أكثر المعربين ذكروا ما قاله الزمخشري، ولم يكن الزمخشري مُبتَدعاً للقول، وإنّما سبقه سيبويه، والأخفش، والزّجاج، والفرّاء؛ فكان من الأولى الرد على هؤلاء، أو الإشارة إلى آرائهم.

(1) ينظر: المقتضب 61/1.

الرفع على أنّه صفة:

1. قال تعالى: ﴿الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا﴾ [سورة الفرقان، الآية26].

عرض المسألة وتحريرها: (الْمُلْكُ).

قال الدرويش: "(الملك) مبتدأ، والظرف متعلق به، والحق صفة للملك، و(للرحمن) خبر الملك، وأجاز بعض المعربين أنْ يكون الظرف هو الخبر، وآخرون أجازوا أنْ يكون الحق، وما ذكرناه أولى."[1] نجد ما ذكره الدرويش هو اختيار القيسي[2] (الملك) مبتدأ، والحق نعتهُ، وللرحمن خبر.

وذكر الرازي والعُكبري[3] في الخبر أوجهاً، إذ بيّنا أنَّ الملك مبتدأ، وفي الخبر أوجه ثلاث (للرحمن) فعلى هذا يكون الحق نعتاً لـ (الملك)، ويومئذ معمول الملك، أو ما يتعلق به اللام، ولا يعمل فيه الحق؛ لأنّه مصدر متأخر عنه، أو يكون الخبر الحق، و(للرحمن) تبيين، أو متعلق بنفس الحق، أي: يثبت للرحمن، أو يكون الخبر (يومئذ)، والحق نعت للرحمن.

واختار البيضاوي إعراب الحق خبراً؛ حيث أعربه" الملك يومئذ الحق للرحمن الثابت له؛ لأنّ كُل مُلك يبطل يومئذ ولا يبقى إلّا مُلكه، فهو الخبر والرحمن صلته."[4] وتبع رأي القيسي الذي اختاره الدرويش أغلبُ النحاة.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه، 347/5.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 521/2.

(3) ينظر: مفاتيح الغيب، 122/4، والتبيان في إعراب القرآن، 984/2-985.

(4) أنوار التنزيل، 122/4.

أمّا أبو حيان[1] فاختار إعراب الظرف خبراً، وهو ما أشار إليه الدرويش بقوله: "وأجاز بعض المعربين أنْ يكون الظرف هو الخبر."[2]

خلاصة القول:

بعد عرض المسألة تكون الأوجه جليّةً، الأول: وعليه أكثر المعربين، وهو أوضح الأوجه وأقربها إلى الفهم، وأعني به كون الخبر (للرحمن)، والثاني: أنْ يكون الحق هو الخبر، والثالث: أنْ يكون الظرف هو الخبر.

(1) ينظر: البحر المحيط، 101/8.

(2) إعراب القرآن وبيانه، 6/7.

المبحث الثاني

المنصوبات

التوطئة:

أفردتُ جزءًا كبيراً من دراستي عن المنصوبات، وذلك لاحتلال المنصوبات مساحة كبيرة من المسائل المعروضة في كتاب (إعراب القرآن وبيانه)، فلا بد من ذكر تعريف ونبذة عنها.

المنصوبات لغة: جمع منصوب، وهي دلالة على الإقامة والاستواء.[1]

اصطلاحاً: ما اشتمل على علامة النصب، **يعني** علامة النصب الفتحة وما ينوب عنها من علامات فرعية.

وأشار المبرد[2] في حصره للمنصوبات أنّها تأتي على نوعين هما: المفعول، والمشبه به، ثم أورد أنّ المنصوبات المصدر، والمفعول به، والمفعول فيه، والحال، وأخبار كان وأخواتها، ومفعول علمت وظننت، واسم لا النافية للجنس، والمستثنى، والتوابع للمنصوبات.

في حين قسّم ابن السرّاج[3] المنصوبات إلى نوعين، النوع الأول: هو العام والكثير، والثاني: هو كل اسم تذكره لفائدة، بعد اسم مضاف، أو فيه نون ظاهرة، أو مضمرة.[4]

ذكر ابن فارس[5] أنّ النون، والصاد، والباء، أصل صحيح يدل على إقامة الشيء في الاستواء.

وجاء في هذا المبحث ما تجاوز الثلاثين مسألة، ذكر فيها الدرويش رأيه بعد ما عرض آراء النحاة السابقين له، وعرضتُ آراء المحدثين في بعض المسائل، ويأتي ذكرها لاحقاً.

---

(1) ينظر: لسان العرب، 160/6 مادة (ن ص ب).
(2) ينظر: المقتضب، 389/4.
(3) ينظر: الأصول في النحو، 159/1.
(4) المصدر السابق نفسه، 160/1.
(5) ينظر: مقاييس اللغة، 434/5.

النصب على أنّه المفعول به:

1. قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللّهُ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة البقرة، الآية 142].

عرض المسألة وتحريرها: (الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا).

قال الدرويش: " أورد العلماء خمسة أعاريب لهذه الآية يضيق المجال عن إيرادها، وقد أوردنا ما اخترناه منها واختاره الزمخشري، واختار الجلال أن تكون «القبلة» المفعول الثاني مقدما و «التي كنت عليها» هو المفعول الأول، محتجا بأن التصيير هو الانتقال من حال إلى حال، فالمتلبس بالحالة الثانية هو المفعول الثاني"[1]

وذهب الزمخشري[2] إلى إعراب (التي) مفعولًا ثانيًا منكرًا، على جعلها صفة.

وذكر العلاّمة الرازي والنسفي[3] كلام الزمخشري حرفيًا في ذلك، وكلاهما لم يُشر إليه.

وعرض الدرويش ما دار حول هذه الآية بين العلماء من إعراب الاسم الموصول مفعولًا أولاً، أو ثانيًا، أو صفة على أنْ يكون المفعول الثاني محذوفًا، ولكنهُ ترك بعض الآراء الأخرى، حيث أعرب (القبلة) مفعولا أولا، والمفعول الثاني محذوف، فيما اختار العُكبري[4] إعراب (التي) صفةً.

1() إعراب القرآن وبيانه 1 / 188

(2) ينظر: الكشّاف، 200/1.

(3) ينظر: مفاتيح الغيب، 89/4، ومدارك التنزيل، 92/1.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 123/1.

وجمع السمين الحلبي[1] في الدر المصون في إعراب هذه الآية خمسة أوجهٍ، أحدها: أنّ (القبلة) مفعول أول، و(التي كنت عليها) مفعول ثانٍ؛ فإنّ الجعل بمعنى التصيير، وهذا ما جزم به الزمخشري، الثاني: أنّ القبلة هي المفعول الثاني، وهذا ما ذهب إليه أبو حيّان[2]، والثالث: أنّ (القبلة) مفعول أول و(التي كنت عليها) صفتها، والمفعول الثاني محذوف تقدير منسوخة، وقدّره أبو البقاء قبلة، الرابع أنّ القبلة مفعول أول و(إلّا لنعلم) هو المفعول الثاني، والخامس: أنّ القبلة مفعولٌ أولٌ، والثاني محذوف، و(التي كنت عليها) صفةٌ لذلك المحذوف.

ولابن عاشور[3] رأيٌ قال فيه: هو أنّ (جعل) ضُمّنَ معنى (شرع) ولا تنصب مفعولين، وإلى مثل هذا أشار العُكبري فجوّز أنْ تكون (جعل) متعدية إلى مفعول واحد بمعنى ما شرع.

خلاصة القول:

بعد العرض لهذه المسألة تبيّن أن جلّ العلماء ذهبوا إلى إعراب (التي) الاسم الموصول مفعولاً ثانيًا، وتبع الدرويش هذا الرأي؛ حيث يراه بعيدًا عن التكلّف، وأكثر سهولةً.

2. قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّؤُواْ مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [سورة البقرة، الآية 167].

عرض المسألة وتحريرها: (حَسَرَاتٍ**).**

المعنى اللغوي: حسَرَ الشيءَ عن الشيء يَحْسُرُه ويَحْسِرُه حَسْراً وحُسُوراً والحسرة: أشد الندم؛ حتى يبقى النادم كالحسير من الدواب الذي لا منفعة فيه.[4]

(1) ينظر: الدر المصون، 153/2.
(2) ينظر: البحر المحيط، 14/2.
(3) ينظر: التحرير والتنوير، 22/2.
(4) ينظر: لسان العرب، مادة (ح، س، ر) 189/4.

قال الدرويش: "الرؤية هنا تحتمل أنْ تكون بصرية فتتعدى لمفعولين، أولهما الضمير، والثاني: أعمالهم وتحتمل أن تكون قلبية، ولعله أرجح فتتعدى لثلاثة (اللَّهُ) فاعل (أَعْمالَهُمْ) مفعول به ثان (حَسَراتٍ) مفعول به ثالث أو حال."[1]

إنّ الرأي الذي ذكره الدرويش، ولم يرجّح هو رأي جل النحاة والمفسرين، وهم لم يرجحوا أحد الرأيين عن الآخر، وسيتضح ذلك جليًا من عرض أقوال النحاة.

قد أعرب أبو حيان[2] (حسرات) في موضع نصب وجوز أن تكون الرؤية بصرية، عُديت بالهمزة، فتكون (حسرات) منصوبة على الحال أو تكون الرؤية قلبية فتكون (حسرات) مفعول به ثالث

أما النحّاس[3] فأعرابها حالاً، وبهذا يكون عدّ الرؤية هنا بصرية، وعدها مكي القيسي[4] مفعولاً به ثالث؛ فالرؤية عنده قلبية.

أمّا الزمخشري[5] فكان مخالفاً لآراء النحاة السابق ذكرهم، واختار أنْ تكون (حسرات) مفعولاً ثالثاً وفسّرها بقوله تعالى: ﴿ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمالَهُمْ حَسَراتٍ ﴾ أي: ندامات، و(حسرات) ثالث مفاعيل أرى.

في حين نرى أن ابن عطية[6] عرض المسألة دون ترجيح؛ فذكر أنَّ (حسرات) حال، عندما تكون الرؤية بصرية، ومفعولًا به، عندما تكون الرؤية قلبية، وتبعه في الإعراب الرازي، والنسفي[7].

---

(1) إعراب القرآن وبيانه، 211/1.

2() ينظر: البحر المحيط، 93/2

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 89/1

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 117/1.

5() الكشاف 237/1.

6() ينظر المحرر الوجيز 1 /236.

7() ينظر مفاتيح الغيب 179/4، مدارك التنزيل 149/1

وسار أبو حيّان، وأبو العباس شهاب الدين، وابن هشام [1] على نفس الإعراب الذي سبقهم إليه ابن عطية، ولم يرجحوا الأصوب.

وتبعهم الألوسي وأبو السعود[2] في الخلاف على أن تكون الرؤية قلبية أو بصرية، ولم يرجحا أي رأي على الآخر.

خلاصة القول:

من عرض آراء واختيارات النحاة تبيّن أنّ كِلا الإعرابين صحيح بحسب تفسير الرؤية.

3. قال تعالى: ﴿وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاء أَوْ أَكْنَنتُمْ فِي أَنفُسِكُمْ عَلِمَ اللّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِن لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَن تَقُولُواْ قَوْلاً مَّعْرُوفًا وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىَ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة، الآية235].

عرض المسألة وتحريرها: (لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا**).**

المعنى اللغوي: سرًا أي: خفية؛ خافية نقيض العلانية.[3]

قال الدرويش في إعراب (سرًا): "سرًا مفعول ثانٍ، ويجوز أنْ تعرب حالًا مؤولة، أي: مستخفيين عن الناس، أو منصوبًا بنزع الخافض أي في السر، ويجوز أنْ يُعرب مفعولًا مطلقًا، أي مواعدة سرًا"[4]. والذي يبدو أنّ الدرويش عرض جميع الأعاريب التي وردت في إعراب (سرًا) دونما ترجيح، وإنّما أشار إلى إعرابها مفعولا به ثانٍ بكلمة (ألمعنا).

---

(1) ينظر: الدر المصون 221/2، وأضح المسالك، 80/2.

2() ينظر إرشاد العقل السليم 187/1، روح المعاني 433/1,

(3) ينظر: لسان العرب، 14/ 235 مادة (س، ر، ا).

(4) إعراب القرآن وبيانه، 308/1.

ذكر النحّاس[1] أنّ إعراب (سرًا) منصوبة على نزع الخافض؛ معللًا ذلك بأنّ فعله مما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر، ويجوز عنده أنْ ينصب على الحال، وسار على ذلك الدعّاس.[2]

وذهب مكي[3] إلى أنّ إعراب (سرًا) حال، إذا جعل من السر الذي هو الإخفاء، وكان نصبًا على الحال من المضمر في (تواعدوهن)، تقديره: ولكن لا تواعدوهن النكاح متساويين ولا مظهرين له.

وفصّل ابن عطية القول فقال: "ذهب ابن عباس، وابن جُبير، ومالك وأصحابه، والشّعبي، ومجاهد، وعكرمة، والسُّدي، وجمهور أهل العلم إلى أنّ المعنى لا توافقوهن بالمواعدة والتوثق وأخذ العهود في استسرار منكم وخفية، (سرًا) على هذا التأويل نصب على الحال، أي: متسرين."[4]

وفسّر العُكبري[5] بعض الأوجه، واختار منها النصب على المفعول به، وهو ما ذهب إليه الدرويش بقوله (ألمعنا) وقد ذُكر سابقاً.

أمّا أبو حيان[6] فبيّن في البحر المحيط آراء علماء الفقه في معنى اللفظة، وبنى عليه الإعراب.

وحصر السمين الحلبي[7] الخلاف في إعراب (سرًا) في خمسة أوجه، ولم يرجّح رأياً منها، وهذه الآراء ذكرها أبو حيّان جميعًا. وجعلها ابن عاشور[8] صفة لمفعول به مطلق محذوف، أي: وعدًا صريحًا سرًا.

---

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس، 117/1.
(2) إعراب القرآن للدعاس، 99/1.
(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 131/1.
(4) المحرر الوجيز، 316/1.
(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 188/1.
(6) ينظرك البحر المحيط، 522/2.
(7) ينظر: الدر المصون، 483/2.
(8) ينظر: التحرير والتنوير، 453/2.

خلاصة القول:

أحسِب أنّ الرأي الذي ذكره الدرويش راجع إلى المعنى وتفسير علماء الفقه من جانب، وسبقه العُكبري وأكثر النحاة.

4. قال تعالى: ﴿وَيَا قَوْمِ اعْمَلُواْ عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ وَارْتَقِبُواْ إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾ [سورة هود، الآية 93].

عرض المسألة وتحريرها: (مَنْ يَّأْتِيهِ**).**

قال الدرويش: "و(مَنْ) اسم موصول مفعول به لـ(تعلمون)، وهذا أرجح من جعلها استفهامية، كما أعربها بعضهم لتتساوق مع (من) الثانية، وهي موصولة باتفاق، وجملة (يأيته) صلة."[1]

أشار الفرّاء[2] إلى جواز الإعرابين في (مَنْ)، فهي في موضع رفع، إنْ جعلتها استفهامية، وفي موضع نصب، إنْ جعلتها موصولة، وشبهها بقوله تعالى: **﴿وَاللّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [سورة البقرة، الآية 218].**

وتبع النحّاس[3] رأي الفرّاء مع الإشارة إلى أنّه يميل إلى جعلها موصولة، مستدلًا بأنّ الثانية موصولة، ومحال أنْ يوصل بالاستفهام. وأجاز الزمخشري وابن عطية[4] أنْ تكون استفهامية.

أمّا أبو حيّان[5] فعرض الآراء المتقدمة مع الإشارة إلى الزمخشري، وابن عطية، دون ترجيح رأي معين. واختار ابن عاشور[6] أنْ تكون استفهامية معلقة لفعل العلم عن العمل بمعنى ستعلمون جواب هذا السؤال.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه، 476/3

(2) ينظر: معاني القرآن للفرّاء، 27/2.

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس، 182/2.

(4) ينظر: الكشّاف، 424/2، والمحرر الوجيز، 203/3.

(5) ينظر: البحر المحيط، 202/6.

(6) ينظر: التحرير والتنوير، 152/12.

وذكر الصابوني [1] أنّ (مَنْ) اسم موصول، مفعول به لـ(تعلمون)، على أنْ تكون موصولة.

خلاصة القول:

تبيّن أنّ الدرويش أخذ برأي أغلب المعربين على أنّها موصولة، وبالتعليل نفسه، وهو كون الثانية موصولة.

النصب بفعل مقدر:

1. قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [سورة الأنعام، الآية117].

عرض المسألة وتحريرها: (مَنْ يَّضِلُّ).

قال الدرويش: "(من) اسم موصول منصوب بفعل مقدر لا بنفس (أعلم)؛ لأنّ اسم التفضيل لا ينصب الظاهر في مثل هذه الصورة."[2] ثم ذكر في باب الفوائد:" شغلت هذه الآية المعربين والمفسرين، وسنلخص لك ما قيل في هذا الصدد فقد قال بعضهم: إنّ (أعلم) في الموضعين بمعنى يعلم، قال حاتم الطائي:

تحالفت طيءُ من دُوننا حِلفاً واللهُ يعلمُ ما كنّا لها خِـــذْلا[3]

وقيل: إنّ اسم التفضيل على بابه، والنصب بفعل مقدر، كما اخترنا في باب الإعراب، وقيل: إنّها منصوبة باسم التفضيل على مذهب الكوفيين، ويشكل على ذلك أنّ الإضافة تقتضي أنّ الله بعض الضالين، تعالى عن ذلك، وقيل: في محل نصب بنزع الخافض، أي: بمن يضل، وقيل:

(1) ينظر: زهرة التفاسير، 27/2.

(2) إعراب القرآن وبيانه، 439/2.

(3) البيت من البحر البسيط في ديوان حاتم الطائي1 /194

في محل جر بإضافة اسم التفضيل إليها، وقيل: (من) في موضع رفع وهي استفهامية في محل رفع مبتدأ، والخبر جملة يضل."[1]

وللفرّاء رأي مختلف في إعراب (مَنْ) في موضع رفع، حيث أشار إلى الآية ﴿**لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى**﴾ **[سورة الكهف، الآية 12]**، وذكر: "إذا كانت (من) بعد العلم والنظر والدراية، مثل: نظرت، وعلمت ودريت... كانت في مذهب أيّ، فإنْ كان بعدها فعل لها رفعتها به، وإنْ كان بعدها فعل يقع عليها نصبتها، كقولك: ما أدرى من قام، ترفع (من) بقام، وما أدرى من ضربت تنصبها بضربت"[2].

وتبع الزجّاج ومكي القيسي[3] رأي الفرّاء الذي أشار إلى أنّ (من) رفع بالابتداء، ولفظها لفظ الاستفهام. وجعلها ابن عطية[4] منصوبة بفعل مضمر، تقديره يعلم، ثم أشار إلى الآراء الأخرى التي سبق أنْ أشرنا إليها كالرفع على الاستفهام، والنصب على نزع الخافض.

ويورد الرازي[5] في إعراب (مَنْ) رأيين، الأول: أنْ تكون (أعلم) بمعنى العلم، ويَرُدُّ عليه قومٌ بأنّ في هذا تفاوتًا في علم الله وهذا محال، والثاني (من) رفع بالابتداء، ولفظها لفظ الاستفهام، وهذا قول (المبرّد، والزجّاج، والكسائي، والفرّاء) وقد أشرنا إليه مسبقًا.

وتبع العُكبري[6] ما ذهب إليه ابن عطية في جعل (من) منصوبة عنده بفعل مضمر، ثم بيّن أنّه لا يجوز أنْ يُجر بالإضافة.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه، 439/2.

(2) معاني القرآن للفرّاء، 352/1.

(3) ينظر: معاني القرآن للزجاج، 286/2، مشكل إعراب القرآن، 266/1.

(4) ينظر: المحرر الوجيز، 338/2.

(5) ينظر: مفاتيح الغيب، 128/13.

(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 534/1.

وخالف أبو حيّان أكثر الآراء التي عُرضت في المسألة؛ حيث قال: "(من) قيل في موضع جر على إسقاط حرف الجر وإبقاء عمله، وهذا ليس بجيد؛ لأنّ مثل هذا لا يجوز إلّا في الشعر...، وقال أبو الفتح في موضع نصب بأعلم بعد حذف حرف الجر وهذا ليس بجيد لأنّ أفعل التفضيل لا يُعمل النصب في المفعول به، وقال أبو علي: "في موضع نصب بفعل محذوف، أي: يعلم من يَضِلّ ودل على حذفه أعلم... وجوّز أبو البقاء أنْ تكون موصوفة بالفعل."[1]

وأشار السمين الحلبي[2] إلى أن في المسألة خمسة أقوال، وقد ذكرناها سابقاً، واختار من بينها رأي أبي علي الفارسي الذي ينصبها بفعل مضمر، وعلل ذلك بأنّ قواعد نحاة البصرة موافقة له. واختار ابن عاشور النصب على نزع الخافض، وهو رأي ردَّه أبو حيّان.

خلاصة القول:

بعد عرض آراء النحاة نجد أنّ الدرويش تبع رأي أبي علي الفارسي، وهذا ما اختاره العُكبري، والسمين الحلبي، وهو موافق لقواعد البصريين، كما تبيّن من عرض المسألة.

النصب على الذم أو على المفعولية:

1. قال تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [سورة طه، الآية 131]

عرض المسألة وتحريرها: (زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا).

ذكر الدرويش في كتابه بما يخص هذه المسألة فقال: "زهرة الحياة الدنيا، توسّع المعربون في إعرابها، فأوصلوا أوجه نصبها إلى تسعةٍ، وقد محّصْناها فرأيناها كلها سائغة،...ومن تمحيص

(1) البحر المحيط، 4/629-630.

(2) ينظر الدر المصون، 5/126-127.

الوجوه، يتبين أن نصب (زهرة)يترجح في نصبها على الذم، أو المفعولية على تضمين (متعنا) معنى أعطينا"[1] وأكثر المعربين ذكروا أوجهاً، ولكن بعضهم يميل إلى إعراب دون غيره. وأشار الفرّاء، وابن عطية، وابن عاشور[2] إلى إعرابها حالاً مع عرض كل الآراء.

أمّا الزجّاج، والنحّاس، والقيسي[3] فمالوا إلى القول بتضمين (متعنا) معنى (جعلنا) فتنصب عندهم على المفعول به.

وذهب بعضهم إلى ذكر الأوجه السائغة في إعرابها من دون الميل إلى رأي، ومنهم الدرويش، فجعل الآراء كلها مقبولة، ومن سبقهُ الزمخشري، والرازي، والعُكبري، والبيضاوي، وأبو حيّان.[4]

خلاصة القول:

يبدو أنّ الباب واسعٌ في هذه المسألة كما ذكره المعرّبون، وكل الوجوه صحيحة ومعتبرة.

النصب على المفعول لأجله:

1. قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة البقرة، الآية 258].

عرض المسألة وتحريرها: (أَنْ آتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ**).**

1() إعراب القرآن وبيانه 744/4

(2) ينظر: معاني القرآن للفرّاء، 196/2، والمحرر الوجيز، 77/4، والتحرير والتنوير، 340/16.

(3) ينظر: معاني القرآن للزجّاج، 380/3، وإعراب القرآن للنحّاس، 43/3، ومشكل إعراب القرآن، 474/2.

(4) ينظر: الكشاف، 98/3، ومفاتيح الغيب، 115/22، التبيان، 209/2، أنوار التنزيل، 43/4.

ذهب الدرويش[1] إلى إعراب المصدر المؤول مفعولاً لأجله؛ بإسقاط اللام، والتقدير: لأنّ (آتاه الله الملك)، وبيّن أنّه أولى من إعرابه ظرفاً على تقدير وقت إيتاء النعمة، وبهذا يكون وافق الدرويش رأي النحّاس، ومكي القيسي[2]؛ حيث أعرب (أنْ آتاه) مفعولاً لأجله.

قال الزمخشري: "أنْ آتاه الله الملك، متعلق بـ (حَاجّ) على وجهين، أحدهما: حَاجَّ؛ لأنّ (آتاه الله المُلك) على معنى أنَّ إيتاء المُلك أبطره، وأورثهُ الكِبر والعتو، فحاجَّ لذلك...، والثاني: حاجَّ وقت أنْ آتاهُ اللهُ المُلكَ."[3] يتبيّن من كلام الزمخشري أنّ الهاء في (آتاه) للنمرود، وفسّر ابن المنير[4] كلام الزمخشري على أنَّه استعمل المصدر في الأول مفعولاً من أجله، وفي الثاني ظرفًا، وهذا ما أشار إليه الدرويش. وتبعهم في إعراب المصدر مفعولاً لأجله ابن عطية حيث قال: "وأَنْ مفعول من أجله والضمير في آتاهُ للنمرود، وهذا قول جمهور المفسرين."[5]

وفسّر العُكبري[6] المسألة أكثر؛ فذكر رأي سيبويه، ورأي الخليل، ثم بيّن أنّه مفعول من أجله، والعامل فيه (حاجَّ)، والضمير في آتاه، عائدٌ على إبراهيم.

وأشار السمين الحلبي[7] إلى الرأيين والأظهر عندهُ المفعول من أجله، وفصّل أبو حيّان[8] إعراب آتاه مفعولاً من أجله على معنيين، الأول على أنّ الحامل له على المحَاجَّة، وهو إيتاؤه المُلك فحاجَّ لذلك، والثاني وضع المحاجّة موضع ما وجب عليه من الشكر لله على إيتاء المُلك.

---

(1) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، 339.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 127/1، وينظر: مشكل إعراب القرآن، 137/1.

(3) الكشاف 305/1.

(4) ينظر: تفسير المنير، 26/3.

(5) المحرر الوجيز، 346/1.

(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 206/1.

(7) ينظر: الدر المصون، 550/2.

(8) ينظر: البحر المحيط، 626/2

خلاصة القول:

يتبيّن من عرض المسألة أنّ الدرويش تبع رأي أكثر المعربين، وأخذ كلامه من الزمخشري.

2. قال تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [سورة البقرة، الآية 265].

عرض المسألة وتحريرها: (ابْتِغَاء).

المعنى اللغوي: ابتغاء اسم من المصدر (ابتغى)، والفعل الثلاثي منه (بغى) بمعنى طلب الخير والرغبة فيه؛ والابتغاء أنْ ينشد الإنسان حاجته لله، وما يؤلمه.[1]

قال الدرويش: "ابتغاءً، مفعولاً لأجله وشروط النصب متوفرة فيه، ومرضات الله مضاف إليه، و(تثبيتًا) عطف على ابتغاء."[2] وسّهل الأمر كثيراً في إعراب "الابتغاء" مكي القيسي؛[3] إذ أعربهما مفعولاً لأجله، أي " ابتغاء " وتثبيتاً، وسنعرض آراء النحاة الذين أكدوا وفسّروه أو خالفوه. وكان لابن عطية رأي مخالف فقال: "لا يصح أنْ يكون(ابتغاء) مفعولا من أجله؛ لعطف (تثبيتًا) عليه، ولا يصح (تثبيتًا) أنّه مفعول من أجله؛ لأنّ الإنفاق ليس من أصل التثبيت."[4]

أمّا السمين الحلبي[5] فذكر في إعراب ابتغاء وجهين، أحدهما مفعول من أجله، والثاني حال، وتثبيتًا عطف عليه بالاعتبارين، أي: لأجل الابتغاء، والتثبيت مع منع ابن عطية أنْ يكون ابتغاء

---

(1) ينظر: لسان العرب، 421/1 مادة (ب غ ى).
(2) إعراب القرآن وبيانه، 353/1.
(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 140/1.
(4) المحرر الوجيز، 358/1.
(5) ينظر: الدر المصون، 589/2.

مفعول لأجله. ولكن لو نظرنا إلى تفسير الآية أكثر عند القرطبي ليتأكد أنّ الإعرابين صحيحان، حيث قال: "ابتغاء مفعول من أجله، وتثبيتاً من أنفسهم عطف عليه."[1]

وتبع أبو حيّان[2] ما ذكره ابن عطية في أنْ تكون ابتغاء مصدراً في موضع حال، أي: مبتغين.

ولكن ابن هشام[3] ذكر أنّ ابتغاء مصدر منصوب مضاف مفعول لأجله، وحكمُ نصبه الجواز.

خلاصة القول:

ما نلاحظهُ أنّ رأي الدرويش وافق ما نقله النحّاس[4] فجعل ابتغاء مفعولاً لأجله، وتثبيتاً معطوف عليه.

النصب على المفعول مطلق:

1. قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ الله كِتَابًا مُؤَجَّلاً وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ﴾ [سورة آل عمران، الآية 145]

عرض المسألة وتحريرها: (كِتَابًا مُؤَجَّلاً).

قال الدرويش: في إعراب (كِتاباً) " مصدر منصوب على المفعولية المطلقة."[5]

ذكر الأخفش[6] في إعراب (كِتاباً مُؤجلاً) بأنّها توكيد، ونصبه على كتب ذلك (كتاباً مؤجلاً) ،وتبع الزجّاج والنحّاس، ومكي، والزمخشري[7] رأي الأخفش.

---

(1) الجامع لأحكام القرآن، 314/3.

(2) البحر المحيط، 666/2.

(3) ينظر: أوضح المسالك، 203/2 وشرح شذور الذهب، 432/2.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 335/1.

(5) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، 539/1.

(6) ينظر: معاني القرآن للأخفش، 234/1.

(7) ينظر: معاني القرآن للزجاج، 474/1، وإعراب القرآن للنحاس، 410/1، ومشكل إعراب القرآن، 175/1، والكشاف، 424/1.

أمّا أبو حيّان ففصّل حيث قال: "وانتصاب كتاباً على أنّه مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة، والتقدير كتب الله كتاباً مؤجلاً... وقيل منصوب على الإغراء، أي: الزموا، وآمنوا بالقدر، وهذا بعيدٌ، وقال ابن عطية: "كِتاباً نصب على التمييز، وهذا لا يظهر؛ فإنَّ التمييز كما قسّمه النحاة، ينقسم إلى منقول وغير منقول، وأقسامه في النوعين محصورة."[1]

ونحى السمين الحلبي[2] منحى مغايرا لما سبق ذكره، في نصب (كتاباً) فذكر ثلاثة أوجه، الأول: أنْ يكون مصدراً مؤكداً لمضمون الجملة التي قبله، والثاني: أنّه منصوب على التمييز، وهذا رأي ابن عطية وعندهُ غير مستقيم، والثالث: أنّه منصوب على الإغراء، والتقدير: الزموا كِتاباً مؤجلاً وآمنوا بالقدر. وذكر قراءة ورش مؤجلاً، بالواو بدلاً من الهمزة، وهو قياس تخفيفها عند السمين.

ولابن عاشور[3] رأي مختلف عن الآراء التي تَمّ ذكرها، حيث جعل على الحال، مع إشارته إلى نصبه على المصدر.

بعد عرض المسألة تبيّن كيف يكون المصدر مؤكداً مع أنّه موصوف، والمصدر الموصوف لبيان النوع، ولكن نرى أنّ الألوسي ذكر هذا في تفسيره، "ليس كل وصف يخرج عن التأكيد، ولك– لما في ذلك من الخفاء – أنْ تجعل المصدر لوصفه مبينا للنوع لا للتوكيد، وهو أولى من جعله مؤكدا."[4]

خلاصة القول:

نجد بعد هذا العرض أنّ الدرويش تبع آراء الجمهور من النحاة، وهو أبعد عن التكلّف.

---

(1) البحر المحيط، 366/3.

(2) ينظر: الدر المصون، 419/3.

(3) ينظر: التحرير والتنوير، 114/4.

(4) روح المعاني، 289/2.

2. قال تعالى: ﴿لاَّ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاًّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [سورة النساء، الآية95].

عرض المسألة وتحريرها: (دَرَجَةً**).**

قال الدرويش: "درجة مفعول مطلق لأنّها آلة التفضيل، ورفع المرتبة فهو كقولك ضربته سوطاً ،وأعربه بعضهم ظرفاً، وليس ببعيد، وأعربه آخرون حالاً، وهو يحتاج إلى تقدير مضاف، أي: "ذوي درجة" وقال بعضهم: هو تمييز ولا بأس بهذا القول، وما ارتأيناه هو الأرجح."[1]

قال الزمخشري: "نصب قوله (درجة) لوقوعها موقع المَّرة من التفضيل، كأنّه قيل فضّلهم تفضيلة واحدة."[2] أما العُكبري[3] فأعرب (درجة) مصدرًا في معنى تفضيلاً، أو حال أي ذوي درجة.

ونجد أبا حيّان[4] عرض رأي الزمخشري، ورأي العكبري، من دون أنْ يرجّح أيا منها. كذلك أشار الرازي[5] إلى نصب (درجة) على الوجوه السابقة الذكر.

أمّا النحاة المحدثين كابن عاشور[6] فاختاروا إعراب (درجة) على المفعول المطلق المبين للنوع.

خلاصة القول:

كان الدرويش متبعاً لآراء السابقين، فنقل عبارة الزمخشري التي أخذها النحاة من قبله بأنّ ترجيح إعراب (درجة) مفعولًا مطلقًا؛ لأنّه آلة التفضيل، وهذا ما ينوب عن المصدر.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه، 92/2.

(2) الكشّاف، 554/1.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 316/1

(4) ينظر: البحر المحيط، 39/4.

(5) ينظر: مفاتيح الغيب، 194/11.

(6) ينظر: التحرير والتنوير، 172/5.

النصب على الحال:

وفيه العديد من المسائل أفرد لها الدرويش جزءًا من كتابه، وسأذكرها بالتفصيل.

1. قال تعالى: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية 245]

عرض المسألة وتحريرها: (أضْعَافًا).

المعنى اللغوي: أضعافًا: والمفرد ضعف بكسر الضاد، أي: ما زاد على أصل الشيء، وجعله مثليه أو أكثر، وهو التضعيف والإضعاف.[1]

أجاز الدرويش[2] إعرابها مفعولًا مطلقًا، وشرح إعراب (أضعافاً)

وقال الزجاج :" فيضاعفُه، بالنَّصب والرفع فمن رفع عطف على يقرض، ومن عطف نصب على جواب الاستفهام" [3]

قال العُكبري: "(أضعافاً) جمع ضعف، والضعف هو العين، وليس بالمصدر، والمصدر الأضعاف، أو المضاعفة، فعلى هذا يجوز أنْ يكون حالاً من الهاء في يضاعفه، ويجوز أنْ يكون مفعولاً ثانياً على المعنى؛ لأنّ معنى يضاعفهُ يصيّره أضعافاً."[4]

وأشار أبو حيّان[5] إلى ما أشار إليه العُكبري وعرض رأي أبي البقاء، غير أنّ أبا حيّان أجاز نصبه على المصدر على اعتبار أنْ يطلق الضعف، وهو مضاعف، أو المضعف بمعنى المضاعفة، أو التضعيف.

---

(1) ينظر: لسان العرب، 60/9 مادة(ض،ع، ف).

(2) ينظر إعراب القرآن وبيانه 1/ 316

3() إعراب القرآن للزجاج 325/1

(4) التبيان في إعراب القرآن، 195/1.

(5) ينظر: البحر المحيط، 567/2.

أمّا النسفي[1] فأشار إلى إعرابها في موضع المصدر. وعرض الإعرابين، وهو حال من الهاء في يضاعفه، مع الإشارة إلى جواز إعرابه مفعولاً مطلقاً، أو مفعولاً ثانياً.

خلاصة القول:

هذه الآراء أشار إليها المعربون، حيث وضحها الدرويش وهو موافق لرأي السابقين، وهو الأيسر.

2. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاء النَّاسِ وَلاَ يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلاَ بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاء قَرِينًا﴾ [سورة النساء، الآية 38].

عرض المسألة وتحريرها: (رِئَاء النَّاسِ).

المعنى اللغوي: رياء من مصدر راءى، أي التظاهر بخلاف ما في الباطن فعل ذلك رياءً، أي أنْ يظهر الإنسان على ما هو عليه، ليراه الناس ويقال عنه رجل صالح، ولا يهتم إلّا لإرضاء الله.[2]

قال الدرويش: "(رياء الناس) حال مؤولة، أي: مرائين، ويجوز أنْ يعرب مفعولاً من أجله، أي يقال: ما أسخاهم، وهو أظهر من الحال، وقد توفرت فيه شروط النصب."[3]

والزمخشري[4] أعربها مفعولاً لأجله، وهذا ما عرضه الدرويش، واختار ابن عطية[5] نصبها على الحال من الضمير (ينفقون) والعامل (ينفقون).

---

(1) ينظر: مدارك التنزيل، 203/1.

(2) ينظر: لسان العرب، 63/6 مادة (ر، أ، ى)

(3) إعراب القرآن وبيانه، 24/2.

(4) ينظر: الكشّاف، 511/1.

(5) ينظر: المحرر الوجيز، 52/2.

أمّا العكبري[1] فأعربها مفعولاً لأجله مع جواز أنْ تكون حالاً.

وعرض السمين الحلبي[2] المسألة على ثلاثة أوجه، أولها: أنّها مفعول لأجله، والثاني: حال من فاعل (ينفقون) أي مُرائين، والثالث: أنّه حال من نفس الموصول.

خلاصة القول:

تبيّن من العرض أنّ الدرويش تبع رأي الزمخشري، وهو أسهل الآراء وأبعدها عن التكلّف.

3. قال تعالى: ﴿ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ [سورة الكهف، الآية رقم 2].

عرض المسألة وتحريرها: (قَيِّمًا).

المعنى اللغوي: القيّمة: واحدة القيم، وأصله الواو لأنّه يقوم مقام الشيء، والقيمة ثمن الشيء، وإذا انقاد الشيء واستمرت طريقته فقد استقام لوجه.[3]

قال الدرويش: "اضطربت أقوال النحاة والمفسرين في إعراب (قيماً) اضطراباً شديداً، وقد وقع اختيارنا على أنْ تكون حالاً من الكتاب...، واختار أبو البقاء أنْ تكون حالاً من الهاء في له والحال مؤكدة، واختار الزمخشري أنْ تكون منصوبة بفعل مقدر، تقديره (جعله قيماً)."[4]

أشار أبو حيّان إلى أنّ المفرد يبدل من الجملة، كقوله تعالى: **﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا﴾**، فقيماً بدل من جملة: "**(وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا)**؛ لأنّها بمعنى المفرد، أي: جعلها مستقيماً."[5]

---

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 357/1.

(2) ينظر: الدر المصون، 678/3.

(3) لسان العرب، 500/12 مادة (ق ي م)

(4) إعراب القرآن وبيانه،433/4.

(5) ينظر: البحر المحيط، 130/7.

وأشار ابن عطية[1] إلى إعراب قيماً نصب على الحال من الكتاب، بمعنى أنزل الكتاب قيماً ،وذكر ما أشار إليه الطبري عن هذا التأويل عن ابن عباس، ويجوز أنْ يكون منصوباً بفعل مضمر، تقديره أنزله، أو (جعله قيماً)، وأيضاً أشار ابن عطية إلى ما قالهُ قتادة.

قال قتادة: "ليس على التقديم والتأخير، بل معناه أنزل على عبده الكتاب، ولم يجعل له عوجاً، ولكن جعله قيماً، ولم يكن مختلفاً على ما قال الله تعالى: **﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا﴾ [سورة النساء، الآية 82]**."[2]

ووافق الدرويش ابن عطية في رأيه، وهذا مخالف لرأي الزمخشري؛ حيث أشار إلى أنّ الأحسن أنْ يُنصب بمضمر، وأن لا يجعل حالاً من الكتاب فاصلاً بين الحال وذي الحال ببعض الصلة، وأشار الدرويش إلى رأي الزمخشري ضمن أقوال النحاة ولكن لم يختره.

وفي حين نجد أنّ الرازي[3] اختار رأي الزمخشري الذي جعل (قيماً) حالاً ثانيةً، والأولى جملة "لم يجعل" ثم نجده أشار إلى صاحب حل العقد من أنْ تكون قيماً بدلاً.

أمّا العُكبري[4] فأعرب (قيماً) حال من الضمير في له، في حين أنّ أبا حيّان[5] وافق رأي الزمخشري في إعرابها.

خلاصة القول:

نجد أنّ الدرويش نهج في إعراب (قيما) منهج ابن عطية، وابن عاشور، وخالف الزمخشري.

---

(1) ينظر: المحرر الوجيز، 495/3.

(2) تفسير البغوي، 141/5.

(3) ينظر: مفاتيح الغيب، 421/21-422.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 837/2.

(5) ينظر: البحر المحيط، 134/7.

4. قال تعالي: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ [سورة القيامة، الآية 3-4].

عرض المسألة وتحريرها: (قَادِرِينَ).

قال الدرويش في كتابه: "(قادرين) وقادرين حال من فاعل الفعل المقدّر المدلول عليه بحرف الجواب، أي: بلى نجمعها قادرين وهذا هو الوجه، وقال بعضهم: هو منصوب على أنه خبر كان مضمرة، أي بلى: أي بل كنّا قادرين في الابتداء وليس بذاك."[1]

أشار سيبويه[2]: إلى إعراب (قادرين) حالًا من الفاعل المحذوف، وقدرها نجمعها (قادرين).

أمّا الفرّاء فأشار إلى إعرابها مفعولًا به ثانٍ على تقدير ليحسبنا قادرين، وتبع سيبويه الأخفش، ومكي القيسي، وابن عطية، والعُكبري.[3]

أمّا الرازي[4] فله رأي دقيق من كل ما جرى في المسألة، فذكر أنَّ لها وجهان؛ **الأول:** وهو أنَّ (قادرين) حال من الضمير نجمع العظام، قادرين على تأليفها جميعها، وهذا الرأي لا يجده الرازي مستساغاً لأنّه كما ذكر أنّ الحال إنّما يحسن ذكره، إذا أمكن وقوع ذلك الأمر... وها هنا كونه تعالى جامعاً للعظام، يستحيل وقوعه إلّا كونه قادراً.

أمّا الوجه الثاني: وهو نصب (قادرين) خبر، لكان المقدرة أي: (كنا قادرين) على أنْ نسوي بنانه.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه، 143/8.

(2) الكتاب، 346/1.

(3) ينظر: معاني القرآن للأخفش، 557/2، ومشكل إعراب القرآن، 777/2، والوجيز، 402/5، والتبيان، 1254/2.

(4) مفاتيح الغيب، 722/30.

وسار على نهج الرازي أبو حيّان[1] فأشار إلى الوجهين اللذين أشار لهما الرازي، ونجد أنّ العلاّمة محمد الأمين الشنقيطي[2] وافق الرازي وأبا حيّان في إعرابهما.

وذكر الخليل[3] رأيا لم يقل به أحد من النحاة –من خلال دراستي لهذه المسألة– وهو كون أصل (قادرين) من نقدر، ثم صرفت إلى قادرين فصرفت من الرفع إلى النصب.

خلاصة القول:

نجد أنّ الدرويش تبع رأي سيبويه، وهو الرأي الذي استشهد به جُل النحاة.

النصب على نزع الخافض:

1. قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ أُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾ [سورة آل عمران، الآية 90].

عرض المسألة وتحريرها: (ذَهَبًا).

قال الدرويش: "(ذهباً) تمييز، وقد اختلف في ناصبه اختلافاً حدا بالكسائي إلى ترجيح نصبه بنزع الخافض، ولعله أرجح."[4]

أشار الفراء[5] إلى نصب (ذهباً)؛ وعلل ذلك بأنّها مفسّرة، لا يأتي مثله إلّا نكرة.

وذكر النحّاس[6] أنّ ذهباً منصوب على البيان أي تمييز، واختار الزمخشري[7] نصبه على التمييز، وأشار إلى قراءة الأعمش برفع ذهب كونها بدل ملء الأرض.

---

(1) ينظر: البحر المحيط، 345/10.
(2) ينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، 237/8.
(3) ينظر: الجُمل في النحو، 96.
(4) ينظر: إعراب القرآن وبيانه483/1
(5) ينظر: معاني القرآن للفراء، 225/1.
(6) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس، 171/1.
(7) ينظر: الكشّاف، 383/1.

وتبع ابن عطية، والعُكبري، وأبو حيّان، وابن هشام[1] إعراب(ذهباً) تمييز، وهذا ما ذهب إليه أغلب النحاة.

خلاصة القول:

نجد أنّ الدرويش مال إلى الرأي الذي خالف به الكسّائي، وهو –النصب على نزع الخافض– وعليه عامة النحاة والمعربين، حيث جعل ذهباً تمييزا.

2. قال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مِّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم﴾ [سورة النساء، الآية 25].

عرض المسألة وتحريرها: (أَنْ يَنكِحَ).

قال الدرويش: " والمصدر المؤول من(أن وينكح) مفعول طولا لأنه مصدر والمعنى ومن لم يستطع زيادة في المال يبلغ بها نكاح الحرّة فلينكح أمة. ويجوز إعراب المصدر المؤول نصبا على نزع الخافض، أي: طولا إلى أن ينكح المحصنات. وهذا أقرب ما نراه مستساغاً."[2]

أشار الأخفش[3] إلى (أنْ ينكح) لأنّ حرف الجر يُضمر مع أنْ، وتبع النحّاس، ومكي القيسي[4] رأي الأخفش.

أمّا ابن عطية[5] فله رأي مختلف؛ فقد أجاز إعرابها بدلاً من قوله طولاً، أو في موضع نصب بتقدير لأنْ ينكح، ووافق العُكبري رأي ابن عطية؛ حيث قال: "وأمّا أنْ ينكح، ففيه وجهان،

(1) ينظر: إرشاد العقل السليم، 57/2، والمحرر الوجيز، 470/1، والتبيان في إعراب القرآن، 279/1، والبحر المحيط، 255/3، وأوضح المسالك، 200/2.

(2) إعراب القرآن وبيانه، 9/2.

(3) معاني القرآن للأخفش، 251/1.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 208/1، ومشكل إعراب القرآن، 195446/1.

(5) ينظر: المحرر الوجيز، 37/2.

أحدهما : هو بدل من طول، والثاني: ألّا يكون بدلاً، بل هو معمول طول."[1]

وأشار الرازي[2] إلى أنّ المصدر المؤول منصوب على أنّه مفعول القدرة.

خلاصة القول:

ذهب الدرويش إلى أقرب الأوجه بعد عرض جميع الآراء، وعلل قوله بأنّ هذا الرأي هو المستساغ عنده.

3. قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عَمَّا جَاءكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاء اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ آتَاكُم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون﴾ [سورة المائدة، الآية 48].

عرض المسألة وتحريرها: (الخَيْرَاتِ)

قال الدرويش: "استبقوا فعل وفاعل، والخيرات مفعول به، أو منصوب بنزع الخافض، ولعله أولى؛ لأنّ الأصل في استبق أنْ يُعدَّى بـ إلى –إلّا إذا ضَمَّنْتَ– استبق معنى ابتدر، فيتعدى بنفسه."[3]

وأشار الزمخشري[4] إلى تضمين الفعل استبق معنى الفعل ابتدر، على إعرابها مفعول به على التضمين.

---

(1) البنيان في إعراب القرآن، 348/1.

(2) ينظر: مفاتيح الغيب، 46/10.

(3) إعراب القرآن وبيانه، 242/2.

(4) ينظر: الكشّاف، 640/1.

أمّا أبو حيّان[1] فتبع رأي الزمخشري؛ فهي عنده منصوبة على المفعول به، وتبعهما البيضاوي والنسفي،[2] ولكن نجد لابن هشام[3] آراءً مختلفة إذ ذكر أنّ للمسألة وجهين:

الأول: يُحتمل أنّ استبقوا ضمن معنى تبادروا، **والثاني:** يُحتمل سيرتها أنْ يكون بدلاً من ضمير لمفعول بدل اشتمال، أي: سنعيدها طريقتها وأجيز الوجهان.

أمّا السمين الحلبي[4] فأشار إلى أنّها منصوبة على نزع الخافض، أي تسابقوا إلى الخيرات وكذلك هو رأي أبي السعود.[5]

خلاصة القول:

تبع الدرويش رأي أكثر المعربين، وأنّ المسألة محصورة في رأيين، ولكل منهما تعليل، والله أعلم.

4. قال تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّن بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ [سورة القصص، الآية 58].

عرض المسألة وتحريرها: (مَعِيشَتَهَا).

قال الدرويش: "(معيشتها) منصوب بنزع الخافض على حد قوله سبحانه: **﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا...﴾ [سورة الأعراف من الآية 155]**، أي: معيشتها، وهذا أقرب ما قيل فيه، وأقل تكلفاً."[6]

---

(1) ينظر: البحر المحيط، 248/4.

(2) ينظر: أنوار التنزيل، 192/2، ومدارك التنزيل، 269/1.

(3) ينظر: معنى اللبيب، 750.

(4) ينظر: الدر المصون، 176/2.

(5) ينظر: إرشاد العقل السليم، 177/1.

(6) إعراب القرآن وبيانه، 633/5.

وأجاز الفراء[1] إعرابها تمييزًا، وهو من المعرفة كالنكرة؛ ولأنّه مفسر، ذكر الزجّاج[2] هو نصب على الظرفية الزمانية، أي أيام معيشتها، ويجوز تضمين (بطرت) معنى خسرت، فتكون معيشتها مفعولاً به، واقتصر عليه أبو البقاء.[3]

وذكر الزجاج أنّ إعراب (معيشتها) منصوبة؛ بإسقاط (في) وعمل الفعل وتأويله بطرت في معيشتها.

وما ذهب إليه الفرّاء جائز عند جمهور الكوفيين، وهو مجيء التمييز معرفة، وذكر السيوطي[4] ذلك في كتابه. أمّا الزمخشري[5] فذكر أربعة أوجه في إعرابها وهي:

أولاً: النصب بحذف الجار والمجرور، ايصال الفعل، مستشهداً على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾؛ لأنّ الآية خرجت على تقدير اختار موسى من قومه.

ثانياً: على الظرف بنفسها، كقولك: زيدٌ ظني مقيم.

ثالثاً: بتقدير حذف الزمان المضاف، وأصله بطرت أيام معيشتها، كخفوق النجم، ومقدم الحاج.

رابعاً: تضمين الفعل بطر، بمعنى الفعل كفى؛ فتكون مفعولاً به.

ومما سبق تبيّن أنّ أكثر الوجوه تداولاً بين النحاة النصب بنزع الخافض، وهذا الرأي ذهب إليه الزجّاج، ومكي، والبيضاوي، والنسفي،[6] والوجه الآخر: هو النصب على التفسير، وهو رأي الفراء، وابن عطية.[7] والوجه الثالث: وهو النصب على تضمين الفعل بطر، بمعنى فعل متعد، فتنصب معيشتها على المفعول به، وهو رأي العُكبري.

---

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء، 79/1.
(2) ينظر: معاني القرآن للزجّاج، 150/4.
(3) ينظر: التبيان، 1023/2.
(4) ينظر: همع الهوامع، 345/2.
(5) ينظر: الكشّاف، 423/3.
(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 546/2، وأنوار التنزيل، 182/4، ومدارك التنزيل، 194/3.
(7) ينظر: المحرر الوجيز، 293/4.

خلاصة القول:

تبيّن أنّ للنصب أوجهًا، واختار الدرويش ما اختاره جلُّ المعربين إلّا أنّ هذا الرأي هو الأقرب إلى الإفهام لا يخلو من التكلّف، وكذلك يتبيّن من كلامه أنّ النصب على نزع الخافض لا يخلو من التكلّف.

النصب على الاستثناء:

1. قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلاَّ مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾ [سورة الأنعام، الآية 119].

عرض المسألة وتحريرها: (اضْطُرِرْتُمْ).

المعنى اللغوي: مصدر اِضْطَرّ، والاضْطِرار: الحاجَةُ، الضَّرُورَةُ، الاضطرار، أي: الحالة التي يكون فيها من نزلت به ضرورة، الشدة التي لا دافع لها إلّا ما اضطر إليه.[1]

قال الدرويش: " (إلا) أداة استثناء، و(ما) اسم موصول في محل نصب على الاستثناء المنقطع، وجملة(اضطررتم إليه) صلة الموصول، ولك أن تجعله استثناء من ضمير «حرّم» ، وما مصدرية في معنى المدة، أي الأشياء التي حرّمت عليكم إلا اضطرارا إليها، كما فصله في آية حرمت عليكم الميتة، فيكون الاستثناء متصلا، ولعل هذا أولى، لأن الاستثناء من الجنس"[2]

(1) ينظر: لسان العرب، 66/1 مادة (اضطر)

2() إعراب القرآن وبيانه 440/2

أشارالزجّاج[1] إلى النصب فقط وهذا لا خلاف عليه على الاتصال، والانقطاع من نوع الاستثناء، وأمّا ابن عطية[2] فرجّح أنْ يكون الاستثناء منقطعاً.

وأشار العُكبري[3] إلى أنّ (ما) في موضع نصب على الاستثناء من الجنس من طريق المعنى.

ووافق الدرويش ما ذكره الطبري حيث قال: "إلّا ما (اضطررتم إليه) فإنّه يعني تعالى ذكره: أنّ ما اضطررنا إليه من المطاعم المحرمة التي تبيّن تحريمها لنا في غير حال الضرورة، لنا حلال ما كنّا إليه مضطرين، حتى تزول الضرورة."[4]

وأيضاً تبع القرطبي ابن عطية[5]، وهو أنْ تكون على الاستثناء المنقطع، وكذلك أبو حيّان.

وخالف ابن عاشور[6] من سبقه، ورجّح الاستثناء على أنّه استثناء متصل، من غير احتياج إلى جعل ما مصدرية.

خلاصة القول:

نجد أنّ الدرويش اختار الاتصال على أنْ تكون (ما) مصدرية.

2. قال تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاء مِن بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا﴾ [سورة الأحزاب، الآية 52].

عرض المسألة وتحريرها: (مَا مَلَكَتْ).

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، 286/2.
(2) المحرر الوجيز، 339/2.
(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 535/1.
(4) جامع البيان في إعراب القرآن، 70/12.
(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 73/7، والبحر المحيط، 631/4.
(6) ينظر: التحرير والتنوير 187/6.

قال الدرويش: "في هذا الاستثناء وجهان، أحدهما أنّه مستثنى من النساء؛ فيجوز فيه وجهان: النصب على الاستثناء، والرفع على البدلية وهو الأرجح، والثاني أنّه مستثنى من أزواج؛ فيجوز فيه النصب على الاستثناء، والجر على البدلية من هن."[1]

أشار الزجاج[2] إلى إعراب (ما) في موضع رفع بدل من النساء، وأجاز أنْ تكون (ما) في موضع نصب على تقدير أستثني ما ملكت يمينك، وتبع ابن عطية[3] ما ذكره الزجّاج.

أمّا أبو حيان[4] فعرض رأي ابن عطية، وردّ عليه بأنّه ليس بجيد.

وأشار العُكبري[5] إلى ما أشار إليه الزجّاج وابن عطية مجيزاً النصب على أصل الاستثناء من الجنس ومن غير الجنس، وتبعهم في ذلك البيضاوي، والقرطبي، والنسقي، وأبو السعود.[6]

خلاصة القول:

في هذه الآية آراء تشعبت وتعددت، وسيطول النقاش فيها، لذلك اختصرت المسألة بتتبع بعض آراء النحاة.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه192/6.

(2) ينظر: معاني القرآن للزجّاج 234/4.

(3) ينظر: المحرر الوجيز 394/4.

(4) ينظر: البحر المحيط 497/8.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 1059/2.

(6) ينظر: أنوار التنزيل، 236/4، والجامع لأحكام القرآن، 222/14، ومدارك التنزيل، 41/3، وإرشاد العقل السليم، 111/7.

النصب على أنّه العطف:

1. قال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنفَ بِالأَنفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [سورة المائدة، الآية 45].

عرض المسألة وتحريرها: (الْجُرُوحَ).

المعنى اللغوي: جَرَحَ واجْتَرَحَ أصلهما اللغوي من الأصوات الثلاثة: (ج، ر، ح) وهي دالة –في أصل اللغة– على: شَقّ الجِلْد وتمزيقه بشيء حاد كالسكين وغيره.[1]

قال الدرويش: "الجروح عطفٌ أيضاً، وقُرئ بالرفع، والمراد بالجروح ما لا يمكن البث في الحكم فيه، وأرى أنّ الأولَى في الجروح الرفع؛ ليكون قصاصٌ خَبره."[2]

أشار الأخفش[3] إلى إعرابها على وجهين؛ وهما الرفع والنصب، إذا عطف على ما بعد أنْ تنصب، وترفع أيضاً على الابتداء.

وذكر الزمخشري[4] أنّ المعطوفات تعرب على وجهين، وهما: الرفع، والنصب، والرفع للعطف على محل (إنّ النفس)؛ لأنّها تأتي بمعنى النفس بالنفس.

وتبع الرازي رأي الزمخشري في الأوجه التي عرضها، ولكنه عرض المسألة بشيء من التفصيل؛ حيث قال الرازي: "والجروح كلها بالرفع، وفيه وجوه، أحدهما: "العطف"،... وثانيهما: أنّ الكتابة تقع على مثل هذه الجمل، تقول: كتبت الحمد لله، وقرأت (سورة أنزلناها)، وثالثها: أنّها تُرفع على الاستئناف...، وقرأ ابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو بنصب الكل سوى الجُروح فإنّه

(1) ينظر: لسان العرب، 422/2، مادة (ج، ر، ح)
(2) إعراب القرآن وبيانه، 238/2
(3) ينظر: معاني القرآن للأخفش، 282/1.
(4) ينظر: الكشاف، 638/1.

بالرفع، فالعين، والأنف، والأذن نصبَت عطفاً على النفس، ثم الجروح مبتدأ، والقصاص خبره، – وهذا ما ذهب إليه الدرويش– وقرأ نافع، وعاصم، وحمزة كلها بالنصب، عطفاً لبعض ذلك على بعض، وخبر الجميع قصاص."[1]

خلاصة القول:

إنّ الدرويش حمل على القول برأيه الجروح قصاص، ويصح أنْ تكون جملة مُستأنفة من مبتدأ وخبر.

2. قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِن دُونِ اللهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة يونس، الآية 37].

عرض المسألة وتحريرها: (تَصْدِيقَ).

قال الدرويش: " (الواو) عاطفة، ولكن مخففة مهملة، و(تصديق) معطوف على افتراء المؤولة ووقعت لكن أحسنُ موقع لأنها بين نقيضين وهما الكذب والصدق ولهذا لا حاجة إلى الأوجه التي تكلفها بعض الأئمة، وهي سائغة ومقبولة، ولكن ما أوردناه أولى بالتقديم."[2]

وجوّز الفرّاء[3] نصب تصديق ورفعها؛ فتكون منصوبة، لما يرد كان تصديق ما بين يديه من الكتب التوراة والإنجيل، وجواز رفعها إذا كان هذا قائماً، ولكن قاعداً، وقاعدٌ، واستشهد **بقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [سورة الأحزاب، الآية 40].**

---

(1) مفاتيح الغيب، 368/12.

(2) إعراب القرآن وبيانه، 336/3–337.

(3) ينظر: معاني القرآن للفرّاء، 56/2–57.

وأورد الزجّاج[1] كذلك الوجهين، وهما الرفع والنصب، وفسّر النصب بكان تصديق الذي بين يديه، وفسّر الرفع تفصيل الكتاب.

ويبدو أنّ مكي القيسي[2] جوّز الرفع على تقدير ولكن هو تصديق، وتكرر هذان الوجهان في الإعراب عند الزمخشري[3] ومكي، والزجّاج، والفرّاء كما عُرض سابقاً.

وأمّا ابن عطية[4] فأشار إلى إعرابها في موضع النصب على المصدر، والعامل فيها فعل مضمر.

وذهب العُكبري[5] إلى أنّها مفعول لأجله، وعرض ابن عادل[6] المسألة على أوجهٍ منها، العطف على خبر كان، والثاني: النصب على أنْ يكون خبر كان المضمرة، والثالث النصب على المفعول من أجله، والرابع النصب على المصدر، بتقدير يصدق تصديق الذي بين يديه، أمّا الرأي الأول الذي عرضه ابن عادل، فهو ما سار عليه الدرويش.

وأجاز البيضاوي أنْ تكون تصديق خبر كان المحذوفة، أو مفعولاً لأجله، وتبعه في هذا الرأي النسفي، وأبو السعود.[7]

خلاصة القول:

لعل رأي الدرويش في هذه المسألة لم يذكره أغلب النحاة، ولكن أرى هذا الرأي هو الأقرب إلى الإفهام.

---

(1) ينظر: معاني القرآن للزجاج، 20/3.
(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 346/1.
(3) ينظر: الكشاف، 347/2.
(4) ينظر: المحرر الوجيز، 120/3.
(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 675/2.
(6) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 10 / 330.
(7) ينظر: أنوار التنزيل، 113/3، ومدارك التنزيل، 22/2.

النصب على أنّه عطف بيان:

1. قال تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ، قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ﴾ [سورة الشعراء، الآيات 10-11].

عرض المسألة وتحريرها: (قَوْمَ فِرْعَوْنَ**).**

أورد الدرويش في إعراب قوم فرعون فقال: "بدل من القوم الظالمين، أو عطف بيان، ولعله أولَى: لأنّهما عبارتان تتعاقبان على مدلول واحد، ولما كان القوم الظالمون، يوهم الاشتراك أتى عطف البيان بإزالته."[1]

ذهب الزمخشري[2] إلى أنّ قوم فرعون عطف بيان، أمّا أبو حيان[3] فعرض الوجهين، الأول: أنْ يكون قوم فرعون بدل من القوم الظالمين.

والثاني: عطف بيان، وعطف على أنّه الأجود أنْ تكون عطف بيان؛ لأنّهما متعاقبان على مدلول واحد.

واختار الطبري، ومكي، والرازي، والقرطبي، والنسفي، والصابوني[4] أنْ تكون قوم فرعون عطف بيان.

خلاصة القول:

نقل الدرويش رأي أبي حيان، وهو الأشهر، والأوضح.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه، 390/5.

(2) ينظر: الكشّاف، 301/3.

(3) ينظر: البحر المحيط، 8 /142

(4) ينظر: جامع البيان، 337/19، والهداية إلى بلوغ الغاية، 5281/8، ومفاتيح الغيب، 493/24، والجامع لأحكام القرآن، 90/13، والتحرير والتنوير، 104/19، والتبيان في إعراب القرآن، 994/2.

ما الإبهامية:

1. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ﴾ [سورة البقرة، الآية 26].

عرض المسألة وتحريرها: (مَثَلاً مَّا).

قال الدرويش: "(ما) فيها أقوال عديدة، وأرجحها فيما نرى أنّها الإبهامية، وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة زادته شيوعاً وعموماً وإبهامًا، تقول: أعطني كتاباً ما، تريد: أي كتابٍ شئت، وتُعرب صفة للاسم قبلها."[1]

أشار الزجّاج إلى إعراب (ما) بأنّها زائدة؛ حيث قال: "ما زائدة مؤكدة، نحو قوله تعالى: **﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ...﴾ [سورة آل عمران، الآية 159]**، بمعنى فبرحمة من الله حقاً، فـ(ما) في التوكيد بمنزلة حق، إلّا أنّه لا إعراب لها، والناصب والخافض يتخطاها إلى ما بعدها؛ فيكون معناها التوكيد."[2]

أمّا النحّاس[3] فذكر ثلاثة أوجه، ومنها أنْ تكون زائدة، أو نعتاً، أو أنْ تكون كما في قول الكسّائي، والفرّاء[4]؛ حيث قالا: التقدير أنْ يضرب مثلاً ما بين بعوضةٍ، حذفت بين، وأعربت بعوضةً بإعرابها.

ومال الزمخشري[5] إلى أنّ ما إبهامية، واقترنت باسم نكرة أبهمته إبهاماً.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه، 77/1.
(2) معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، 104/1.
(3) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس، 203/1.
(4) ينظر: معاني القرآن للفرّاء، 22/1.
(5) ينظر: الكشّاف، 114/2-115.

وأشار الباقولي[1] إلى أنّ (ما) لها ثلاث أوجه، من دون أنْ يُرجّح وجهاً معيناً؛ الأول: أنّها زائدة، والثاني: أنّ (ما) نكرة، وبعوضةً بدلاً منها، والثالث: أنّها صلة.

وذكر الرازي[2] أنّ (ما) إبهامية، وتكون اسماً موصولاً صلته الجملة، أو أنْ تكون استفهامية، وهو بهذا نقل ما ذكره الزمخشري.

ومال العُكبري[3] إلى جعل (ما) زائدة، وبعوضةً بدلاً منها، وتبع النسفي، وأبو السعود[4] إعراب الزمخشري.

خلاصة القول:

نقل الدرويش آراء العلماء، ووافق رأيه كلام الزمخشري، ونقله حرفياً، دون أنْ يعلل ذلك.

النصب على الظرفية:

1. قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ وَلاَ يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُواْ إِصْلاَحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة البقرة، الآية228].

عرض المسألة وتحريرها: (ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ).

المعنى اللغوي: جمع قُرء بضم الراء، والقروء الوقت مطلقًا، وحقق هذا اللفظ من كلامِ العربِ، بمعنى الأطهار لا الحيض.[5]

---

(1) ينظر: إعراب القرآن للباقولي، 19.

(2) ينظر: مفاتيح الغيب، 363/2.

(3) ينظر: التبيان، 43/1، ينظر الجُمل في النحو، 121.

(4) ينظر: مدارك التنزيل، 54/1، ينظر: إرشاد العقل السليم، 82/1.

(5) ينظر: لسان العرب، 131/1، مادة (ق، ر، ء)

قال الدرويش: "قال المعربون في إعراب (ثلاثة) مفعولًا به ليتربصن، وأرى أنّ النصب على الظرفية أرجح، ويتعلق الظرف بـ يتربصّن، أي: هذه ثلاثة قروء."[1]

أشار العُكبري[2] إلى نصب (ثلاثة) على الظرف، وجعل منه عدداً، أضيف إلى زمان أو مكان، وخالفه الزمخشري[3]، حيث جعلها مفعولاً به.

وتبعه أبو حيّان[4] في جعل (ثلاثة)منصوبة على أنّه مفعول به.

وأشار الحلبي[5] إلى أنّ الآية تحتمل وجهين؛ أولهما: النصب على الظرفية، في حال كون مفعول يتربصن محذوفاً، والثاني: أنْ يكون المفعول هو نفس ثلاثة قروء، أي: ينتظرن مضي ثلاثة قروء.

أمّا ابن عاشور[6] فأعرب (ثلاثة) على أنّه نائب عن المفعول فيه؛ لأنّ تقدّم الكلام على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب.

خلاصة القول:

وافق الدرويش أغلب النحويين في إعراب (ثلاثة)على أنّها ظرف.

النصب على الاختصاص والنداء:

1. قال تعالى: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [سورة الاسراء، الآية 3].

عرض المسألة وتحريرها: (ذُرِّيَّةَ)

---

(1) إعراب القرآن وبيانه، 296/1.
(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 180/1.
(3) ينظر: الكشّاف، 272/1.
(4) ينظر: البحر المحيط، 454/2.
(5) ينظر: الدر المصون، 437/2.
(6) ينظر: التحرير والتنوير، 390/2.

قال الدرويش: "اضطربت أقوال المعربين في نصبها المتفق عليه بين القراء جميعاً، فقيل نصب على الاختصاص، وبه بدأ الزمخشري، وقيل على النداء، وقيل بدل من (وكيلا)، وقيل مفعول ثانٍ لـ(تتخذوا)."[1]

أشار الزمخشري[2] إلى القول في إعراب (ذرية) على الاختصاص.

وتبع هذا القول البيضاوي، والنسفي، وأبو السعود، والألوسي،[3] أمّا الفرّاء، والزجّاج، وأبو حيّان[4] فذهبوا إلى نصب ذرية على النداء.

وأورد العُكبري[5] وجهاً إعرابياً آخر؛ فهو من أشار إلى إعراب (ذرية) مفعولًا به ثانيًا، مع الإشارة إلى الوجوه التي سبق ذكرها، كالنداء، والاختصاص، والبدل.

خلاصة القول:

عرض الدرويش جميع آراء المعربين، ورجّح إعرابها على الاختصاص، أو النداء، فهو بذلك مال إلى رأي الزمخشري، وهو أبسط الآراء وأقلها تكلّفاً.

النصب على التمييز:

1. قال تعالى: ﴿فَأَرَدْنَا أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [سورة الكهف، الآية 81].

عرض المسألة وتحريرها: (رُحْمًا).

---

(1) إعراب القرآن وبيانه318/4.

(2) ينظر: الكشّاف، 648/6.

(3) ينظر: أنوار التنزيل، 248/3، ومدرك التنزيل، 254/2، وإرشاد العقل السليم، 156/5، وروح المعاني، 16/8.

(4) ينظر: معاني القرآن للفرّاء، 116/2، ومعاني القرآن للزجّاج، 198/1، والبحر المحيط، 11/7.

(5) التبيان في إعراب القرآن، 812/2.

قال الدرويش: "ورحما تمييز أي: رحمة بوالديه، قال أبو حيان: وانتصب(رحما)على المفعول له، وأجاز الزمخشري أن ينصب على المصدر بأراد ؛ حيث قال: لأنه في معنى رحمهما وأجاز أبو البقاء أنْ يُنتصب على الحال، وكلاهما متكلّف."[1]

أجاز الزمخشري[2] أنْ ينصب على المصدر بأراد، وعلل ذلك لأنّه بمعنى رحمهما.

وتشعبت آراء النحاة في إعراب (رحما) بين ثلاثة أعاريب، وهي أنّها مصدر، أو حال، أو مفعول لأجله.

أمّا العكبري فقال: " زكاة تمييز، والعامل خيرًا منه، ورحما كذلك"[3] أي: رحما كذلك تمييز.

أمّا الإعراب الثالث فهو إعراب أبي حيان، حيث قال: "وانتصب (رحمة) على المفعول له."[4]

وأعربها البيضاوي، والنسفي[5] بأنّها تمييز.

خلاصة القول:

لعل الدرويش توهّم أثناء عرضه أقوال النحاة في إعراب (رُحماً) ووضعها في غير موضعها، فأبو حيان تكلم عن إعراب رحمة، ولم يذكر رُحماً.

النصب على البدل والاختصاص:

1. قال تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [سورة الإنسان، الآية 6].

عرض المسألة وتحريرها: (عَيْنًا).

---

(1) إعراب القرآن وبيانه،4 /530

(2) ينظر: الكشاف، 74/2.

3() التبيان في إعراب القرآن، 858/2

4() ينظر: البحر المحيط، 216/7

(5) ينظر: أنوار التنزيل، 290/3، ومدارك التنزيل، 31/4.

المعنى اللغوي: العين ينبوع الماء، والجمع أعين وعيون، وعين القناة: مصب مائها، وماء معيون: ظاهر، تراه العين جارياً، وعين الماء، الحياة للناس.[1]

قال الدرويش: "عينًا، أفاض النحاة في أوجه إعرابها، والأوجه التي أوردوها تتناهى إلى السبعة، ونوردها فيما يلي، ثم نعمد إلى الترجيح:

1. بدل من (كافوراً)...
2. بدل من محل (من كأسٍ)، وقدّر الزمخشري على هذا الوجه حذف مضاف... أمّا أبو البقاء فجعل المضاف مقدراً على وجه البدل من كافور...
3. مفعول يشربون، أي يشربون (عيناً من كأس)...
4. النصب على الاختصاص.
5. منصوب بـ(يشربون) مقدراً...وقاله أبو البقاء أيضاً.
6. منصوب بإضمار فعل تقديره يعطون.
7. منصوب على الحال من الضمير في(مزاجها)، كما قاله مكي القيسي.

ونرى أنّ الأول والرابع أرجح الأوجه، وأدناها إلى السهولة، على أنّ ذلك لا يمنع الاعتراف بصحة الأوجه التي أوردناها كلها."[2]

ذكر الأخفش[3] في نصبها عدة أوجه، منها النصب بـ (يشربون) فتكون على هذا مفعولاً به، وأيضاً النصب على المدح، والثالث البدل من كافور، وأشار إلى هذا الطبري[4] في تفسيره، ورأى أنّ عامة أهل التأويل على هذه الأوجه سابقة الذكر.

---

(1) ينظر: لسان العرب، 358/10

(2) ينظر: إعراب القرآن وبيانه 158/8.

(3) ينظر: معاني القرآن للأخفش، 559/2.

(4) ينظر: جامع البيان، 539/23.

أمّا النحّاس[1] فأشار إلى أنّها منصوبة على الاختصاص، بعد أنْ أشار إلى الأوجه السابقة.

ونلاحظ أنّ الزمخشري[2] كان يميل إلى إعراب (عيناً) بدلًا منصوبًا من (كافوراً)، يفسّر معنى (كافوراً)، وعلى ضوء تفسيره للآية يكون إعراب (عيناً) بدلًا من محل (من كأس)، على تقدير حذف مضاف، كأنّه قيل: يشربون فيها خمراً عيناً، والنصب على الاختصاص. وتبع ابن عطية والرازي، والقرطبي، والعُكبري[3] الزمخشري فيما جاء به.

خلاصة القول:

تبيّن أنّ في المسألة عدة أوجه سائغة، واختار الدرويش أيسرها وأبعدها عن التكلّف، ووجد عليها جُل المعربين.

وبهذا عرضت في هذا المبحث تسعًا وعشرين مسألة من المنصوبات، وعرضت آراء النحاة واختلافاتهم.

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 63/5.

(2) ينظر: الكشّاف، 668/4.

(3) ينظر: المحرر الوجيز، 40/5، والجامع لأحكام القرآن، 126/19، ومفاتيح الغيب، 477/30، والتبيان في إعراب القرآن، 1258/2.

المبحث الثالث

المجرورات

التوطئة:

المجرورات في اللغة العربية هي الأسماء المعربة، وتجر بحروف مخصصة، أو بالإضافة، أو بالتبعية.

الجر لغة:

هو الجذب، جره يجره جراً، وجررت الحبّ وغيره، أجره جراً وانجر الشيء.[1]

اصطلاحاً:

هو الجر، والخفض، وهو خاص بالأسماء دون الأفعال، وهو ثلاثة أقسام: الاسم المجرور، بحرف، اسم المجرور بالإضافة، والاسم المجرور بالتبعية.

وهذا الجزء هو أقل جزء أورد فيه الدرويش مسائله، حسب ما وجدت في كتابه إعراب القرآن وبيانه، وهما مسألتان وتشمل المجرور بالإضافة، والمرور بالتبعية، وسيأتي ذكرهما.

1() ينظر: لسان العرب 118/3، مادة (ج ر)

الجر على أنّه معطوف على ما قبله:

1. قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُواْ اللّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ﴾ [سورة البقرة، الآية 200].

عرض المسألة وتحريرها: (أَشَدَّ**).**

عرض الدرويش آراء النحاة في هذه المسالة ورأى أنّها متساوية الرجحان، ثم ذكرها بوجه مبسط، وهي كالآتي:

1. أشد: معطوفة على الكاف، أي كذكركم أو ذكر قوم أشد منهم ذكرًا.

2. أشد: معطوفة على آبائكم فهي منصوبة بمعنى أو أشد ذكر من آبائكم.

3. أشد: معطوفة على الذكر نفسه، ولا بد من جمل الكلام على المجاز العقلي من باب قولهم :شعر شاعر، وجن جنونه، ويبقى على هذه الأوجه أمر أكثر إشكالًا، وهو أنّ اسم التفصيل يضاف إلى ما بعده.

4. وجه، لجأ إليه أبو البقاء العكبري، فقال: "وعندي أنّ الكلام محمول على المعنى، والتقدير: أو كونوا أشد ذكراً لله منكم لآبائكم، ودل على هذا المعنى، فاذكروا الله، أي: كونوا ذاكريه. [1]

ذكر الدرويش أنّ أبا حيان[2] وصف الأوجه الإعرابية السابقة كلها بالضعف ورجحّ إعرابها حالًا، استشهد بالبيت الآتي: (من مجزوء الوافر) .

(1) التبيان 265/1

(2) ينظر البحر المحيط 308/2.

لميّةَ موحشًا طلــلُ يلـــوح كأنّه خِلـــلُ[1]

فلو تأخر لكان لمَيَّةَ طَلَلُ مُوحش، وكذلك لو تأخر هذا لكان وذكراً أشد.

وأشار النحاس، وابن عطية[2] إلى إعرابها بالخفض مع أنّهما جوّزا أنْ يكون منصوباً بعطفه على آبائكم.

وأشار الزمخشري[3] إلى أنّ (أشد) في موضع نصب عطف على (آباءكم) بمعنى أو أشّد ذكراً من آبائكم.

وذهب الزجّاج[4] إلى إعرابها (أشد) في موضع الخفض.

وألمح السمين الحلبي[5] إلى جمع كل الآراء حول المسألة فبجرها يذكر فيها وجهين؛ أحدهما: أنْ تكون مجروراً عطفاً على (ذكركم)، والثاني: أنّه مجروراً عطفاً على المخفوض بإضافة المصدر إليه، وهو ضمير المخاطبين، وأشار إلى النصب بمعنى أنْ يكون منصوبًا بإضمار فعل أو أنْ يكون منصوبًا على الحال من ذكر.

واختار مكي القيسي[6] الخفض مع جواز أنْ تكون منصوبة بعطفه على آبائكم.

---

(1) البيت لكثير عزة ديوانه، 506، وينظر: شرح الأبيات لسيبويه، 276/1، قطر الندى، الشاهد 105. الخزانة531/1.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 297/1، والمحرر الوجيز، 276/1.

(3) ينظر: الكشاف، 248/1.

(4) ينظر: معاني القران للزّجاج، 274/1.

(5) ينظر: الدر المصون، 338/2.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 124/1.

خلاصة القول:

كان الدرويش متردداً في اختياره، ولكن وجد أنَّ جميع الآراء لها وجهها من الصواب، والأوضح والأقرب إلى فهم القارئ الجر بالعطف على مجرور الكاف.

الجر على أنّه صفة:

1. قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [سورة الكهف، الآية 103-104].

عرض المسألة وتحريرها: (الَّذِينَ**).**

قال الدرويش: "(الذين) صفة للأخسرين أو بدل، ويرجّح أنْ يكون خبرًا لمبتدأ محذوف كأنّه جواب لسؤال سائل من هم الأخسرين أعمالًا."[1]

أشار الزّجاج[2] إلى أنّ (الذين) يصلح أنْ يكون جراً ورفعاً، فالجر نعت للأخسرين، والرفع على الاستئناف، وقصد به (هم الذين ظلَّ سعيهم).

وتبع النحاس[3] الزجّاج غير أنّه زاد عليه النصب بفعل مضمر. وأجاز الزمخشري[4] الأوجه الثلاثة الرفع، والنصب، والجر.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه،549/4.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزّجاج، 314/3.

(3) ينظر: إعراب القرآن، 309/2.

(4) ينظر: الكشاف، 750/2.

وأشار أبو حيان[1] إلى إعراب (الذين) في موضع الرفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي: هم الذين ويجوز نصبه على الذم وخبره على الوصف أو البدل. واختار ابن عاشور أنْ تكون (الذين) في موضع الجر على التبعية.

خلاصة القول:

تبيّن أنّ الرأي الذي أشار إليه الدرويش سبقه إليه النحاة، فالجر هو أقرب إلى الذهن وأبعد عن التكلّف.

(1) ينظر: البحر المحيط، 230/7.

الفصل الثاني

اختياراته من الجُمل وأشباه الجُمل

- المبحث الأول: الجُمل.
- المبحث الثاني: أشباه الجُمل.

المبحث الأول

الجُمل

التوطئة:

قبل عرض المسائل المتعلقة بالجمل التي وردت في كتاب الدرويش، رأيت أنْ أضع ملخصًا لمفهوم الجملة وأنواعها، وهو كالآتي:

أولاً. مفهوم الجملة:

الجملة لغةً:

الجملة واحدة الجمل، والجملة جماعة الشيء وأجمل الشيء جمعهُ عن تفرقه، وأجمل له الحساب كذلك والكلام[1]، **وقال تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [سورة الفرقان، الآية 32].**

أمّا التعريف الاصطلاحي للجملة عند النحاة فلم يظهر تعريف متفق عليه بينهم؛ فلكل من القدامى والمحدثين تعريف خاص بهم.

سيبويه[2] قدّم عرضاً لتعريف الجملة، حيث عرّفها بأنّها جزء من الكلام، أو ما يحسن السكوت عليه.

وأشار المبرد إلى تعريف الجملة في باب الفاعل، حيث قال: "إنّما كان الفاعل رفعاً؛ لأنّه هو الفعل جملة يحسن السكوت عليه، وتجب بها الفائدة للمخاطب."[3]

ويبدو من تعريفات النحاة القدامى أنّ الكلام والجملة مترادفان، ثم جاء ابن فارس[4] ليعرض تعريفين للكلام، حيث ذكر أنّ الكلام ما سُمع وفهم، والثاني: الكلام حروف مؤلفة ودالة على معنى، هنا نجده طابق بين تعريف الكلام والجملة.

---

(1) ينظر: لسان العرب، 128/11، مادة (ج م ل)

(2) ينظر: الكتاب، 88/1.

(3) المقتضب، 8/1.

(4) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة، ص48.

وعند ابن جني[1] الكلام هو الجمل المثقلة؛ لذلك نجده في مواضع كثيرة ساوى بين الجمل، والكلام في تعريفهما.

أمّا ابن هشام[2] ففرّق بين الجملة والكلام؛ فعرّف الكلام بأنّه القول المفيد، وعرّف الجملة بأنّها أعم وأشمل من الكلام.

أمّا تعريف الجملة عند النحاة المحدثين فقد عرّفها إبراهيم أنيس[3] بأنّها أقصر صورة وأقل قدر من الكلام، وعرّفها كمال بشر[4] بأنّها الكلام المقيد.

وبعد هذا العرض السريع لتعريف الجملة، والفرق بينها وبين الكلام، نأتي إلى أقسام الجملة:

قسّم النحاة الجملة إلى عدة أقسام، فإنْ أُسند الاسم إلى الاسم فهي جملة اسمية، وإنْ أسند الفعل إلى الفعل فهي جملة فعلية، ولكن نجد أنّ النحاة لم يتفقوا جميعهم على تقسيم واحد للجُمل؛ فنجد من النحاة من يرى أنّ الجملة الشرطية، والظرفية، من تقسيمات الجملة، ومنهم من عدّ الجملة الشرطية من قِبل الجملة الفعلية كابن هشام.[5]

ونرى بجانب التقسيم السابق هناك تقسيما آخر، وهو جملة كبرى وجملة صغرى، وجمل لها محل من الإعراب، وجمل لا محل لها من الإعراب؛ وذكر هذا التقسيم ابن هشام واهتم به كثيراً، وأفرد له جزءًا كبيراً في كتابه. وحصرنا عدداً كبيراً من الجمل في (كتاب إعراب القرآن وبيانه) لمحيي الدين الدرويش، وسنقدم شرحاً وافياً لها حسب ما عرضه النحاة.

---

(1) ينظر: الخصائص، 17/1.
(2) ينظر مغني اللبيب 345/33.
(3) ينظر: أسرار اللغة، 276.
(4) ينظر: دراسات في علم اللغة، 262/1.
(5) ينظر: مغني اللبيب، 346.

الجملة الاسمية:

1. قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّوَرِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة الأنعام، الآية 73].

عرض المسألة وتحريرها: (قَوْلُهُ الْحَقُّ).

قال الدرويش: "اختلفوا كثيراً في إعراب هذا الكلام والذي اختاره أنْ يكون مبتدأ وخبراً، والجملة مستأنفة ولا طائل تحت الأوجه التي أوردها."[1]

أشار الزجّاج[2] إلى إعراب (قوله) مبتدأ، والحق خبرهُ، وتبعه النحّاس[3] كذلك مع إيراد آراء أخرى.

أمّا الزمخشري[4] فأعرب (قوله الحق) مبتدأ، و(يوم يقول) خبره مقدماً عليه، كقولك: يوم الجمعة القتال.

وذكر ابن عطية[5] العديد من الآراء، منها: أنْ يكون تمام الكلام عند (فيكون)، وعلى هذا يكون إعراب (قوله الحق) مبتدأ وخبره، وقد يكون الكلام معطوفاً على (خلق السماوات).

وتبع الرازي[6] ما ذهب إليه الزمخشري.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه، 396/2.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزّجاج، 264/2.

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 16/2.

(4) ينظر: الكشاف، 38/2.

(5) ينظر: المحرر الوجيز، 309/2.

(6) ينظر: مفاتيح الغيب، 27/13.

أمّا العُكبري[1] فذكر الآراء ولم يرجّح رأياً على الآخر، (وقوله) يجوز أنْ يكون فاعلاً، (الحق) صفةً على اعتبار أن الفعل تام، وأنْ يكون مبتدأ واليوم خبره، والحق صفة وأنْ يكون مبتدأ، والحق صفة و(يوم ينفخ) خبره أو مبتدأ، والحق خبر.

وتبع أبو حيّان الزمخشري بقوله: "هذه الأعاريب كلها بعيدة ينوب عنها التركيب "[2]وأقرب ما قيل ما قاله الزمخشري، وأيضاً كان أبو السعود وابن عاشور[3] مؤيدين لرأي الزمخشري.

خلاصة القول:

يتضح أنّ ما اختاره الدرويش هو اختيار أغلب النحاة والمعربين، ومخالف لرأي الزمخشري.

الجملة الفعلية:

1. قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [سورة هود، الآية 105].

عرض المسألة وتحريرها: (يَوْمَ يَأْتِ).

قال الدرويش: "اضطربت أقوال المُعربين في هذه الآية كثيراً... وسنختار الأجوبة التي لا معدى عن إيرادها ضاربين صفحاً عن التطويل؛ فنقول: الظرف متعلق بقوله (لا تكلم نفس) ذلك يوم وجملة (يأتِ) مضافة إلى الظرف وفاعل (يأتِ) ضمير يعود على ذلك اليوم المتقدم ذكره، واختار الزمخشري أنْ يكون فاعل (يأت) هو الله عز وجل؛ لأنّه ضمير بإذنه يعود عليه، وهو قولٌ وجيهٌ، ولكن الأول أقرب إلى سياق الكلام"[4].

---

(1) ينظر: التبيان، 509/1.
(2) ينظر البحر المحيط 556/4.
(3) ينظر: إرشاد العقل السليم، 150/3، والتحرير والتنوير، 307/7.
(4) إعراب القرآن وبيانه، 483/3.

قبل البدء في عرض أقوال النحاة لابد من الإشارة إلى قراءة (يأتِ) وذلك حسب ما جاء في كتب القراءات؛ نجد جُلُّ القراء قرؤها بإثبات الياء في (يأتِ)، وقرأ بعضهم من أهل البصرة والكوفة بإثبات الياء فيها في الوصل وحذفها في الوقف.[1]

أمّا عن قالون في روايته فيثبت الياء في سبع وأربعين موضعاً منها هذه الآية.

أمّا إعراب (يأتِ) فأشار الدرويش إلى قول الزمخشري[2] لابد هنا من عرض ما ذكره الزمخشري بشيء من التفصيل فهو يتطرق إلى إعراب الفاعل لفعل (يأت) فعنده هو ضمير وتقديره الله عز وجل واستشهدوا بالآية **﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ﴾ [سورة البقرة الآية 210]** أو يأتي (ربك).

وقال ابن عطية: "يصح أنْ تكون جُملة في موضع الحال من الضمير الذي في (يأتِ) وهو العائد على قوله (ذلك يوم)."[3]

وأشار العكبري[4] إلى أنّ فاعل (يأتي) ضمير يرجع على قوله (يوم مجموع له الناس)، ولا يرجع على (يوم) المضاف إلى يأتِ؛ لأنَّ المضاف إليه كجزء من المضاف.

وأشار البيضاوي[5] في تفسيره إلى الرأيين في إعراب (يأتِ)، وهما أنْ يكون الفاعل بمعنى يأتي اليوم أو الجزاء، والثاني: الفاعل هو الله كما في قوله تعالى **﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَّأْتِيَهُمُ اُللَّهُ﴾**.

أمّا أبو حيّان فقال: "الفاعل بـ(يأتِ) ضمير يعود على ما عاد عليه الضمير فنؤخره، وهو قوله (ذلك يوم)"[6].

---

(1) ينظر: الكامل في القراءات الأربعين الزائدة، ص 438.
(2) ينظر: الكشاف، 429/2.
(3) المحرر الوجيز، 207/3.
(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 714/2.
(5) ينظر: أنوار التنزيل، 148/3.
(6) البحر المحيط، 329/8.

خلاصة القول:

أشار أغلب المعربين والنحاة إلى أنّ الفاعل هو ضمير يعود على الظرف المتقدم لا الظرف المضاف، والجملة في محل جر مضاف إليه، والدرويش تبع الزمخشري في إعرابه.

2. قال تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاء مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَن مَّنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [سورة القصص، الآية82].

عرض المسألة وتحريرها: (وَيْكَأَنَّ اللَّهَ).

ذكر الدرويش[1] أنّ (وي) اسم فعل مضارع، وتعني التعجب، والكاف حرف جر، و(أنّ) حرف مشبه بالفعل، وهي ما في حيزها في محل جر بالكاف والجار والمجرور متعلقان ب(وي)، ومعنى الكاف هنا التعليل لا التشبيه، و(الله) اسمها.

وذكر وجه إعراب (وي) عند الخليل وسيبويه[2] وهو أنّ (وي) منفصلة معناها (أعجبُ)، ثم ذكر مذهب الكسّائي في إعرابها وهو أنّ (ويك) تكون من ويك اللام، أي: بمعنى ويلك، وحذفت اللام للتخفيض.

وهذا القول أورده الدرويش ووصفه بالقول البعيد عن المعنى الأصلي، وأشار أيضاً إلى رأي الفرّاء، ويؤيده قول عنترة :

ولقَدْ شَفَى نَفْسي وَأَذهَبَ سُقْمَهَا قِيْلُ الفَوارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ[3]

(1) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، 385/5 ، وجمهرة أشعار العرب، 373.

(2) ينظر: الكتاب، 155/2.

(3) ينظر: ديوان عنترة 247/2، شرح شواهد المغني، 1/481، شرح منهج السالك على ألفية ابن مالك، /95،(البحر الكامل): الشاهد (ويك)

واستشهد الفرّاء على معنى (ويكأن) فقال: "أخبرني شيخ من أهل البصرة قال: سمعت أعرابية تقول لزوجها: أين ابنك ويلك ؟ فقال: ويكأنّه وراء البيت، فمعناه أَمَا ترينهُ وراء البيت."[1]

وأيّد الزجّاج[2] قول الخليل، وسيبويه بأنّها مفصولة.

وأشار الزمخشري[3] أيضاً إلى رأي الخليل، وسيبويه، وجعله في مقدمة الآراء، وذكر ابن عطية[4] الآراء، وكان مؤيداً لفصلها، ومجيؤها مع أنَّ، ومع أنْ، وأغلب النحاة والمعربين ذهبوا في إعرابها مذهب الخليل وسيبويه، ومنهم الرازي، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي[5].

أمّا العُكبري[6] فأشار إلى رأي السابقين من نحاة البصرة، وأشار إلى ضعف رأي الفرّاء؛ وعلل ذلك بأنّها تكون بمعنى (الخطاب)، وهو ليس سائغًا بين العرب، ولا نظير له.

وجميع النحاة الذين أشاروا إلى أنّ أصلها (ويك) استشهدوا بقول عنترة العبسي الذي تقدّم ذكره.

أمّا الذين أشاروا بأنّها متكونة من (وي) والكاف، فاستشهدوا بالبيت الشعري الذي ذكره سيبويه في كتابه وهو للشاعر زيد بن عمر بن نوفل، والبيت نسبه لسعيد بن زيد:

وَيْكأن مَنْ يَكُنْ لَـهُ نشب يُحْبَب

وَمن يَفْتَقِرْ يعِش عَيْشَ ضَرّ[7]

خلاصة القول:

تبع الدرويش قول نحاة البصرة ومنهم الخليل، وسيبويه، في اختياره وهو الأغلب والأوضح والله أعلم.

---

(1) معاني القرآن للفراء، 312/2.
(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزّجاج، 137/4.
(3) ينظر: الكشاف، 434/3.
(4) ينظر: المحرر الوجيز، 301/4-302.
(5) ينظر: مفاتيح الغيب، 18/25، وأنوار التنزيل، 186/4، ومدارك التنزيل 199/3، وروح المعاني، 329/10.
(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 1027/2.
(7) ينظر: شرح أبيات سيبويه 11/2، وشرح منهج السالك 486/2 ،خزانة الأدب 404/66،الشاهد (ويك)البيت من البحر الوافر.

الجُمل التي لا محل لها من الإعراب:

1. قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [سورة آل عمران، الآية 110].

عرض المسألة وتحريرها: (تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ).

قال الدرويش: "الجملة خبر ثالث لـ(كنتم)، أو نصب على الحال، واختار الزمخشري أنْ تكون مستأنفة ... وأرى أنّها مفسرة لا محل لها."[1]

فالدرويش أشار إلى رأي الزمخشري[2]؛ حيث كان لرأيه صدى واسعًا في كتب التفسير، حيث أعربها جملة مستأنفة مفسرة، تبيّن كونهم خير أمة. وخالف ابن عطية[3] الزمخشري فأعربها حالًا.

وتبع الرازي، والبيضاوي، والنسفي، وأبو السعود، الزمخشري[4] في كون الكلام مستأنف، وأنّ الجملة مفسرة لا محل لها من الإعراب.

أمّا العكبري[5] فعرض رأيًا مخالفًا عمّن قبله من النحاة، حيث بدأ كلامه بإعرابها خبرًا ثانيًا، ثم أجاز أنْ تكون تفسيرا أو استئنافًا.

واكتفى أبو حيان[6] بعرض الآراء مشيرًا إلى الزمخشري وابن عطية وغيرهما، ولم يحدد رأيًا واحدًا.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه،503/1.

(2) ينظر: الكشاف، 400/1.

(3) ينظر: المحرر الوجيز، 489/1.

(4) ينظر: مفاتيح الغيب، 325/8، أنوار التنزيل، 33/2، ومدارك التنزيل، 288/1، وإرشاد العقل السليم، 71/2.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 248/1.

(6) ينظر: البحر المحيط، 301/2.

خلاصة القول:

من عرض الآراء نلاحظ اتجاهها نحو كونها جملة مستأنفة، وتحمل معنى التفسير والتوضيح، وهذا ما رجّحه الدرويش.

2. قال تعالى: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قُل لِلّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأنعام، الآية 12].

عرض المسألة وتحريرها: (لَيَجْمَعَنَّكُمْ).

قال الدرويش: "اللام جواب للقسم المحذوف المفهوم من قوله (كتب على نفسه)، كأنّه أقسم على ذلك، وجملة (ليجمعنكم) لا محل لها من الإعراب؛ لأنّها جواب للقسم، وقد اختلف في هذه الجملة كثيراً، ولكن ما أرتأينها أولى بالصواب."[1]

أشار الفرّاء[2] إلى جواز إعرابها في موضع نصب، وتبعه الزّجاج،[3] وفسّرها والله (ليجمعنكم) وجائز أنْ تكون ليجمعنكم بدلاً من الرحمة مفسّراً لها.

ونقل النحّاس[4] رأي الفرّاء دون التعليق عليه، وذهب ابن عطية[5] إلى القول بنصبها على البدل من الرحمة، واعترض على أنْ تدخل النون الثقيلة في الإيجاب، وعلل ذلك بأنّ النون تدخل في حالة الأمر والنهي وباختصاص الواجب في القسم.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه، 75/3.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء، 328/1.

(3) ينظر: معاني القرآن للزّجاج، 232/2.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 58/2.

(5) ينظر: المحرر الوجيز، 272/2.

وعلّق أبو حيّان[1] على رأي ابن عطية في موضع النون، فرأى أنّ نون التوكيد تدخل في الشرط أيضًا وهو ليس واحدًا مما ذكره ابن عطية، واستشهد بقوله تعالى: **﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾ [سورة الأعراف الآية 200]** كذلك القسم ليس على إطلاقه، بل له شروط.

واختار البيضاوي، والجوزي، وأبو السعود[2] أنْ تكون اللام الواقعة في جواب قسم محذوف، والتقدير (والله ليجمعنكم).

وذهب مجموعة من العلماء إلى عرض الأوجه من دون ترجيح ومنهم: الرازي، والعكبري، والطنطاوي[3].

خلاصة القول:

بعد عرض مجموعة من آراء أهل اللغة والنحاة نجدهم ذكروا الأوجه الإعرابية ومن دون اختيار أحدها والله أعلم.

3. قال تعالى: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لاَ يُقْصِرُونَ﴾ [سورة الأعراف، الآية 202].

عرض المسألة وتحريرها: (وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ).

قال الدرويش: "اضطربت أقوال المعربين والمفسرين في هذه الآية... فنقول: الواو استئنافية، (إخوانهم) مبتدأ والضمير يعود على الشيطان؛ لأنّه لا يُراد به الواحد بل الجنس، والضمير المنصوب في (يمدونهم) يعود على الكفار، والضمير المرفوع يعود على الشيطان، وعلى هذا فالخبر جارٍ على غير من هو له في المعنى."[4]

---

(1) ينظر: البحر المحيط، 447/4.

(2) ينظر: أنوار التنزيل، 155/2، زاد الميسر 12/2، وإرشاد العقل السليم، 115/3.

3() ينظر :التفسير الوسيط 47/5

(4) إعراب القرآن وبيانه، 521/3.

فصّل الزمخشري، وابن عطية، والرازي[1] وغيرهم الرأي الذي ذكره الدرويش، بحيث ذكروا أنّ الخبر جارٍ على ما هو له، وجوّزوا أنْ يراد بالإخوان الشياطين، ويرجع الضمير المتعلق به إلى الجاهلين، فالخبر جارٍ على ما هو له.

أمّا الزجّاج[2] فأشار إلى تقديم المعنى، ويعني الشياطين لأنّ الكفار إخوان الشياطين، والغي هو الجهل.

وتبع أبو حيّان، والقرطبي، والدعاس[3] رأي الزمخشري، والنحّاس، والسمين الحلبي.[4]

خلاصة القول:

اختار الدرويش هذا الرأي وهو أنْ يكون إخوانهم مبتدأ وعودة الضمير على الشياطين؛ لأنّه اختيار جُل المعربين والمفسرين، وتناولت أغلب المصادر، وهو الأسهل والأقرب إلى الأذهان، والأبعد عن المتاهات كما ذكر.

الجملة الحالية:

1. قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [سورة البقرة، الآية 24]

عرض المسألة وتحريرها: (أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ).

(1) ينظر: الكشاف، 191/2، والمحرر الوجيز، 492/2، ومفاتيح الغيب، 438/15.
(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزّجاج، 397/2.
(3) ينظر: البحر المحيط، 259/5، والجامع لأحكام القرآن، 351/2، وإعراب القرآن للدعاس، 416/1.
(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 87/2، والدر المصون، 548/5.

ذكر الدرويش[1] جملة (أعدت) في محل نصب حال لازمة من النار، وإنّما قلنا لازمة رداً على بعض المعربين كأبي حيّان، وابن عطية، فقد جعلا الجملة استئنافية، تفادياً لجعلها حالية من النار.

وأشار الدعاس[2] إلى إعراب (أعدت) فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هي (للكافرين) متعلقان بالفعل أعدت، والجملة في محل نصب حال من النار، وهذا ما ذكره مكي القيسي[3] من أنّ الجملة في موضع الحال من النار، وأيضاً تبع الدعاس ما ذكره العكبري.[4]

وخالف ابو حيّان العكبري فقال :" الجملة من قوله (أعدت للكافرين) في موضع الحال من النار والعامل فيها فاتقوا، قاله أبو البقاء وفي ذلك نظر؛ لأنّه جعل الجملة حالاً، يصير المعنى فاتقوا النار في حال إعدادها للكافرين(...) فتكون حالاً لازمة، والأصل في الحال التي ليست للتأكد أنْ تكون منتقلة، والأولى عندي أنْ تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب، وكأنّها جواب سؤال مقدر."[5]

واختار السمين الحلبي[6] ما ذهب إليه أبو حيّان، إضافة إلى ما عرضه من مذاهب النحاة في إعرابها، ووافق أبو السعود، وابن عاشور[7] أبا حيان في إعرابها كونها جملة لا محل لها من الإعراب.

---

(1) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، 68/1
(2) ينظر: إعراب القرآن للدعاس، 16/1.
(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 58/1.
(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 41/1.
(5) ينظر: البحر المحيط، 177/1.
(6) ينظر: الدر المصون، 207/1.
(7) ينظر: إرشاد العقل السليم، 68/1، والتحرير والتنوير، 345/1.

خلاصة القول:

يتضح أنّ الدرويش اختار أسهل الآراء، وأبعدها عن التكلّف، فقد عرض أغلب الآراء، ورجح الرأي الأصوب.

2. قال تعالى: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُونَكُمْ أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاء اللّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً﴾ [سورة النساء، الآية 90].

عرض المسألة وتحريرها:(حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ).

فصّل الدرويش المسألة في باب الفوائد، فذكر رأي ابن هشام[1] حول الجملة الماضوية إذا وقعت حالاً فلابد من اقترانها بقد ظاهرة، أو مقدرة عند البصريين.

وعرض الدرويش رأي الأخفش[2] من حيث ضرورة وجوبها مع الماضي إذا وقعت حالاً، فيجوز عنده أنْ تقترن بقد، ويجوز ألّا تقترن إنْ لم توجد.

ثم ذكر أنّ لابن هشام[3] رأيًا آخر وهو أنّ (قوماً) يجعلونها صفة، واختلف في الموصوف، فمنهم من يجعله محذوفاً، وآخرون يعدّونه مذكورا.

وقدّر الفرّاء المعنى[4] بجاؤوكم قد حصرت صدورهم، وذهب النحّاس[5] (حصرن صدورهم) أي: ضاقت، وللنحويين فيه على هذه اللغة أربعة أقوال:

---

(1) ينظر: إعراب القرآن وبيانه 81/2، ومغني اللبيب، 562/1.

(2) ينظر: معاني القرآن للأخفش 263/1.

(3) ينظر: مغني اللبيب 562/1.

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء، 1 /24، وسر صناعة الإعراب 2 /641.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 231/1، والأصول في النحو، 254/1.

قول الفرّاء: والمعنى عنده: قد (حصرت) فأضمر (قد)، وقال المبرد: هو دعاء كما تقول: لعن الله الكافرين، وقيل خبر بعد خبر، والرابع أنْ تكون حصرت في موضع خفض على النعت لـ(قوم) إلّا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق حصرت صدروهم...، وقرأ الحسن[1]: (حصرة صدورهم) نصاً على الحال.

وعند مكي القيسي الجملة جاءت بمعنى الدعاء، ووافقه العكبري[2] في رأيه حيث أشار إلى أنّها تكون لا موضع لها من الإعراب، وأنّها دعائية، وأضاف وجهًا آخر وهو أنْ تكون صفة لـ(قوم)، وأيضاً على الحال، بينما الزمخشري[3] أشار إلى إعرابها حالاً مستدلاً على ذلك بقراءة الحسن.

وتبع النسفي، والألوسي، وابن عطية، وأبو حيان[4] الزمخشري؛ فذهبوا إلى القول إنّها منصوبة على الحال.

خلاصة القول:

نجد أكثر النحاة ذهبوا إلى إعرابها حالاً، ويؤيدهم من قرأ: (حصرتَ) بالنصب على الحال، وقد فصّل ابن هشام الخلاف كثيراً، وعرض الدرويش هذه الآراء، ولكنه كان مؤيداً لرأي الأخفش بإعرابها حالاً بتقدير قد، أو من دون تقدير.

---

(1) ينظر: الكامل في القراءات الأربعين الزائدة، 301، المحتسب 250/1، معاني القراءات وعللها، 314/1.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 205/1، والإنصاف في مسائل الخلاف، 205/1 ، والتبيان في إعراب القرآن، 379/1.

(3) ينظر: الكشاف، 547/1.

(4) ينظر: مدارك التنزيل، 232/1، روح المعاني، 106/3، المحرر الوجيز، 107/2، البحر المحيط، 330/3.

الجملة في محل رفع صفة:

1. قال تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرْضَ وَلاَ تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لاَّ شِيَةَ فِيهَا قَالُواْ الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية71].

عرض المسألة وتحريرها: (تُثِيرُ الأَرْضَ وَلاَ تَسْقِي الْحَرْثَ).

قال الدرويش: "احتدم الخلاف بين المعربين حول قوله ﴿ولا تسقي الحرث﴾، فقد شجر الخلاف بين أبي حاتم وأبي البقاء من جهة، والزمخشري وأبي حيان من جهة ثانية، وقد اخترنا في الإعراب أسهل الأوجه، وأقربها إلى المنطق."[1]

أشار الزمخشري[2] إلى أنّ الفعلين صفتان (تثير، نسقي) كأنّه قيل: لا ذلول مثيرة، وساقية.

وذهب مكي القيسي[3] إلى إعراب جملة (يثير) الأرض حالاً من المضمر في ذلول، وجملة (لا تسقي الحرث) نعتا للبقرة، أو خبر ابتداء محذوف.

وذكر ابن عطية[4] أنّ جملة (تثير الأرض) في موضع رفع على أنّها صفة البقرة، وجملة (لا تسقي) لا يجوز أنْ تكون في موضع الحال؛ لأنّها نكرة كما علل.

وبيّن العكبري[5] أنّ جملة (تثير) في موضع الحال، (ولا تسقي الحرث) يجوز أنْ تكون صفة أيضاً، وهو الأفضل عنده.

وتبع الرازي والبيضاوي والنسفي وأبو السعود[6] ما ذهب إليه الزمخشري.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه، 123/1.

(2) ينظر: الكشاف، 151/1.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 98/1.

(4) ينظر: المحرر الوجيز، 163/1.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 76/1.

(6) ينظر: المحرر الوجيز، 252/2، وأنوار التنزيل، 236/1، ومدارك التنزيل، 69/1، وإرشاد العقل السليم، 112/1.

ومنهم من اختار النصب على الحال كابن عاشور[1]، ودلل ذلك بأنّ الجملة المنفية لا تعطف على المثبتة.

خلاصة القول:

ما ذهب إليه الدرويش هو رأي الزمخشري، ونقله حرفياً، ووافقه في ذلك.

2. قال تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَأَصَابَتْكُم مُّصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِن بَعْدِ الصَّلاَةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لاَ نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلاَ نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللهِ إِنَّا إِذًا لَّمِنَ الآثِمِينَ﴾ [سورة المائدة، الآية 106].

عرض المسألة وتحريرها: (تَحْبِسُونَهُمَا).

قال الدرويش: "(تَحْبِسُونَهُمَا) فعل مضارع، ومفعول به، وقد اختلفوا في موضع هذه الجملة، والأظهر أنّها صفة ل (آخران)، وقال الزمخشري:[2] فإنْ قلت ما موضع (تَحْبِسُونَهُمَا) ؟ قلت هو استئناف كلام كأنّه قيل بعد اشتراط العدالة فيهما، فكيف نعمل إنْ ارتبنا بهما ؟ فقيل تَحْبِسُونَهُمَا."[3]

وخالف أبو حيان[4] ما ذهب إليه الزمخشري في أنّ الاستئناف أظهر من الوصف، وعلل ذلك بأنّه لا موجب لهذا الزعم.

---

(1) ينظر: التحرير والتنوير، 555/1.

(2) ينظر: الكشاف، 1 /688.

(3) إعراب القرآن وبيانه، 309/2.

(4) ينظر: البحر المحيط، 394/4.

خلاصة القول:

من تتبعي لآراء النحاة وجدت أنّ المسألة تدور في جانبين؛ هما الاستئناف والاتباع، ووجدت أكثر الآراء تدور حول الاستئناف، وهذا ما ذكره الزمخشري، وتبعه الرازي، والنسفي، وأبو حيّان والسمين الحلبي، وأبو السعود، والألوسي، والطنطاوي.[1]

أمّا الوصف فكان مذهب ابن عطية، والقرطبي، ومكي، والعكبري،[2] وهذا ما اختاره الدرويش.

الجملة في محل رفع خبر:

1. قال تعالى: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [سورة النساء، الآية 162].

عرض المسألة وتحريرها: (الرَّاسِخُونَ).

المعنى اللغوي: رسخ: رسخ الشيء، يرسخ رسوخاً: ثبت في موضعه، وأرسخه.

هو والراسخ في العلم: الذي دخل فيه دخولاً ثابتاً، وكل ثابت: راسخ، ومنه الراسخون في العلم، وأرسخته إرساخاً كالحبر رسخ في الصحيفة، والعلم يرسخ في قلب الإنسان، والراسخون في العلم في كتاب الله: المدارسون، الحفّاظ المذاكرون.[3]

ذكر الدرويش[4] الراسخون مبتدأ، خبره جملة يؤمنون.

---

(1) ينظر: مفاتيح الغيب، 452/12، ومدارك التنزيل، 285/1، والبحر المحيط، 391/4، والدر المصون، 963/4، وإرشاد العقل السليم، 89/3، وروح المعاني، 4/ والتفسير الوسيط324/4.

(2) ينظر: المحرر الوجيز، 252/2، والجامع لأحكام القرآن، 352/6، ومشكل إعراب القرآن، 342/1، والتبيان في إعراب القرآن، 467/1.

(3) ينظر: لسان العرب، 6/ 149 مادة (ر. س. خ)

(4) إعراب القرآن وبيانه، 151/2.

أشار الرازي[1] إلى إعراب (الراسخون) مبتدأ، وخبره جملة (يؤمنون)، وعند البحث عن أبعاد هذه المسألة في كتب النحاة والمفسرين وجدت أنّ النحاس، والزمخشري، والعكبري، والنسفي، وأبا حيان، والسمين الحلبي[2] أعربوا جملة (يؤمنون) خبرًا لـ(الراسخون).

أمّا العكبري[3] فذكر فيها وجهين، الأول: ما ذكرناهُ سابقاً، والثاني: هو قوله تعالى: ﴿أولئك سنؤتيهم﴾.

أمّا أبو حيان[4] فأشار إلى أنّه قول ضعيف؛ أي: من جعل الخبر (أولئك سنؤتيهم) بينما ذكر عدة احتمالات أظهرها أنّه يؤمنون كما تبعه السمين الحلبي[5] في هذه الاحتمالات أظهرها أنّه يؤمنون، والثاني: أنّه الجملة من أولئك سنؤتيهم.

خلاصة القول:

إنّ الدرويش كان مؤيداً للرأي الأول، ولم يكترث للآراء والاحتمالات الأخرى التي عرضها النحاة.

2. قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [سورة الحج، الآية4]

عرض المسألة وتحريرها: (فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ).

(1) مفاتيح الغيب للرازي، 264/11.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس، 504/1، والكشاف، 599/1، والتبيان في إعراب القرآن، 407/1، ومدارك التنزيل، 415/1، والبحر المحيط، 134/4، والدر المصون، 152/4.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 407/1.

(4) ينظر: البحر المحيط، 134/4.

(5) ينظر: الدر المصون، 152/4.

ذكر الدرويش: "إنّ إعراب (من) اسم شرط جازم في محل مبتدأ، مع جواز أنْ تكون اسماً موصولاً مجيباً على دخول الفاء بأنّ في الموصول رائحة الشرط، وجملة (يضله) خبر أنّه، وجملة الشرط أو الموصول خبر أنّه الأولى، ثم نقل عن الزمخشري أنّه أجاز أنْ تكون فإنّه معطوفة على الأولى...، وما اخترناه أقرب للصواب."[1]

خالف أبو حيان[2] رأي الزمخشري في كونها معطوفة على الأولى، وعلل ذلك بأنّها ستصبح عطفاً على أنّه فبقيت (أنّه) بلا استيفاء خبر.

أمّا الزجاج[3] فأشار إلى أنّ (فأنه يضله) عطفًا على أنّه وموضعه الرفع، وتبعه في هذا الزمخشري.[4]

وذهب القيسي[5] إلى إعرابها في موضع رفع إضمار مبتدأ، والتقدير (فشأنه أنّه يضله) هذا يعني أنّ الفاء في جواب من للجزاء في الشرط، وإذا كانت من موصولة فالفاء داخله على خبر المبتدأ المقدر، والتقدير (فالأمر أنّه يضله).

أمّا ابن عطية[6] فاختار ما ذهب إليه الزمخشري، حيث جعلها معطوفة على الأولى.

ولكنّ العُكبري[7] أشار إلى أنّها في موضع رفع بالابتداء سواءً كانت شرطًا، أو موصولة، دخلت فيه الفاء لما في الذي من معنى المجازاة.

---

(1) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، 93/5

(2) ينظر: البحر المحيط، 137/4.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزّجاج، 411/3.

(4) ينظر: الكشاف، 143/3.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 486/2.

(6) ينظر: المحرر الوجيز، 107/4.

(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 932/2.

خلاصة القول:

بعد عرض أقوال النحاة تبيّن أنّ الدرويش تبع رأي العكبري، وهذا الرأي كان أيسر وأوضح للإفهام.

3. قال تعالى: ﴿وَلاَ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَآئِنُ اللهِ وَلاَ أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلاَ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلاَ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خَيْرًا اللهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنفُسِهِمْ إِنِّي إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة هود، الآية31].

عرض المسألة وتحريرها: (وَلاَ أَعْلَمُ الْغَيْبَ).

ذكر الدرويش: "(الواو) عاطفة، و(لا) نافية (أقول) مضارع فاعله، (أنا) (ولكم) متعلقات (أقول) (وعندي) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(خزائن الله) مبتدأ مؤخر، (ولا أعلم الغيب) معطوف على (عندي خزائن الله) إي: ولا أقول لكم إني: (أعلم الغيب)، ولكن يشكّل على هذا العطف أنّه يترتب عليه أنْ يكون معمولاً لأقول المنفية، فيصير التقدير ولا أقول (لا أعلم الغيب) وهو غير صحيح، والأحوط أنْ يكون معطوفاً على (لا أقول) على مقولها فيزول الإشكال، ولا أعلم كيف غرُب هذا عن الزمخشري وغيره من كبار المُعربين."[1]

قال الزمخشري: "(لا أعلم الغيب) معطوف على عندي خزائن الله، أي: لا أقول عندي خزائن الله ولا أقول: أنا أعلم الغيب"[2] فالزمخشري فضّل كون جملة لا (أعلم الغيب) معطوفة على جملة لا أقول.

وأجاز البيضاوي[3] عطف هذه الجملة على عندي خزائن الله، وعطفه على (أقول).

---

(1) إعراب القرآن وبيانه،414/3.

(2) الكشاف، 390/2.

(3) ينظر: أنوار التنزيل، 133/3.

وأمّا السمين الحلبي[1] فأشار إلى أنّ الظاهر أنّ هذه الجملة لا محل لها عطفًا على قوله (لا أقول لكم)، ونجد أنّ النحاة والمعربين كانوا منتبهين إلى هذا العطف.

وأشار الألوسي[2] إلى هذه الآية بأنّها عطف على عندي خزائن الله، وثم ذكر معه النفي، مع أنّ العطف على مقول القول المنفي منفي أيضاً.

خلاصة القول:

إنّ جل المعربين كانوا منتبهين لهذا العطف، أي أنّ جملة (لا أعلم الغيب) معطوفة على جملة لا أقول لكم، والذين أعربوها عطفاً على جملة أقول القول كان من سياق التفسير.

4. قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاء مَاء فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [سورة الروم، الآية 24].

عرض المسألة وتحريرها: (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ),

أورد الدرويش[3] الآراء التي خاض فيها المعربون، فذكر الوجه الأول: أنّ (من آياته) حال من البرق، أي: يريكم البرق كائناً من آياته.

والوجه الثاني: أنّ (أنْ) محذوفة، أي: ومن آياته أنْ يريكم، وإذا حذفت أنْ في مثل هذا جاز رفع الفعل، والوجه الثالث: أنْ يكون الموصوف محذوفاً، أي: ومن آياته آية يريكم فيها البرق، فحذف الموصوف والعائد، ثم ذكر الدرويش الوجه الثاني وهو الذي اختاره، ومنه الظاهر، والأبعد عن

(1) ينظر: الدر المصون، 318/6.

(2) ينظر: روح المعاني، 242/6.

3() ينظر إعراب القرآن وبيانه،6 /50

التكلّف، وهو الموافق لأخواته، التي ذكر فيها الحرف المصدري، وأشار الزّجاج[1] بحذف الموصوف معللاً ذلك بأنّ ذلك أجود في العطف، والتقدير من (آياته آيةٌ يريكم).

وأشار الأخفش[2] إلى أنّ في الأوجه حذفاً واضحاً، أي: أن يريكم.

أمّا الزمخشري[3] فذكر في هذه الآية، وجهين: إضمار (أنْ)، وإنزال الفعل منزلة المصدر، وتبعه البيضاوي، وأبو السعود.[4]

وخالف ابن عطية[5] في هذه الآية، حيث فصل المسألة فذكر أنّ الفعل مرتفع على حذف أنْ، والتي لو ذكرت لنصبته، ثم نقل عن بعض النحاة جواز تقدير موصوف، وأشار إلى احتمال أنْ تكون من لابتداء الغاية، فلا يحتاج إلى تقدير (أنْ) ولا إلى تقدير (آية)، ويكون بذلك الفعل مخلصاً للاستقبال. وأشار العكبري[6] إلى ثلاثة الأوجه التي ذكرها عنه الدرويش.

خلاصة القول:

إنّ الدرويش تبع أغلب ما أورده النحاة والمعربون، وهي الأوجه الثلاثة المعروضة سابقة الذكر ورجّح ما رآه صائباً، وهنا أرى أنّ الدرويش تبع أسهل الآراء وأيسرها والله أعلم.

1() ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 128/4

(2) ينظر: معاني القرآن للأخفش، 474/2.

(3) ينظر: الكشاف، 474/3.

(4) ينظر: أنوار التنزيل، 205/4، وإرشاد العقل السليم، 57/7.

(5) ينظر: المحرر الوجيز، 334/4.

(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 1039/2.

المبحث الثاني

أشباه الجملة

التوطئة:

شبه الجملة في اللغة العربية تطلق على الظرف بأنواعه والجار والمجرور، وسميت بهذا لأنّها لا تؤدي معنى مستقلًا، ولكن تؤدي معنى فرعياً.

وجاء في لسان العرب[1] شبه: الشبه والشبيه: المثل، والجمع أشباه، وأشبه الشيء: ماثله.

وينقسم الظرف إلى نوعين: ظرف الزمان ويدل على زمان حدوث الفعل، وظرف المكان ويدل على مكان حدوث الفعل، وهذا القسم الأول من أشباه الجمل، والقسم الثاني هو الجار والمجرور وهما كذلك.

وإعراب شبه الجملة هو ما نريد الوصول إليه، إذ تعرب إعراباً لا يتميز بشيء سوى التعلق، أي: الانتقال من معنى الفعل إلى ما يشبه الفعل، والتعلق هو الارتباط لشبه الجملة بالحدث، وتمسكها به.

الجار والمجرور في محل رفع خبر:

1. قال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلأُمِّهِ السُّدُسُ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَآؤُكُمْ وَأَبناؤُكُمْ لاَ تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً فَرِيضَةً مِّنَ اللهِ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيما حَكِيمًا﴾ [سورة النساء، الآية 11].

عرض المسألة وتحريرها: (لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا**).**

(1) ينظر: لسان العرب، 18/8 مادة (ش، ب ، ه)

قال الدرويش: "إنّ المعربين جميعا تضافروا على إعراب (لكل واحد) بدلاً بإعادة الجار"[1]، ثم أورد في كتابه أنّ من الأولى أنْ تعرب خبراً لمبتدأ محذوف. وأطال الكلام في الرد على من أعربها بدلًا حيث قال: "يرد على هذا الإعراب نظر لابد من مراعاته، وذلك أنّه يكون على هذا التقدير من بدل الشيء من الشيء، وهما كعين واحدة ويكون أصل الكلام: والسدس لأبويه لكل واحد منهما، ومقتضى الاقتصار على المبدل منه التشريك بينهما في السدس كما قال: ﴿**فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ**﴾ فاقتضى اشتراكهما فيه فيقتضي البدل ولو قدر إهدار الأول إفراد كل واحدٍ منهما بالسدس وعدم التشريك، وهذا يناقض حقيقة هذا النوع من البدل؛ لأنّه يلزم في هذا النوع أنْ يكون مُؤدى المُبدل والبدل واحداً، وإنّما فائدته التأكيد بمجموع الاسمين لا غير، بلا زيادة معنى."[2]

ثم ذكر الزمخشري[3] أنّ الأولى إعرابها خبرًا لمبتدأ محذوف كأنّه قيل لأبويه الثلث (لكل واحدٌ).

وأشار الفرّاء إلى أنّ (لكل واحد) بدل من أبويه منهما متعلقان بمحذوف حال من السدس، وتبعُه الدعاس.[4]

أمّا أبو حيان[5] فأورد قول أبي البقاء[6] بالتفصيل، وهو بذلك مؤيد لرأي الزمخشري الذي ذكرناه سابقاً.

وتبع المعربون الزمخشري في الإعراب، ومنهم الرازي، والنسفي وأبو حيان، والسمين، وأبو السعود، والشوكاني وغيرهم كثير.[7]

---

(1) إعراب القرآن وبيانه، 630/1.
(2) ينظر: الكشاف، 482/1.
(3) ينظر: معاني القرآن للفراء، 172/2، وإعراب القرآن للدعاس، 186/1.
(4) ينظر: البحر المحيط، 538/3.
(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 336/1، وإرشاد العقل السليم، 119/2.
(6) ينظر: مفاتيح الغيب، 516/9، ومدارك التنزيل، 205/1، والدر المصون، 599/3، وإرشاد العقل السليم، 149/2، وفتح القدير، 432/1.

خلاصة القول:

ممّا سبق تبيّن –والله أعلم– أنّ الدرويش هو من استنبط هذا الكلام في الرد على من قال بالاتباع.

2. قال تعالى: ﴿وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [سورة الأنعام، الآية 3].

عرض المسألة وتحريرها: (فِي السَّمَاوَاتِ).

اختار الدرويش[1] في إعراب (السماوات) كونها جار ومجرورا متعلقا بمعنى اسم الله، أي: المعبود فيها، وفي الأرض جار ومجرور، بعد أنْ عرض آراء النحاة في باب الفوائد، وأشار إلى الاثني عشر وجهاً، وهو يرى أنّ جميع الوجوه مقبولة ومستساغة.

أشار الزجاج[2] إلى أنّ (في) موصولة في المعنى، أي: هو الخالق العالم بما يصلح، وجوّز الزّجاج أنْ يكون خبراً بعد خبر، بمعنى هو الله وهو في السماوات وفي الأرض.

وذهب الرازي والنسفي[3] إلى أنّ (في السماوات) متعلق بلفظ الجلالة على تأوله بالمعبود.

وفصّل العكبري[4] القول في إعراب السماوات، وأنّ فيها وجهين: الأول يتعلق ب (يعلم)، أي يعلم سركم وجهركم في السماوات والأرض، فهما ظرفان للعلم، والثاني: أنْ يتعلق (في) باسم الله؛ أي: لأنه بمعنى المعبود، أي: هو المعبود في السماوات والأرض، والوجه الأول عند العكبري، هو ما أشار إليه النحاس.[5]

---

(1) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، 329/2.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزّجاج، 228/2.

(3) ينظر: مفاتيح الغيب، 482/12، ومدارك التنزيل، 5/2.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 480/1.

(5) إعراب القرآن للنحاس، 3/2.

وخالف أبو حيان بقوله: "قالت فرقة (وهو الله) تام، و(في السماوات وفي الأرض) مُتعلق بمفعول يعلم، وهو (سرّكم وجهركم) والتقدير يعلم سركم وجهركم في السماوات وفي الأرض، وهذا يضعف؛ لأنّ فيه تقديم مفعول المصدر الموصول عليه."[1]

وأشار ابن عطية[2] إلى كلام الزجّاج في متعلقة بما تضمنه اسم الله تعالى من المعاني.

خلاصة القول:

نجد أنّ الدرويش لم يذهب بعيداً عن كلام الزجّاج في إعراب (السماوات) جارا ومجرورا، ولكن هو أحسن الأقوال، وأكثرها فصاحة وجزالة في المعنى.

3. قال تعالى: ﴿أَلَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [سورة هود، الآية 1].

عرض المسالة وتحريرها: (مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ).

قال الدرويش: "(ثم) حرف عطف للترتيب مع التراخي، و(فصّلت) فعل ماضٍ مبني للمجهول، و(من) حرف جر، و(لدن) ظرف مبني على السكون في محل جر، وهما متعلقان بفصّلت أو بمحذوف صفة لكتاب، وهذا أولى؛ لأنّه وصف على علو رُتبته من حيث الذات، ثم وصف بهذه الصفة الدالة على عُلوّ شأنه من حيث الإضافة."[3]

أشار الزمخشري[4] إلى إعراب (من لدن حكيم خبير) صفة ثانية، أو أنْ تكون خبراً، أو تكون صلة لـ(أحكمت، وفصلت). وتابع الرازي[5] كلام الزمخشري حرفياً.

1() البحر المحيط، 435/4

(2) ينظر: المحرر الوجيز، 267/2.

(3) إعراب القرآن وبيانه،3 /10.

(4) ينظر: الكشاف، 377/2.

(5) ينظر: مفاتيح الغيب، 314/7.

أمّا العكبري[1] فذكر أنّه يجوز أنْ يكون صفة، أي: كائن من لدن، وأيضاً يجوز أنْ يكون مفعولاً، والعامل هو فصّلت.

وأجاز أبو حيّان[2] الاحتمال الأول، وهو أنْ تكون صفة، أو خبراً بعد خبر، لمن أجاز تعدد الأخبار التي ليست على معنى واحد.

وأشار أبو السعود والألوسي[3] إلى إعراب (من لدن حكيم خبير) صفة للكتاب، وبما وصف بها بعدما وصف بإحكام آياته.

خلاصة القول:

من عرض أقوال النحاة يتضح أنّ الدرويش تبع رأي أبي السعود، وأنّ هذ الرأي لا يكاد يخلو منه كتاب من كتب الإعراب والله أعلم.

4. قال تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [سورة البقرة، الآية 124].

عرض المسألة وتحريرها :(وَمِن ذُرِّيَّتِي).

قال الدرويش: "(ومن ذريتي) واو عاطفة، الجار والمجرور عطف على الكاف؛ كأنّه قال: وجاعل بعض ذريتي، كما يقال لك: سأكرمك، فتقول: وأخي، هذا ما أعربه الكثيرون، وفي النفس منه شيء، فالأولى في رأينا أنْ يتعلقا بمحذوف، والتقدير واجعل من ذريتي إماماً."[4]

أشار الزمخشري[5] إلى إعراب من ذريتي عطف على الكاف.

---

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 168/1.

(2) ينظر: البحر المحيط، 119/6.

(3) ينظر: إرشاد العقل السليم، 4/ 183، وروح المعاني، 192/6.

(4) إعراب القرآن وبيانه، 179/1.

(5) ينظر: الكشاف، 1/ 184.

وذهب ابن عطية[1] إلى أنّ فيها معنى الدعاء، والرُّغبَى إلى الله أو على جهة الاستفهام والمعنى (ومن ذريتي يا رب ماذا يكون)، وتبع القرطبي ما أشار إليه ابن عطية، وعلى قول الزمخشري إنّ معنى الاستفهام موجود ، وتبع الرازي والبيضاوي[2] قول الزمخشري، وخالف هذا القول العكبري[3] فأشار إلى أنّ (من ذريتي) المفعولان محذوفان، والتقدير: (اجعل فريقاً من ذريتي إماماً).

ورد أبو حيان قول الزمخشري؛ حيث قال: "لا يصح العطف على الكاف؛ لأنّها مجرورة فالعطف عليها لا يكون إلّا بإعادة الجار."[4] وأشار السمين الحلبي[5] إلى أنّ في إعراب (من ذريتي) ثلاثة أقوال:

الأول: أنّ (من ذريتي) صفة لموصوف محذوف، هو مفعول أول.

والثاني: أنّ(من ذريتي) عطف على الكاف، فالعطف عليها (الكاف) لا يكون إلّا بإعادة الجار،

والثالث: أنّ (من ذريتي) متعلق بمحذوف، والتقدير (اجعل من ذريتي إماماً).

وذكر أبو السعود، والألوسي، النسفي[6] وغيرهم الآراء في المسألة مع أنّهم قدموا رأي الزمخشري على الآراء الأخرى.

خلاصة القول:

تبين من العرض أنّ الدرويش أخذ برأي الأكثرين، وبما فيهم الزمخشري.

---

(1) ينظر: المحرر الوجيز، 206/1.

(2) ينظر: مفاتيح الغيب، 37/4، وأنوار التنزيل، /104.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 112/1.

(4) ينظر: البحر المحيط، 548/1.

(5) ينظر: الدر المصون، 100/2.

(6) ينظر: إرشاد العقل السليم، 156/1، وروح المعاني، 47/1، ومدارك التنزيل، 128/1.

5. قال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلأُمِّهِ السُّدُسُ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَآؤُكُمْ وَأَبناؤُكُمْ لاَ تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً فَرِيضَةً مِّنَ اللهِ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيما حَكِيمًا﴾ [سورة النساء، الآية 11].

عرض المسألة وتحريرها: (مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا**).**

قال الدرويش: "اضطرب كلامُ المعربين والمفسرين في تعليق هذا الجار والمجرور... يريد الزمخشري أنْ يقول: إنّهما متعلقان بقوله: (يوصيكم الله)، وما بعده وفي هذا التعليق ارتباك ملحوظ، ولهذا عدل أبو حيان إلى تعليقهما بفعل محذوف، أي: يستحقون ذلك من بعد وصية، وفيه تسامح عاجز وهروب من التعليق... فالأولى أنْ نعلقهما –كما أرى– بمحذوف خبر لمبتدأ ،محذوف، أي: قسمة هذه الأنصباء كائنة من بعد وصية."[1]

وأشار العكبري[2] إلى وجهين، ولم يقطع بأحدهما، أولهما أنّه يجوز أنْ يكون حالاً من السدس، تقديره مستحقاً من بعد وصية، والعامل الظرف، ويجوز أنْ يكون ظرفاً، أي: يستقر لهم ذلك بعد إخراج الوصية.

وذهب السمين الحلبي[3] وتبعه ابن عادل إلى أنّ في المسألة ثلاثة أوجه، الأول: هو قول الزمخشري، والثاني: هو قول أبى حيان، والثالث: هو قول العكبري.

وتبع البيضاوي، والنسفي الزمخشري.[4]

خلاصة القول:

نجد أنّ رأي الدرويش عرض آراء النحاة وخالفهم، واختار ما رآه الأسهل والأقل تكلّفًا.

1() إعراب القرآن وبيانه، 626/2.

2() ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 335/1.

3() ينظر: الدر المصون، 602/3، واللباب في علوم الكتاب، 218/6

4() ينظر: أنوار التنزيل، 63/2، ومدارك التنزيل، 86/1.

الفصل الثالث

الحروف

- المبحث الأول: الحروف العاملة.
- المبحث الثاني: الحروف غير العاملة.

التوطئة:

الحروف هو القسم الثالث من أقسام الكلمة، ويظهر معناه في غيره، الحرف عند الخليل ابن أحمد الفراهيدي جاء بمعان عدة، ومنها الحرف هو ما دل على معنى في غيره، أي: أنه لا يفيد معنى إلا مع غيره من الكلمات

وذكر المبرد[1] أنّ الكلام لا يخلو من هذه الثلاثة (الاسم، والفعل، والحرف).

الحرف في اللغة: جاء في لسان العرب[2] الحرف من حروف الهجاء: معروف، واحد حروف التهجي، والحرف: الأداة التي تسمى الرابطة؛ لأنّها تربط الاسم بالاسم والفعل.

الحرف في الاصطلاح: هو كل كلمة لا يظهر معناها كاملاً إلّا مع غيره، وقد عرّف سيبويه الحرف بقوله: "حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل."[3]

أي أنّ الحرف عند سيبويه غير مستقر، ويقصد به هنا الأداة التي نعرفها، وهي عاملة، وغير عاملة.

وهنا نجد أنّ سيبويه يقصد ويؤكد أنّه هناك نوع ثالث من الكلم، وهو ليس اسماً ولا فعلاً، ووافق ابن فارس رأي سيبويه في معنى الحرف حيث قال: "وقد أكثر أهل العربية في هذا، وأقرب ما فيه ما قاله سيبويه: إنّه الذي يعتبر معنى ليس في اسم ولا فعل."[4]

وصرّح الزجاجي بتعريف الحرف وجعل للحرف كتاباً، وهو حروف المعاني، حيث قال: "فإنّك سألتني أنْ أضع كتاباً أشرح فيه جميع معاني الحروف، وعلى كم وجه يتصرف الوجه."[5]

---

(1) ينظر: المقتضب، 2/1

(2) لسان العرب، 89/4، مادة (ح. ر. ف).

(3) الكتاب، 12/1.

(4) الصاحبي في فقه اللغة، 87.

(5) حروف المعاني للزجّاجي145/1

وقسّم ابن جني[1] الكلام إلى اسم، وفعل، وحرف فاكتفى بكلمة حرف ولم يتبعها بشيء، وكذلك فعل الزمخشري، وابن هشام.[2]

وقسّمتُ هذا الفصل إلى أحرف عاملة، وهي: التي إذا دخلت على الاسم أو الفعل أثرت في إعرابه وغيرته من حالة إعرابية إلى حالة أخرى مغايرة.

وغير العاملة، هي الأحرف التي إذا سبقت الاسم أو الفعل لا تعمل فيه ولا تؤثر عليه إعرابياً.

وبما أنّ الحروف قليلة في كتاب الدرويش، حصرتُ أكثر من اثنتي عشرة مسألة وقسمتها بين أحرف عاملة في المبحث الأول، وغير عاملة في المبحث الثاني.

(1) ينظر: الخصائص لابن جني، 41/1.

(2) ينظر: الكشاف، 376/4، وشرح المفصل، 18/1.

المبحث الأول

الحروف العاملة

1. قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الْهُدَى وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأنعام، الآية 71].

عرض المسألة وتحريرها: (وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ).

قال الدرويش: "(ولنسلّم) الواو حرف عطف، وفي هذه اللام فيها أقوال كثيرة لا طائل تحتها، ضربنا عنها صفحاً، وأقرب ما يبدو فيها أنّها على بابها من التعليل؛ فهي تعليل للأمر، والمعنى قيل لنا: أسلموا لأجل أنْ نسلّم والغرض من دخولها إفادة الاستقبال على وجه أوثق؛ إذ لا يتعلق الأمر والإرداة إلّا بمستقل."[1]

قبل عرض المسألة وتفصيلها لابد أنْ أشير إلى أنّ الدرويش ولعله جانبه الصواب فأعرب الواو قبل لنسلّم، وهي غير موجودة في الآية.

وأشار الفراء[2] إلى أنّ هذه اللام تقوم مقام (أنْ)؛ فتنصب الفعل المضارع، وهو رأي الكوفيين.

وأوضح الزجّاج[3] أنّ العرب تقول أمرتك بأنْ تفعل، وأمرتك لتفعل؛ فالأولى تكون الباء للإلصاق، والمعنى وقع الأمر بهذا الفعل، والثانية أخبر بالعلة التي لها وقع الأمر، والمعنى أمرنا للإسلام.

وأشار النحاس[4] إلى أنّ اللام لام التعليل، ثم أشار إلى قول أبي الحسن بن كسيان يقول عن أنواع اللامات عنده ثلاثة، لام الخفض، ولام الأمر، ولام التوكيد ولا تخرج عن ذلك.

وذهب الزمخشري[5] إلى أنّ اللام في (لنسلم) هي تعليل للأمر، بمعنى: أمرنا.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه، 396/2.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء، 220/1-261.

(3) ينظر: معاني القرآن للزجّاج، 262/2.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 84/2.

(5) ينظر: الكشاف، 37/2.

وقال ابن عطية:[1] "بأنّ اللام لام كي، وضعها أنْ مقدرة، ويقدر مفعول لـ(أمرنا) بالإخلاص، أو الإيمان."

وأشار العكبري[2] إلى أنّ المعنى: أمرنا بذلك لنسلم، وذكر أنّ اللام بمعنى الباء، أي بأنْ نسلم وجعلها زائدة.

وذكر أبو حيان[3] في اللام أربعة أوجه، ولم يختر منها وجهاً بعينه، وهي أنّها زائدة، وتكون بمعنى كي للتعليل، وتكون لام كي، وتكون بمعنى الباء.

وحصر السمين الحلبي[4] الآراء في ستة أوجهٍ، الأول: أنّ هذه اللام بعد الإرادة والأمر متعلقة بمحذوف على أنّه خبر للمبتدأ، فالمعنى في قولك: أمرت زيداً ليذهب، الأمر للذهاب، وهذا ما نقله أبو حيان عن سيبويه، والثاني: أنّ مفعول الإرادة والأمر محذوف، وتقديره: وأمرنا بالإخلاص لنسلم، والثالث: ما ذهب إليه الزمخشري، وقد تقدّم، والرابع: أنْ تكون اللام زائدة، والتقدير أمرنا أنْ نسلم، والخامس: أنْ تكون بمعنى الباء، أي أمرنا بأنْ نسلم، والسادس أنْ تكون اللام وما بعدها مفعول الأمر، وهي واقعة موقع أنْ، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون ومنهم الفراء.

خلاصة القول:

نجد أنّ الدرويش اتبع رأي الزمخشري، وهو الرأي البعيد عن التكلّف.

---

(1) ينظر: المحرر الوجيز، 308/2.

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 508/1.

(3) ينظر: البحر المحيط، 554/4.

(4) ينظر: الدر المصون، 686/4.

2. قال تعالى: ﴿لاَ تَخُونُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُواْ أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأنفال، الآية 27].

عرض المسألة وتحريرها: (وَتَخُونُواْ).

أشار الدرويش[1] إلى أنّ الواو يجوز أنْ تكون واو المعية فتنصب الفعل بعدها بأنْ مضمرة لوقوعه في جواب النهي، ويجوز أنْ تكون واو عاطفة، فيكون (تخونوا) مجزوماً داخلاً في حكم النهي، والأولى عند الدرويش أنْ تكون الواو عاطفة، والفعل مجزوم بعطفه على المجزوم بعد لا الناهية؛ لأنّ فيه النهي عن كل واحدٍ على حده، بخلاف القول إنّه منصوب؛ فإنّ فيه النهي عن الجمع بينهما، ولا يترتب على النهي عن الجمع بين الشيئين، والنهي عن كل واحدٍ على حدته.

وذكر الفراء[2] بأنّه يجوز أنْ تكون جزماً على النهي، أو إنْ شئت جعلتها صرفاً ونصبتها، وتبعه الطبري، والنحاس، ومكي، والزمخشري، وابن عطية، والعكبري، والبيضاوي، والنسفي، وأبو حيان، وأبو السعود، وغيرهم.[3]

وأشار أبو حيان إلى جواز في (وتخونوا) أنْ تكون مجزوماً عطفاً على (لا تخونوا)، ومنصوباً على جواب النهي، ورجح الجزم على النصب معللا ذلك بقوله: "لأنّ النصب يقتضي النهي عن الجمع، والجزم يقتضي النهي عن كل واحد."[4]

خلاصة القول:

بعدما اطلعت على جميع كتب العلماء المذكورين خلُصت إلى أنّ الرأيين جائزان نحويًا، وما علل به أبو حيان علل به الدرويش والله أعلم.

---

(1) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، 123/3.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء، 408/1.

(3) ينظر: جامع البيان في إعراب القرآن، 124/11، وإعراب القرآن للنحاس، 95/2، ومشكل إعراب القرآن، 313/1، والهداية في بلوغ النهاية، 2793/4، والكشاف، 214/2، والمحرر الوجيز، 518/2، ومفاتيح الغيب، 475/15، وأنوار التنزيل، 65/3، ومدارك التنزيل، 640/1، وإرشاد العقل السليم، 67/4.

(4) البحر المحيط، 307/5.

3. قال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأنعام، الآية 109].

عرض المسألة وتحريرها: (أَنَّهَا).

ذكر الدرويش:[1] في إعراب (أنّها إذا جاءت لا يؤمنون) هو الواو استئنافية، و(ما) استفهام إنكاري في محل رفع مبتدأ، وجملة يشعركم خبرها، والكاف مفعول أول ليشعركم، وأنّ وما في حيزها في موضع المفعول الثاني، وإذا ظرف متعلق بـ(يؤمنون)، وجملة لا يؤمنون خبر أنّها، ثم فصّل الدرويش أنّ بعض النحاة جعل لا زائدة، وبعضهم أوّل (أنّ) بـ(لعل)، وبعضهم جعل الكلام جواب قسم محذوف، وقد تفتح همزة أنّ بعد القسم، والأصح أنّ الآية باقية على ظاهرها، وأنّ هذا كله مجرد تكلّف.

وأول من أشار إلى مجيء (أنّ) بمعنى (لعل) سيبويه[2] ونقل ذلك عن الخليل.

ثم ذكر الأخفش والفراء[3] أنّ (لا) زائدة، وزيادتها لا تحتاج إلى تأويل، وأنّ بمعنى لعل.

أشار الزمخشري[4] إلى أنّ (أنّ) تكون بمعنى (لعل) واستشهد بقراءة أُبيّ وقراءة أبي عمرو ومجاهد[5] (لعلها إذا جاءت)، وأمّا من قرأ بكسر همزة (أنّ) فعلى أنّ الكلام قبلها قد تمّ، ثم أشار إلى زيادة (لا) في قراءة الفتح، وقرأ أهل مكة (إنّها بالكسر).

وذهب الرازي[6] إلى أنّ الأجود قراءة الكسر، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وأشرنا لها في قول الزمخشري، وتقديرها أنّ الكلام قد تمّ، وأشار أيضاً إلى قول سيبويه والخليل.

---

(1) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، 430/2.

(2) ينظر: الكتاب، 123/3.

(3) ينظر: معاني القرآن للأخفش، 283/1، ومعاني القرآن للفراء، 138/3.

(4) ينظر: الكشاف، 57/2.

(5) ينظر: الكامل في القراءات العشر الأربعين الزائدة عليها، 381.

(6) ينظر: مفاتيح الغيب، 112/13.

وحصر السمين الحلبي[1] المسألة بستة أوجه، ومن هذه الوجوه أنْ تكون (ما) في قوله (ما يشعركم) نافية، وفي هذا تكلّف بعيد، ومن هذه الأوجه حذف المعطوف والمعنى وما يشعركم أنّها إذا جاءت لا يؤمنون، أو يؤمنون فحذف لعلم السامع، ومن هذه الآراء أنْ يكون التقدير على وجود لام العلة، فالأصل؛ لأنّها إذا جاءت لا يؤمنون.

خلاصة القول:

عرض الدرويش كل الآراء، ورجّح أنْ تكون (أنّ) عنده على بابها، ولا حاجة إلى التأويلات المتكلّفة، وذكر رأي الزمخشري ومال إليه.

4. قال تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَاء رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأنعام، الآية 154].

عرض المسألة وتحريرها: (ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ).

قال الدرويش: "الأصل في (ثم) أنْ تكون للترتيب مع المهلة والتراخي في الزمان، ومن ثم توقف المفسرون والنحاة في حقيقة العطف بها هنا، ولم أجد فيما قالوه مقنعاً."[2]

أشار الدرويش إلى جميع الآراء التي أشار إليها النحاة، وسأعرضها كما يأتي:

ذهب الأخفش[3] إلى أنّ (ثم) تختلف عن التراخي، بدليل القول أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس، أعجب هنا بقصد أنّها تفيد الترتيب لا التراخي.

وأشار الزجاج[4] إلى أنّ (ثم) استخدمت للعطف على التلاوة، وفسّرها بقوله تعالى: (قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ).

(1) ينظر: الدر المصون، 5/105-106.
(2) إعراب القرآن وبيانه، 2/497.
(3) ينظر: معاني القرآن للأخفش، 1/318.
(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، 2/305.

وذهب الزمخشري[1] إلى أنّ الكلام معطوف على ما تقدم، وجعل ابن عطية[2] الترتيب هنا في القول، أمّا الرازي[3] فذكر ثلاثة أوجه الأول: ما ذهب إليه الزجّاج، والثاني: ما ذهب إليه الزمخشري، والثالث: أنّ في الكلام حذفاً، والتقدير: ثم قل يا محمد إنّا آتينا موسى الكتاب، وهذا الرأي قال به الباقولي قبل الرازي، وجعل ابن مالك[4] من ذلك قوله تعالى: (ثم ءاتينا موسى).

وفصّل أبو حيان[5] جميع الآراء السابقة، ثم زاد عليها قول الحوفي، وذكر أنّ هذه الآراء متكلّفة، والأرجح أنّها استعملت للعطف كالواو.

خلاصة القول:

تبيّن أنّ الدرويش اختار ما ذهب إليه الزمخشري، وهو أقرب إلى الإفهام وأقل تكلّفاً.

5. قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ [سورة الصافات، الآية 103].

عرض). المسألة وتحريرها: (فَلَمَّا) قال الدرويش: "جواب (لَمّا) محذوف، تقديره ظهر صبرهما، أو أجزلنا لهما أجرهما، أو كان ما كان مما تنطق به الحال، وقال الكوفيون والأخفش الجواب: وتله للجبين بزيادة الواو، وقيل: (وناديناه) بزيادة الواو أيضاً، والأول أرجح."[6]

أشار الفراء[7] إلى دخول الواو في جواب فلَمّا، وذهب الزجّاج والفرّاء لحذف الجواب، وتبعهم القيسي.[8]

وأشار البغوي[9] إلى أنّ جواب لَمّا جملة (ناديناه)؛ بإسقاط اللام.

---

(1) ينظر: الكشاف، 80/2.
(2) ينظر: المحرر الوجيز، 364/2.
(3) ينظر: مفاتيح الغيب، 4 /186.
(5) ينظر: شرح التسهيل، 357/3، وحاشية الصبان، 139/3.
(5) ينظر: البحر المحيط، 693/4-694.
(6) إعراب القرآن وبيانه، 408/6.
(7) ينظر: معاني القرآن للفراء، 390/2.
(8) ينظر: معاني القرآن للزجّاج، 409/16، ينظر: مشكل إعراب القرآن، 617/2.
(9) ينظر: تفسير البغو ي، 221/4.

وقال الزمخشري: " فإنْ قلت أين جواب لما ؟ قلت: هو محذوف تقديره: فلَمّا أسلما وتله للجبين وناديناه أنْ يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا، كان ما كان، مما تنطق به الحال، ولا يحيط به الوصف."[1]

وذهب ابن عطية[2] إلى أنّ الكوفيين يرون أنّ جواب (لَمّا) جملة ناديناه بزيادة الواو، أمّا البصريون فالجواب محذوف عندهم، ونسب هذا القول للخليل وسيبويه.

وذكر الرازي[3] ما أشار إليه ابن عطية ولكنه مال إلى رأي البصريين؛ حيث أورد "حذف الجواب ليس غريباً في القرآن، والفائدة فيه أنّه إذا كان محذوفاً كان أعظم وأفخم."

واختار العكبري[4] أنْ يكون الجواب محذوفاً، ثم أشار إلى رأي الكوفيين، وهذا ما نقله ابن يعيش[5] في شرحه على المفصّل أنّ البغداديين يجيزون زيادة الواو، وجعلوا منه الآية التي نحن بصددها.

ورجّح أبو حيان[6] الرأي القائل بحذف جوابها على الأوجه الأخرى التي أوردها.

وذهب جمهور البصريين إلى أنّ الواو لا تُزاد، وأوَّلُوا هذه الآية ونحوها على حذف الجواب.

خلاصة القول:

تبيّن أنّ الدرويش تبع البصريين على عدم زيادة الواو، وهو الرأي الأيسر والأقل تكلفا والله أعلم.

6. قال تعالى: ﴿قَالَ آمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ [سورة طه، الآية71].

عرض المسألة وتحريرها: (فِي جُذُوعِ النَّخْلِ).

---

(1) الكشاف، 55/4.
(2) ينظر: المحرر الوجيز، 481/4.
(3) ينظر: مفاتيح الغيب، 350/26.
(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 1092/2.
(5) ينظر: شرح المفصل، 11/5.
(6) ينظر: البحر المحيط، 117/9.

قال الدرويش: "في الكلام استعارة مكنية تبعية، وتقريرها: أنّه شبّه استعلاء المصلوب على الجذع بظرفيه المقبور في قبره، ثم استعمل في المشبه (في) الموضوعة للمشبه به، أعني: الظرفية، فجرت الاستعارة في الاستعلاء والظرفية، وبتبعيتها في(على) وفي، وإذاً: ففي على بابها من الظرفية، وهذا أصح الأقوال فيها، وقيل: إنّ (في) بمعنى على، فلا يكون في الكلام استعارة."[1]

أشار الفراء[2] إلى أنّه يصلح (على) في موضع (في)، وهنا استشهد بقوله تعالى: **﴿وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [سورة البقرة، الآية 102]**، ومعناه في ملك سليمان.

وذكر الطبري والبغوي[3] يعني به على جذوع النخل.

أمّا الزمخشري[4] فذكر (شبَّه تمكُّن المصلوب) في الجذع، بتمكُّن الشيء المُوعى في وعائه، لذلك قيل: في جذوع النخل، والمقصود بذلك أنّ شدة الصلب، وقوة الربط تجعل المصلوب داخلاً في جوف النخلة.

وذهب ابن عطية[5] إلى أنّ في الآية اتساعاً من حيث هو مربوط في الجذع، وليست على حد قولك: ركبتُ على الفرس.

وصرَّح الزمخشري والرازي[6] بأنّ (في) بمعنى (على) ضعيف، في حين أنّ العكبري أشار إلى أنّ في بمعنى (على)؛ لأنّها تشير إلى مكان المصلوب.

أمّا ابن هشام[7] فذهب إلى أنّ حروف الجر لا تتناوب، إنّما يؤول المعنى مستشهداً على قاعدته بهذه الآية، وأشار إلى أنّ عدم التناوب هو رأي البصريين، أمّا الكوفيين فيتناوبون الأحرف.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه، 703/4.
(2) ينظر: معاني القرآن للفراء، 186/2.
(3) ينظر: جامع البيان، 321/2، وتفسير البغو ي، 284/5.
(4) ينظر: الكشاف، 76/3.
(5) ينظر: المحرر الوجيز، 53/4.
(6) ينظر: الكشاف، 76/3، مفاتيح الغيب، 76/22.
(7) ينظر: مغني اللبيب، 151/1.

وتبع البيضاوي وابن عاشور[1] كلام الزمخشري، أمّا أبو السعود، والألوسي[2] فأوردا أنّ المعنى هنا إبقاؤهم مصلوبين زماناً مديدًا.

خلاصة القول:

تبيّن من عرض المسألة أمران، الأول: أنْ يكون حرف الجر باقياً على بابه، وفيه إشارة إلى قوة الصلب، أو زمن الصلب، وهو ما قاله الزمخشري، وتبعه الدرويش، والثاني: أنْ يكون حرف الجر نائباً عن حرف جر آخر، ولكن الذين قالوا بأنّ الحروف تتناوب يميتون استكشاف أسرار القرآن.

7. قال تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [سورة الأنبياء، الآية 17].

عرض المسألة وتحريرها: (إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ).

قال الدرويش: "إنّه يجوز (إنْ) تكون نافية، بمعنى (ما) وكنا فاعلين، كان واسمها وخبرها والجملة حالية من فاعل (اتخذناه)، أي: حال كوننا غير فاعلين، ويجوز أنْ تكون (إنْ) شرطية وجوابها محذوف يدل عليه جواب (لو)، ولعل هذا أولى وأشبه الوجهين بمذهب العربية."[3]

أشار الفراء[4] إلى أنّ (كنا فاعلين) بمعنى ما كنا فاعلين، وقد تكون إنْ بمعنى (ما) واستشهد بقوله تعالى: **﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [سورة فاطر، الآية 23]**، وقد تكون عنده في مذهب الجزاء؛ أي إنْ كنا فاعلين ولكنّا لا نفعل، وأشار المفسرون إلى ما أشار إليه الفراء، ومنهم، يحيى ابن سلاّم، والبغوي.[5]

---

(1) ينظر: أنوار التنزيل، 33/4، والتحرير والتنوير، 265/16.

(2) ينظر: إرشاد العقل السليم، 39/6، وروح المعاني، 524/8.

(3) إعراب القرآن وبيانه، 17/5.

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء، 200/2.

(5) ينظر: وتفسير يحيى بن سلام، 308/1، وتفسير البغوي، 313/5.

وذهب الزجّاج[1] إلى أنّ معنى (إنْ) هو (لَمَا كنّا فاعلين) ما كما جاء في كتب التفسير، ويجوز عنده أنْ تكون للشرط أي: إنْ كنا ممن يفعل ذلك، ولسنا ممن يفعله.

وجعلها أبو حيان[2] للشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب (لو) وهو الظاهر عندهُ.

خلاصة القول:

ذكر قسم من العلماء الرأيين، ومنهم ابن عطية، والقرطبي، والنسفي، والسمين الحلبي، وأبو السعود، وابن عاشور،[3] وكان الدرويش متبعًا لرأي الفراء وبنفس العبارات.

8. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُون﴾ [سورة الأحقاف، الآية 26].

عرض المسألة وتحريرها: (إِنْ مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ).

ذكر الدرويش[4] في إعراب (إِنْ) ثلاثة أوجه، الأول: الذي أشار إليه وهو (إِنْ) شرطية جوابهما محذوف، والثاني: أنْ تكون مزيدة، تشبيهاً للموصولة بـ(ما) النافية، والثالث –هو المرجّح عنده– تكون نافية بمعنى (ما)، أي مكناهم في الذي ما مكناكم فيه من القوة، وقد عدَل عن (ما) النافية واستخدم إنْ؛ لتلاقي اجتماع متماثلين.

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، 378/3.

(2) ينظر: البحر المحيط، 416/7.

(3) ينظر: المحرر الوجيز، 77/4، والجامع لأحكام القرآن، 276/11، ومدارك التنزيل، 398/2، والدر المصون، 138/8، وإرشاد العقل السليم، 59/6، والتحرير والتنوير، 33/17.

(6) إعراب القرآن وبيانه، 178/7–177.

وجعل الفراء[1] (إنْ) نافية في هذه الآية، وفسّرها (في الذي لم نمكنكم فيه)، و(إنْ) بمعنى (ما) في الجحد.

وأشار الطبري[2] إلى أنّ (إنْ) نافية بدليل وضع لم مكانها، وتبع الزجّاج[3] آراء السابقين، وهي جعل إنْ نافية، أولى من جعلها موصولة.

وجلُّ كتب الإعراب والتفسير جعلت (إنْ) نافية، كمكي، والزمخشري، وابن عطية، والرازي، والعكبري والبيضاوي، والنسفي، وأبو حيان[4]، وغيرهم كثير.

خلاصة القول:

ما اتبعه الدرويش يكاد يكون في جلِّ الكتب التي سبقته، وهو المرجّح عند النحاة والمفسرين.

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء، 56/3.

(2) ينظر: جامع البيان، 160/21.

(3) ينظر: معاني القرآن للزجّاج، 446/4.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 668/2، والكشاف، 308/4، والمحرر الوجيز، 103/5، ومفاتيح الغيب، 26/28، والتبيان في إعراب القرآن، 1158/2، وأنوار التنزيل، 116/5، ومدارك التنزيل، 118/4، والبحر المحيط، 478/9.

المبحث الثاني

الحروف غير العاملة

1. قال تعالى: ﴿لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلاَ تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة آل عمران، الآية 188].

عرض المسألة وتحريرها: (فَلاَ تَحْسَبَنَّهُمْ).

قال الدرويش:" الفاء زائدة لتحسين اللفظ، وقد أنشدوا على زيادة الفاء في مثل هذا التركيب قول حاتم الطائي:

وَحتّى تَركْتَ العَائِداتُ يُعدنه

يقُلْنَ فَلا تَبْعُدْ وَقُلْتُ لهُ ابْعُدْ[1]

أي لا تبعد، هكذا أعربها المعربون و تبعهم المفسرون وأرى أنّها الفصيحة، وهي تسبق عادة جملة التطرية لنشاط القارئ بعد حذف المفعول الثاني (لتحسبنهم) الأولى، أي: لا تحسبنهم ناجين."[2]

ذهب الأخفش[3] إلى أنّ الفاء زائدة، وتبعه في ذلك ابن جني، والقيسي، وابن عطية، والباقولي.[4]

وأشار العكبري[5] أيضاً إلى أنّ الفاء زائدة وليست للعطف، وعلى النسق ذاته.

أشار أبو حيّان[6] إلى أنّ الفاء زائدة، إذ لا يصح أنْ تكون للعطف، وتبعهم أبو السعود والألوسي[7] وكثيرون.

---

(1) ديوانه، 215، والشاهد فيه زيادة الفاء (فلا تبعد)، ينظر البحر المحيط، 44/3، وسر صناعة الإعراب، 279/1،(البحر الطويل)

(2) إعراب القرآن وبيانه، 593/1.

(3) ينظر: معاني القرآن للأخفش، 241/1.

(4) ينظر: سر صناعة الإعراب، 279/1، ومشكل إعراب القرآن، 183/1، والمحرر الوجيز، 553/1، وإعراب القرآن للباقولي، 429/2.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري، 319/1.

(6) ينظر: البحر المحيط، 467/3.

(7) ينظر: إرشاد العقل السليم، 126/2، وروح المعاني، 362/2.

وأشار ابن عاشور[1] إلى أنّ الجملة اعتراض بالفاء.

أمّا النحاة المحدثون فمنهم الخراط[2] جعل الفاء عاطفة، والجملة بعدها عطف على تحسبن الأولى.

خلاصة القول:

يتبيّن أنّ الدرويش تبع رأي الزمخشري في أنّ الفاء فصيحة، واعتمد الدرويش هذا الرأي.

2. قال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [سورة يونس، الآية58].

عرض المسألة وتحريرها: (فَبِذَلِكَ).

قال الدرويش: "... ثم قالوا الفاء الداخلة على (بذلك) زائدة، وبذلك بدل من بفضل الله، والأولى أنْ تكون عاطفة وبذلك عطف على بفضل الله، وذلك أصح من جعلها زائدة."[3]

أشار الأخفش[4] إلى أنَّ الفاء زائدة، (وبذلك) بدل من (بفضل الله)، وكذلك قال الزجّاج: "الأصل، فبذلك بدل من قوله بفضل الله وبرحمته."[5]

وخالفهم الزمخشري[6] في أنّ الفاء داخلة لمعنى الشرط، وتبعه البيضاوي، والنسفي، وأبو السعود والشوكاني، وأبو زهرة.[7]

---

(1) ينظر: التحرير والتنوير، 195/4.

(2) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن، 158/1.

(3) إعراب القرآن وبيانه،351/3.

(4) ينظر: معاني القرآن للأخفش، 375/1.

(5) معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، 25/3.

(6) ينظر: الكشاف، 353/2.

(7) ينظر: أنوار التنزيل، 116/3، ومدارك التنزيل، 28/2، وإرشاد العقل السليم، 156/4، وفتح القدير، 516/2، وزهرة التفاسير، 3596/5.

وأمّا العكبري[1] فأجاز فيها الأمرين، الأول: أنْ تكون زائدة، والثاني: يحتمل أنْ تكون عاطفة مرتبطة بما قبلها.

وذكر أبو حيان والسمين الحلبي[2] كل الأوجه التي ذكرتها سابقاً عن النحاة.

خلاصة القول:

تبيّن أنّ الدرويش اختار العطف، وأكثر النحاة اختاروا أنْ تكون زائدة ولم يذكر الدرويش السبب أو العلة.

3. قال تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة النساء، الآية 26].

عرض المسألة وتحريرها: (لِيُبَيِّنَ).

قال الدرويش: "اللام زائدة، ولكنها أعطيت حكم لام التعليل، وقد أفادت زيادة اللام، تأكيداً لإرادة التبيين... أوردنا في باب الإعراب ما ارتأيناه، وارتأاه الزمخشري من قبل، وهو رأي الكوفيين، ولكن سيبويه والبصريين يرون أنّ مفعول يريد محذوف، تقديره: يريد الله هذا ... ولكننا نرى فيه تكلّفاً لا يتفق مع أسلوب القرآن السمح."[3]

أشار الفراء[4] إلى أنّ العرب تجعل اللام التي بمعنى (كي) في موضع أنْ، (في) أردت وأمرت، وهنا المقصود أنّها لا تصلح مع الماضي.

---

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 678/2.

(2) ينظر: البحر المحيط، 75/6-76، والدر المصون، 224/6.

(3) إعراب القرآن وبيانه، 12/2-13.

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء، 261/1.

وعقّب الزجّاج[1] على الفراء؛ بحيث أشار إلى قول الكوفيين معنى اللام وهي تقوم مقام أنْ، وما كان في معنى أنْ دخلت عليه اللام.

وفصّل الزمخشري[2] المسألة؛ حيث أشار إلى أنّ الأصل (يبين لكم)، واللام زيدت للتأكيد، كما تزاد في لا أبالك، لتأكيد إضافة الأب.

وألمح ابن عطية[3] إلى الخلاف الذي دار بين النحاة في اللام من قوله (ليبين)؛ فأشار إلى رأي سيبويه الذي قدر (اللام) بـلأنْ يبيّن، والمفعول المضمر، تقدير يريد الله هذا، فلابد أن تقدر (أنْ)، سواء كانت اللام للجر، أو لام كي؛ وعلل ذلك بأنّهما لا يدخلان إلّا على الأسماء.

وتابع الأصبهاني، والعكبري، والسمين الحلبي[4] رأي ابن عطية.

وأشار أبو حيان إلى ما أشار إليه الزمخشري وهو رأي البصريين من تقدير المفعول به قبل يبيّن؛ لأنّهم لا يجيزون أنْ يكون متعلق الإرادة التبيين؛ لأنّه يؤدي إلى تعدي الفعل إلى مفعوله.

4. قال تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [سورة الأنعام، الآية 121].

عرض المسألة وتحريرها: (وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ).

اختار الدرويش[5] إعراب الواو حالية، ثم أوردها في باب الفوائد حيث ذكر أن هذه الآية قد شغلت المعربين والمفسرين، وأنّه أورد ما يراه أدنى إلى الفهم، ثم ألمح إلى الخلاف الدائر حول هذه الواو؛ بذكر كلام السمين، والذي ذكر فيها ثلاثة أوجه، الأول: أنْ تكون الواو استئنافية، ولا يجوز أنْ تكون نسقاً؛ لأنّ

(1) ينظر: معاني القرآن للزجاج، 32/2.
(2) ينظر: الكشاف، 501/1.
(3) ينظر: المحرر الوجيز، 40/2.
(4) ينظر: إعراب القرآن للأصبهاني، 89/1، والتبيان في إعراب القرآن، 350/1، والدر المصون، 659/3.
5() ينظر :إعراب القرآن وبيانه 442/2

الأولى طلبية، وهذه خبرية، والثاني عكس الأول، وفيه جعل الواو عاطفة، وهو مذهب سيبويه، والثالث أنْ تكون الواو حالية، على تقدير: لا تأكلوه، والحال أنّه فسق.

ذكر ابن عادل[1] كلاماً للرازي في المسألة وهو أنّ الواو حالية، وتبجح به الرازي على الحنفية، وقلب دليلهم عليهم بهذا الوجه، وذلك أنّهم يمنعون من أكل متروك التسمية، ودليلهم هذه الآية فقال الرازي هذه الواو حالية، ولا يجوز أنْ تكون عاطفة؛ لتحالفهما طلباً، وخبراً فتعَّين أنْ تكون حالية، وإذا كانت حالية كان المعني لا تأكلوه حال كونه مفسقاً والفسق مجمل مفسّر في آية أخرى، وهي قوله تعالى: **﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ﴾ [سورة الأنعام، الآية 145]** يعني أنّه إذا ذكر على الذبيحة غير اسم الله فإنّه لا يجوز أكلها؛ لأنّه فسق.

واختار النسفي[2] ما ذهب إليه الرازي فالواو عنده حالية، وعند أبو حيان الواو استئنافية، قال: "هذه الجملة لا موضع لها من الإعراب، وتضمَّنت معنى التعليل فكأنَّه قيل لفسقه."[3]

أمّا ابن عاشور[4] فجعلها معطوفة على جملة (لا تأكلوا).

خلاصة القول:

إنّ جميع الكتب تحدثت عن الخلاف الفقهي والنحوي في هذا الأمر، وتبيّن هنا أنّ الدرويش تبع القائلين بأنّ الواو حالية، وهنا عنده أقرب إلى الفهم من جعلها عاطفة أو استئنافية.

(1) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 484/8.
(2) ينظر: مدارك التنزيل، 30/2.
(3) البحر المحيط، 633/4.
(4) ينظر: التحرير والتنوير، 41/8.

5. قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [سورة الكهف، الآية 22]

عرض المسألة وتحريرها: (وَثَامِنُهُمْ).

قال الدرويش: "الواو فيها أقوال تربو على الحصر، وقد شغلت العلماء والأدباء فصّنفوا فيها المطولات... وأولى ما يقره المنطق أنْ تكون هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، تشبيهاً لها بالجملة الواقعة حالاً بعد المعرفة، نحو: جاء زيد ومعه رجلٌ آخر؛ وذلك لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، بمعنى أنّ اتصافه بها أمرٌ مستقرٌ راسخٌ في الأذهان، وهذا ما اختاره الزمخشري وابن هشام."[1]

أشار الزجّاج[2] إلى أنّ الواو سواء أدخلتها على الكلمة، أو لم تدخل واحد، ويجوز أنْ تدل على انقطاع القصة وتمام الشيء، وسلك مسلكه مكي القيسي[3] حيث كونها تدل على انقطاع القصة، ولو دخلت الواو على رابع وسادس، لجاز ذلك، ويجوز أيضاً حذف الواو.

وفصّل البغوي[4] المسألة فذكر أنّ للواو أوجهاً، أولها: يجوز ذكرها وحذفها، الثاني: أنّها واو الحكم والتحقيق، والثالث: أنّ هذه الواو تسمى (واو الثمانية)؛ وذلك لأنّه يذكر أنّ العرب كان عندهم العقد سبعة؛ فكانوا يعدون ويذكرون الواو قبل الثامن، فالوجه الأول: هو ما أشار إليه الزجاج، ومكي.

وألمح الزمخشري[5] إلى أنّ الواو هي الداخلة على الجملة الثالثة، وهي التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة، نحو: جاءني رجل ومعه آخر، وفائدة الواو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، أو اتصاف أمر ثابت مستقر.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه، 460/4

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، 277/3.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 439/1.

(4) ينظر: تفسير البغوي، 161/5.

(5) ينظر: الكشاف، 713/2.

وذهب ابن عطية[1] إلى أنّ الواو هي واو عطف دخلت في آخر الأخبار؛ لتفصل الأمر، ثم ذكر أنّ الذين أسموها بواو الثمانية توهموا وهي واو لا يستغنى عنها.

وأشار الأصبهاني[2] –بعد أنْ وافق ما ذهب إليه الزجّاج ومكي– إلى أنّ من قال إنّها واو الثمانية هم بعض المفسرين، وليسوا بنحاة.

وجعل الرازي[3] للواو أوجهاً أخرى، وهي أنّ السبعة عند العرب أصلٌ في المبالغة، فإذا وصلوا إلى ثمانية، ذكروا لفظاً يدل على الاستئناف، فقالوا: وثمانية **﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ [سورة الحشر، الآية 23]**، ولم يذكر الواو في النعت الثامن.

وتبع العكبري[4] الزمخشري، ورفض الآراء الأخرى.

وخالف أبو حيان[5] الزمخشري؛ حيث أشار إلى أنّ رأي الزمخشري، ولم نعلم أحداً من علماء النحو قال به.

وحصر السمين الحلبي[6] الأقوال الواردة في المسألة، فذكر أنّ الذين أسموها واو الثمانية هم ابن خالويه، وأبو بكرٍ راوي عاصم.

وخالف ابن عاشور[7] الآراء السابقة، وأشار إلى أنّ هذه الواو حالية، وفسّر رأيه بالتفصيل، وفند الرأي القائل إنّ الواو هي واو الثمانية، وأشار إلى أنّ هذا الرأي منسوب في كتب العربية إلى بعض النحاة، وذكرهم بالاسم في كتابه كابن خالويه، والتغلبي من المفسرين.

---

(1) ينظر: المحرر الوجيز، 508/3.
(2) ينظر: إعراب القرآن للأصبهاني، 212–213.
(3) ينظر: مفاتيح الغيب، 448/21–449.
(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 843/2.
(5) ينظر: البحر المحيط، 161/7.
(6) ينظر: الدر المصون، 467/7.
(7) ينظر: التحرير والتنوير، 292/15.

خلاصة القول:

نجد أنّ الدرويش تبع رأي الزمخشري، كالبيضاوي، والنسفي، والألوسي،[1] وغيرهم.

6. قال تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [سورة النساء، الآية 65].

عرض المسألة وتحريرها: (فَلاَ وَرَبِّكَ).

قال الدرويش: "الفاء استئنافية و(لا) مزيدة لتأكيد القسم، والواو حرف قسم وجر، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف تقديره أقسم."[2]

أشار مكي القيسي[3] إلى أنّ المعنى في قوله (فلا) أي: ليس الأمر على ما يزعمون.

وذهب الزمخشري[4] إلى أنّ (لا) مزيدة لتأكيد معنى القسم، واستشهد بقوله تعالى: **﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِيْنَ﴾ [سورة الحجر، الآية 92].**

وذهب ابن عطية[5] إلى ما ذكره الطبري (لا) قدمت للقسم اهتماماً بالنفي وإظهاراً لقوته، ويجوز إسقاط (لا) الثانية ويبقى أكثر الاهتمام بالأولى، ويصح إسقاط الأولى ويبقى معنى النفي ويذهب معنى الاهتمام.

وفصّل الرازي[6] المسألة على وجهين، الأول: أنّها زائدة وأصل الكلام (فوربك) لا يؤمنون، والثاني: أنْ تكون (لا) مفيدة، وليست زائدة، فإمّا أنْ تكون أفادت نفي أمر مسبق، أو توكيد النفي الذي جاء فيما بعد.

---

(1) ينظر: أنوار التنزيل، 277/3، ومدارك التنزيل، 16/3، وروح المعاني، 229/8.

(2) إعراب القرآن وبيانه، 51/2.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 177/2.

(4) ينظر: الكشاف، 528/1.

(5) ينظر: المحرر الوجيز، 74/2.

(6) ينظر: مفاتيح الغيب، 127/10.

ولم يختلف كثيراً العكبري[1] على الرازي فبيّن الوجهين، الأول: زائدة، والثاني: نافية لشيء محذوف، وتبعهم أبو حيان البيضاوي والزمخشري وابن عطية.[2]

خلاصة القول:

تبيّن من عرض الآراء أنّ ما ذهب إليه الدرويش هو رأي الزمخشري، وهو ما اتبعهُ جلُّ المعربين.

7. قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الحاقة، الآية 41].

عرض المسألة وتحريرها: (قَلِيلًا مَا).

قال الدرويش: "و(ما) يحتمل أنْ تكون نافية، فينتفي إيمانهم ألبتة، ويحتمل أنْ تكون مصدرية والمتصف بالقلة هو الإيمان اللغوي، ويكون المصدر المؤول في موضع رفع على الفاعلية بـ(قليلاً) أي: قليلا إيمانكم، ويحتمل أنْ تكون زائدة مؤكدة، ولعل هذا الوجه أصوب الوجوه؛ لأنّه المناسب لتأكيد القلة، والمعنى: أنّهم آمنوا بأشياء يسيرة."[3]

أشار الزجّاج[4] إلى أنّ (ما) مؤكدة ولا إعراب لها، وهو لغوٌ في باب الإعراب، وتبعه مكي، والرازي والقرطبي، والواحدي، وغيرهم كثير.[5]

والرأي الذي أشار له الزجّاج أشار إليه جلُّ المعربين والمفسرين، في أنّ معنى (ما) مؤكدة، أو لغو، أو صلة جميعها تصب في أنّها (ما) زائدة والزيادة تحمل معنى التأكيد.

---

(1) ينظر: التبيان، 369/1.

(2) ينظر: البحر المحيط، 694/3، وأنوار التنزيل، 82/2، والكشاف، 528/1، والمحرر الوجيز، 74/2.

(3) إعراب القرآن وبيانه،60/8.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، 218/5.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 281/1، ومفاتيح الغيب 634/30، والهداية إلى بلوغ النهاية، 7689/12، والجامع لأحكام القرآن، 275/18.

وخالف الأصبهاني[1] الآراء السابقة، وذكر أنّ (قليلاً) نعت لظرف محذوف، وما صلة، ويجوز عندهُ أنْ تكون مصدرية، والمصدر في موضع رفع بـ(قليلاً)، وفصّل الزمخشري[2] القول بأنّ القلة هنا بمعنى العدم، أي: تؤمنون ألبتة وعلى كلامه تكون زائدة، ولا يجوز أنْ تكون مصدرية.

خلاصة القول:

يتبيّن أنّ القائلين بزيادتها أكثر من القائلين بالأوجه الأخرى، وهي أوضح من أنْ تكون نافية.

(1) إعراب القرآن للأصفهاني، 467.

(2) ينظر: الكشاف، 606/4.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث أسأل الله سبحانه وتعالى أنْ يجعله نافعاً لي في الدنيا والآخرة، هذا الجهد الجهيد للدراسة والغوص في أعماق هذا الكتاب الضخم المتكون من عشر مجلدات، هذا المرجع الحديث الذي ينهل من فيضه الدارسون، ويستعين به الباحثون لتنظيم أفكاره، وترتيبه، واختصاره، وعرضه للآيات لغوياً، وصرفياً، ونحوياً، وبلاغياً، وجمعه كل آراء النحاة السابقين والمفسرين، حيث يُعدّ هذا الكتاب من أعظم المؤلفات في العصر الحديث؛ لأنّه يمثّل طريقة فريدة في العرض وهي ذكر الآية، ثم بيان تفسيرها من النواحي اللغوية، و بيان المعنى الإعرابي، وعرض آراء النحاة القدامى، ثم الفوائد البلاغية للآية، ومن خلال دراستي للكتاب وصلت إلى عدة **نتائج وأهمها ما يأتي:**

– كان الدرويش في جل اختياراته متبعاً لآراء البصريين والأخفش بالأخص، كما في مبحث المرفوعات وغيرها الصفحة الحادية والعشرون والصفحة الثلاثون والصفحة الرابعة والثلاثون، وجل المسائل التي تقدّم عرضها.

– الدرويش يقوم كثيرا باختيار إعراب دون أنْ يرجّح لنا السبب، أو العلة من هذا الاختيار.

– اعتمد الدرويش على كثير من مؤلفات المفسرين وجعلها المرجع الذي يفتح به الاختيار، حيث توهّم أقوال بعض النحاة، وعند البحث لم أجد رأياً لذلك القول، ويكون بذلك سما في مواطن قليلة جداً، إذا ما قيست بحجم الكتاب.

– وجدت أنّه – في أحيان– يجعلنا مترددين أمام اختيار آراء النحاة والمفسرين؛ مما يشكل علينا اختيار الأصوب والأقرب.

– يختار الدرويش آراء ذكرها نحاة سابقون ولكن لم يشر إليهم، وأحياناً نجده يختار في المسألة الواحدة رأيين أو أكثر.

– استشهد بأبيات شعرية، واعتنى بالقراءات وذكرها وفسرها في كتابه، فكان كتابه من الكتب المستحب البحث فيها؛ لأنّه منظم بطريقة أكثر سهولة من الكتب المعقدة، فلذلك نجد أنّ الطلاب يتجهون إلى هذا الكتاب للاستعانة به في مراحل دراستهم.

– يتجه في اختياره إلى الرأي الأسهل والأيسر والبعيد عن التكلّف، ومن جهة أخرى كان من أكثر العلماء إعجاباً ومتابعة للعلامة الزمخشري.

– بنى كتابه على رواية حفص عن عاصم، مع عدم إهمال القراءات الأخرى؛ لأن قراءة حفص كانت سائدة عند أهل الشام.

– معظم الاستشهادات الشعرية في كتاب إعراب القرآن وبيانه، كانت من ضمن باب البلاغة.

– كانت أغلب اختياراته مأخوذة حرفيًا من كتب المتقدمين، ونجده في أحيان كثيرة لم يشر إليها.

– الدرويش هو أول من قام بهذا الترتيب وهو على النحو الآتي: اللغة، والإعراب، والبلاغة والفوائد، ثم اتبعه بعض المحدثين.

– كان الدرويش في مواطن كثيرة من الكتاب يمدح عمله واصفًا إياه بالكتاب العجيب.

– الدرويش لم يبت في المسائل الفقهية والحديث فينقل الأوجه ويحيل إلى الكتب المتخصصة.

– الدرويش ذو نظرة ثاقبة، ولديه قوة ملاحظة، فهو في أحيان كثيرة يعرض المسألة ويشرح ما يراه مناسبًا لإعرابها، فيهاجم الآراء التي يراها بعيدة عن المألوف.

- أكثر اختياراته بعبارات (الأولى – الذي نراه– والأرجح.....) وهي ما اخترت وأشرت لها في حدود الدراسة.

وفي الختام، يطيب لي أنْ أذكر أنّني قدمت هذا الجهد في ميدان دراسة أحد كتب إعراب القرآن الكريم؛ كي يضيف لبنة إلى الدراسات النحوية، وتوخيت فيه الصواب، والحذر ما استطعت فإنْ أصبت جادة الصواب فذلك من الله وحده وكرمه وفضله، وعلى هذا مبتغاي وأملي، وإنْ كنت جانبت الصواب، وتعثرت بي الخطى فذلك من ضعف الإنسان، وقلة حيلته وحسبي أنّي عانيت، وسهرت الليلة بعد الليلة، وحاولت أنْ أصل بالرغم من الظروف العسيرة، وأرجو أنْ يكون عملي خالصًا لوجه الله الكريم، وأبتهل إليه ألّا يؤاخذنا على نسياننا، أو خطئنا أو قلة حيلتنا، وما توفيقي ولا احتسابي إلّا بالله ربنا، وآخر دعوانا أنْ الحمد لله رب العالمين.

التوصيات

بعد هذا الجهد الجهيد والغوص في أعماق هذا الكتاب (الموسوعة المرجعية) التي ضمت أقوال النحاة أوصي بدراسة الاختيارات البلاغية التي تُعدّ جزءًا كبيرًا من الكتاب، وأثر القراءات القرآنية في كتابه، واختلاف القراءات وأثرها في تغيير الإعراب.

والله ولي التوفيق

المصادر والمراجع

القرآن الكريم: برواية حفص عن عاصم

المصادر والمراجع:

1. الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الأولى، 1974 م.
2. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن مصطفى ، دار إحياء التراث العربي بيروت، د.ط 2009 م.
3. أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة ، 1978م.
4. الأصمعيات اختيار الأصمعي، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف للنشر، الطبعة السابعة، مصر،د.ط 1993م.
5. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف *بابن السراج*، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، لبنان، 1996م.
6. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجلي الشنقيطي، دار الفكر للنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1995 م.
7. إعراب القرآن الكريم، أحمد عبيد الدعاس، أحمد محمد حميدان إسماعيل، محمود القاسم، دار المنير ودار الفارابي، الطبعة الأولى، دمشق، الطبعة الأولى، 2005 م.

8. إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، الطبعة الرابعة، حمص، 1994م.

9. إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000م.

10. إعراب القرآن، إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، الطبعة الأولى، 1994 م.

11. إعراب القرآن، علي بن الحسين بن علي الباقولي ، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الرابعة ، 1999 م.

12. أعلام الأدب والفن، أدهم آل جندي، مجلة صوت سوريا، الطبعة الأولى، 1958 م.

13. الأعلام قاموس تراجم، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزِرِكلي الدمشقي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، بيروت، 2002م.

14. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، الطبعة الأولى، 1989م.

15. إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين، أبو الحسن، علي بن يوسف القفطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت الطبعة الأولى، 1982 م.

16. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 2003م.

17. أنوار التنزيل وأسرا ر التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1998م.

18. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاج ، تحقيق: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة ، 1985 م.

19. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، د، ط 1999م.

20. البرهان في علوم القرآن أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الله بن بهادر الشركسي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العلمية، الطبعة الأولى ،1957م.

21. البيان في شرح اللمع لابن جني، الشريف عمر بن إبراهيم العلوي الكوفي، تحقيق: علاء الدين حمويه ،دار عمار ، الطبعة الأولى ، 2002 م.

22. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، 1980م.

23. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار عيسى البابي الحلبي وشركاه، د، ط ، 2009 م.

24. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر، الطبعة الأولى، تونس، 1984م.

25. النحو وكتب التفسير د إبراهيم عبدالله رفيدة ، دار الجماهيرية للتوزيع والإعلان، الطبعة الثالثة ، 1990 م.

26. تفسير البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد، الفراء، أو ابن الفراء، أبو محمد، ويلقب بمحيي السنة البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة للنشر، الطبعة الأولى، 1989م.

27. تفسير القران العظيم ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي ، تحقيق :سامي بن محمد سلامه ، الطبعة الثانية ، 1999 م ، دار طيبة للنشر والتوزيع.

28. تفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر المعاصر، الطبعة الثانية، 1998م.

29. التفسير الوسيط للقرآن، مجمع البحوث الإسلامية، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، الطبعة الأولى، 1993م.

30. تفسير يحيى بن سلام، يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة التميمي بالولاء، من تيم ربيعة البصري القيرواني ، تحقيق: هند شلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004 م.

31. تهذيب اللغة محمد بن الأزهري الهروي أبو منصور ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، الطبعة الأولى ، 2001.

32. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري ، تحقيق د عبد الله بن عبد المحسن التركي هجر للنشر ، الطبعة الأولى ، / 2001 م.

33. الجامع لأحكام القرآن ، أبي عبد الله شمس الدين القرطبي ، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم احفيش دار الكتب المصرية القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1964 م.

34. الجمل في النحو ،أبو عبد الرحمن الخليل ابن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي البصري ، تحقيق: د فخر الدين قباوه، الطبعة الخامسة ، 1995 م.

35. جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد أبي الخطاب القريشي، تحقيق: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة، د، ط 2009م.

36. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت،1997م.

37. الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خلويه أبو عبد الله ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم و الأستاذ المساعد بكلية الآداب جامعة الكويت، دار الشروق بيروت ، الطبعة الرابعة ، 1980 م .

38. حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة للنشر بيروت، دار الأمل اربد، الأردن، الطبعة الأولى، 1984م.

39. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق: عبد السلام هارون ،مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، 1997م.

40. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار الكتب المصرية، الطبعة الرابعة، القاهرة، 2006م.

41. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، د، ط 2009 م.

42. الدر المنثور في التفسير المأثور، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات الإسلامية، المدينة المنورة د، ط 2003م.

43. دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2009 م .

44. الديوان العصر العباسي، بشار بن برد، جفا وده، تحقيق : حسين منصور ، الطبعة الأولى ، 1930 م .

45. ديوان بشر ابن أبي خازم الأسدي، تحقيق: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1994م.

46. ديوان عنترة ، تحقيق ودراسة محمد سعيد هنداوي ، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، 1970 م .

47. ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، د، ط، 1971 م.

48. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1995م.

49. زاد المسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 2009م.

50. زهرة التفاسير، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة ، دار الفكر العربي، تحقيق: أبو إبراهيم حسانين، د، ط 2011 م.

51. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ، 2001 م .

52. السنن الكبرى الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، تحقيق: د عبد الله عبد المحسن التركي ،دار الكتب العلمية ، الطبعة الثالثة ، 2003 م.

53. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، الطبعة العشرون، 1980م.

54. شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسين بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي ، تحقيق: محمد علي الزيح هاشم ، مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر القاهرة، د، ط ،1974 م.

55. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، 1982م.

56. شرح المفصل للزمخشري يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي، تحقيق: د. أميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية بيروت لبنان ،الطبعة الخامسة، 2001 م .

57. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي مختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، الطبعة الأولى، 1990م.

58. شرح ديوان المتنبي، أبو العلاء المعري، تحقيق: محمد سعيد المولوي، تحقيق: عبد المجيد دياب، دار المعارف للنشر، الطبعة الثانية، مصر، 1992م.

59. شرح شافية ابن الحاجب ،محمد بن الحسن الرضي الأسترآبادى نجم الدين ، تحقيق: محمد نور الحسين ومحمد الزفزاف، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، د، ط 1975 م.

60. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار طلائع النصر، د، ط سوريا، 2004.

61. شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، التراث العربي، الطبعة الثانية، 1966م.

62. شرح قطر الندى وبل الصدى ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشر ، 1963م.

63. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي ، الناشر حمد علي بيضون، الطبعة الأولى ،1997 م .

64. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، بيروت،1987م.

65. غرائب التفسير وعجائب التأويل، حمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، المعروف بتاج القراء، تحقيق: شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الجزء الثاني، د،ط،2002م .

66. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، دمشق، 1994م.

67. فتح رب الرية في شرح نظم الأجرومية، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ، 2009 م.

68. الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر، الطبعة الأولى ، مصر، 1987م.

69. الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، تحقيق: محمد نظام الدين فتيح، دار الزمان للنشر، الطبعة الأولى ، المدينة المنورة، 2006م.

70. فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، دار المعرفة، الطبعة الثانية، بيروت، 1971م.

71. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، 2005م.

72. الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سوادة أبو القاسم الهُذَلي الياشكري المغربي، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2007م.

73. الكتاب، سيبويه عمر بن عثمان بن قنبر ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ، 1987 م.

74. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، 1996م.

75. الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، بيروت، 1987م.

76. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، المعروف بالحاج خليفة، تحقيق: محمد شرف الدين يالتقايا، دار إحياء التراث العربي، بيروت ،د، ط 1941 م.

77. الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسين الكفوي أبو البقاء ، تحقيق: عدنان درويش ، محمد المصري مؤسسة الرسالة بيروت د، ط ، 2009 م.

78. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، تحقيق: عادل أحمد بن الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1998م.

79. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر، الطبعة الثالثة، بيروت، 1987م.

80. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، 1962م.

81. المجتبى من مشكل إعراب القرآن، أبو بلال، أحمد بن محمد الخراط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى، المدينة المنورة، 2005م.

82. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ،أبو الفتح عثمان بن جني ، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية د، ط، 1999 م.

83. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المحاربي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 2008م.

84. المحصول في علم أصول الفقه، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة للنشر، الطبعة الثالثة، بيروت، 1997م.

85. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تحقيق: يوسف السيخ محمد، المكتبة العصرية دار النموذجية، الطبعة الخامسة، بيروت،1999م.

86. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات، عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، تحقيق: يوسف علي بديوي، ومحيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب للنشر، الطبعة الأولى، 1998م.

87. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني الأندلسي القرطبي المالكي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت، 1985م.

88. مصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، المكتبة العلمية، الطبعة الثانية، بيروت 1431هـ.

89. معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الزهري الهروي، أبو منصور، مركز البحوث في كلية الآداب جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى ، 1991م.

90. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجَّاج، تحقيق عبد الجليل عبد شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ، بيروت، 1998م.

91. معاني القرآن، أبو الحسن مجاشعي بالولاء البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق هدى محمد قراعة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1990م.

92. معاني القرآن، أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفرّاء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى، مصر، 2009م.

93. معجم الأدباء، شهاب الدين، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، تحقيق: إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي بيروت ، الطبعة الأولى ، 1993 م.

94. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 1999م.

95. المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1996.

96. معجم المؤلفين السوريين في القرن العشرين، عبد القادر عياش، دار الفكر، دمشق، د، ط 1985م.

97. مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام، مازن المبارك، دار الفكر العربي، الطبعة السادسة ، دمشق، 1985م.

98. مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، بيروت، 2000م.

99. مقاييس اللغة، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للنشر، الطبعة الرابعة،1979م.

100. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس المعروف بالمبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د، ط 2009 م.

101. الموسوعة القرآنية ، إبراهيم بن إسماعيل الأبيار ، مؤسسة سجل العرب ، 1984 م.

102. الموسوعة القرآنية المتخصصة، مجموعة من المؤلفين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، باب غريب القرآن، مصر، د، ط 2003 م.

103. الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي القيسي ، تحقيق: مجموعة رسائل جامعة الشارقة، إشراف الشاهد البوشيخي، الطبعة الأولى ، 2017 م.

104. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د، ط، 2009 م.

الرسائل والأطروحات العلمية :

1. اختيارات سعد الدين التفتازني النحوية في حاشيته على الكشاف جمعاً ودراسة، عبد الله بن حسين بن علي كعيبة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القصيم، السعودية، 2020م.

فهرس الآيات القرآنية

ر. م	الآيـــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
1	﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ ﴾	البقرة	255	7
2	وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاء بَعْدَ ضَرَّاء مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ﴾	هود	10	8
3	﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ﴾	البقرة	17	8
4	﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى ، إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوَى ، وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى ﴾	طه	13-11	9
5	﴿ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ ﴾	الرعد	29	16
6	﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	المائدة	69	18
7	﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾	المائدة	22	20
8	﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلاَّ مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِبَغْيِهِمْ وِإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾	الأنعام	146	22
9	﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُواْ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴾	إبراهيم	10	25
10	﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾	التوبة	3	27

ر. م	الآيـــــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
11	﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي لا أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِي وَأَخِي ﴾	المائدة	25	28
12	﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾	البقرة	175	30
13	﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ﴾	آل عمران	25	33
14	﴿ أَمْواتٌ غَيْرُ أَحْيَاء وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾	النحل	21	35
15	﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَآؤُونَ كَذَلِكَ يَجْزِي اللّهُ الْمُتَّقِينَ ﴾	النحل	30	36
16	﴿ وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَن يَنفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾	القصص	9	38
17	﴿ حم، تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾	فصلت	2-1	39
18	﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾	البقرة	2	41
19	﴿ لاَّ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاًّ وَعَدَ اللّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾	النساء	95	43
20	﴿الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا﴾	الفرقان	26	46
21	﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللّهُ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾	البقرة	142	50

ر. م	الآيـــــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
22	﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّؤُواْ مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾	البقرة	167	51
23	﴿ وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاء أَوْ أَكْنَنتُمْ فِي أَنفُسِكُمْ عَلِمَ اللّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِن لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلاَّ أَن تَقُولُواْ قَوْلاً مَّعْرُوفًا وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىَ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾	البقرة	235	53
24	﴿ وَيَا قَوْمِ اعْمَلُواْ عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ وَارْتَقِبُواْ إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ ﴾	هود	93	55
25	﴿ وَاللّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾	البقرة	218	55
26	﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾	الأنعام	118	56
27	﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾	الكهف	12	57
28	﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾	طه	131	58
29	﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾	البقرة	258	59
30	﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾	البقرة	265	61

ر. م	الآيـــــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
31	﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلاً وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ﴾	آل عمران	145	62
32	﴿ لاَّ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاًّ وَعَدَ اللّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾	النساء	95	64
33	﴿ مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾	البقرة	245	65
34	﴿ وَالَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاء النَّاسِ وَلاَ يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلاَ بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاء قَرِينًا ﴾	النساء	38	66
35	﴿ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾	الكهف	2	67
36	﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا﴾	الكهف	1	67
37	﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا ﴾	النساء	82	68
38	﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ ، بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾	القيامة	4-3	69
39	﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ أُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾	آل عمران	90	70

ر. م	الآيـــــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
40	﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مِّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلاَ مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾	النساء	25	71
41	﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عَمَّا جَاءكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاء اللّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ آتَاكُم فَاسْتَبِقُوا الخَيْرَاتِ إِلَى الله مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ	المائدة	48	72
42	﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّن بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾	القصص	58	73
43	﴿وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلاَّ مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾	الأنعام	119	75
44	﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاء مِن بَعْدُ وَلَا أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا﴾	الأحزاب	52	76
45	﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنفَ بِالأَنفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾	المائدة	45	78

ر. م	الآيـــــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
46	﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى مِن دُونِ اللهِ وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	يونس	37	79
47	﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾	الأحزاب	40	79
48	﴿ وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ، قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ ﴾	الشعراء	11-10	81
49	﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ﴾	البقرة	26	82
50	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ... ﴾	آل عمران	159	82
51	﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ وَلاَ يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُواْ إِصْلاَحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكُيمٌ﴾	البقرة	228	83
52	﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾	الإسراء	3	84
53	﴿ فَأَرَدْنَا أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴾	الكهف	81	85
54	﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴾	الإنسان	6	86

ر. م	الآيـــــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
55	﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُواْ اللّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ ﴾	البقرة	200	91
56	﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ، الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾	الكهف	103-104	93
57	﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾	الفرقان	32	97
58	﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّوَرِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾	الأنعام	73	99
59	﴿ يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾	هود	105	100
60	﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ ...﴾	البقرة	210	101
61	﴿ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاء مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَن مَّنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾	القصص	82	102
62	﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾	آل عمران	110	104
63	﴿ قُل لِّمَن مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قُل لِلّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾	الأنعام	12	105
64	﴿ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لاَ يُقْصِرُونَ﴾	الأعراف	202	106
65	﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾	البقرة	24	107

ر. م	الآيـــــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
66	﴿ إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُونَكُمْ أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاء اللّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً ﴾	النساء	90	109
67	﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرْضَ وَلاَ تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لاَّ شِيَةَ فِيهَا قَالُواْ الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾	البقرة	71	111
68	﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَأَصَابَتْكُم مُّصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِن بَعْدِ الصَّلاَةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لاَ نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلاَ نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللّهِ إِنَّا إِذًا لَّمِنَ الآثِمِينَ﴾	المائدة	106	112
69	﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾	النساء	162	113
70	﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ ﴾	الحج	4	114
71	﴿ وَلاَ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَآئِنُ اللّهِ وَلاَ أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلاَ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلاَ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ اللّهُ خَيْرًا اللّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنفُسِهِمْ إِنِّي إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ﴾	هود	31	116

ر. م	الآيـــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
72	﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاء مَاء فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُون﴾	الروم	24	117
73	﴿ يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاء فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلأُمِّهِ السُّدُسُ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَآؤُكُمْ وَأَبناؤُكُمْ لاَ تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيما حَكِيمًا ﴾	النساء	11	120- 126
74	﴿ وَهُوَ اللّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾	الأنعام	3	122
75	﴿ الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾	هود	1	123
76	﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾	البقرة	124	124
77	﴿ قُلْ إِنَّ هُدَى اللّهِ هُوَ الْهُدَىَ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	الأنعام	71	131
78	﴿لاَ تَخُونُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُواْ أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	الأنفال	27	133
79	﴿ وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾	الأنعام	109	134
80	﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَاء رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴾	الأنعام	154	135
81	﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾	الصافات	103	136

ر. م	الآيـــــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
82	﴿ قَالَ آمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى ﴾	طه	71	137
83	﴿ وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾	البقرة	102	138
84	﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا إِن كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾	الأنبياء	17	139
85	﴿ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾	فاطر	23	139
86	﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُون ﴾	الأحقاف	26	140
87	﴿ لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلاَ تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾	آل عمران	188	143
88	﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾	يونس	58	144
89	﴿ يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾	النساء	26	145
90	﴿ وَلاَ تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾	الأنعام	121	146
91	﴿ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ﴾	الأنعام	145	147
92	﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾	الكهف	22	148
93	﴿ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ﴾	الحشر	23	149

ر. م	الآيـــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
94	﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾	النساء	65	150
95	﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِيْنَ ﴾	الحجر	92	150
96	﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ ﴾	الحاقة	41	151

فهرس الأحاديث الشريفة

ر. م	الحديث	الصفحة
1	قال صلى الله عليه وسلم: (تخيروا لنُطفكم فانكحوا الأكفاء، وانكحوا إليهم)	10

فهرس الشواهد الشعرية

ر. م	البيت الشعري	قائلهُ/بحره	الصفحة
1	كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكـب	بشار بن برد/البحر الطويل	9
2	وَإلاَّ فَاعْلَمُوا إنَّا وَأَنْتُـــمْ بُغاةٌ ما بَقينا في شَقـــاقِ	بشر بن أبي حازم/الوافر	19
3	هَذي بَرَزتِ لَنا فَهُجتِ رَسيسا ثُمَّ اِنثَنَيتِ وَما شَفَيتِ نَسيسا	المتنبي/الكامل	24
4	يا عمرو إنك قد مللت صحابتي وصحابتيك إخال ذاك قليــل	الشاعر غير معروف/ شرح أبيات المغني قافية اللام ينسب إلى عدد من الشعراء	24
5	فحالف طيء من دوننا حِلفا والله أعلم ما كنا لهم خــولا	حاتم الطائي/	56
6	لميّةَ موحشا طلـلُ يلــوح كأنّه خِلــلُ	كثير عزه/ البحر الوافر	92
7	ولقَدْ شَفَى نَفْسي وَأَذهَبَ سُقْمَهَا قِيْلُ الفَوارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ	عنتر/البحر الكامل	102
8	وَيْكأن مَنْ يَكُنْ لَهُ نشب يُحْبَب وَمن يَفْتَقِرْ يعِش عَيْشَ ضَرّ	حاتم الطائي/ البحر الطويل	103
9	وحتى تركت العائدات يعدنه يقلن فلا تبعد وقلت له ابعد	حاتم الطائي/ البحر الطويل	143

فهرس المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
1	الآية القرآنية	أ
2	الإهداء	ب
3	الشكر والتقدير	ج
4	المقدمة	د
5	التمهيد	1 – 11
	الفصل الأول **اختياراته في الأسماء**	
6	**المبحث الأول: المرفوعات**	14
7	التوطئة	15
8	الرفع على الابتداء	16– 32
9	الرفع على أنّه خبر	33– 42
10	الرفع على البدلية	43 – 47
11	**المبحث الثاني: المنصوبات**	48
	التوطئة	49
12	النصب على أنّه مفعول به	50– 56
13	النصب بفعل مقدر	56 – 58
14	النصب على الذم أو على المفعولية	58 – 59
15	النصب على المفعول أجله	59 – 62
16	النصب على أنّه مفعول مطلق	62 – 64
17	النصب على الحال	65 – 70
18	النصب على نزع الخافض	70 – 75
19	النصب على الاستثناء	75 – 77
20	النصب على العطف	78 – 80
21	النصب على أنّه عطف بيانه	81
22	ما الإبهامية	82 – 83

ت	الموضوع	رقم الصفحة
23	النصب على الظرفية	83 – 84
24	النصب على الاختصاص والنداء	84 – 85
25	النصب على التمييز	85 – 86
26	النصب على البدل والاختصاص	86 – 88
27	**المبحث الثالث: المجرورات**	89
28	الجر على أنّه معطوف على ما قبله	91 – 93
29	الجر على أنّه صفة	93 - 94
30	**الفصل الثاني** **الجمل وأشباه الجمل**	
31	**المبحث الأول: الجمل**	96
	التوطئة	97
32	الجملة الإسمية	99 – 100
33	الجملة الفعلية	100 - 103
34	الجمل التي لا محل لها من الإعراب	104 – 107
35	الجملة الحالية	107 – 110
36	الجملة في محل رفع صفة	111 – 113
37	الجملة في محل رفع خبر	113 - 118
38	**المبحث الثاني: أشباه الجمل**	119
39	توطئة	120
40	الجار والمجرور في محل رفع خبر	120–126
41	**الفصل الثالث** **الحروف**	
42	توطئة	128
43	**المبحث الأول: الحروف العاملة**	130 – 141
44	**المبحث الثاني: الحروف غير العاملة**	142 – 152
45	الخاتمة	153 – 154
46	المصادر والمراجع	156 – 167

ت	الموضوع	رقم الصفحة
47	فهرس الآيات القرآنية	178 – 168
48	فهرس الأحاديث الشريفة	178
49	فهرس الشواهد الشعرية	178
50	فهرس الموضوعات	181 – 179